وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــــــامعـــــــــــة 8 مـــــــــــاي 1945

قـــــــــــالمـــــــــــــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية مؤسسة

تحت عنوان :

انعكاس حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في المؤسسة الاقتصادية

– دراسة ميدانية بمؤسسة إتصالات الجزائر – قالمة –

من إعداد الطالبين:

– بن غانم وائل

– ماضي صهيب

تحت إشراف الدكتور:

بن زبوشي وليد

السنة الجامعة:2023/2022

شكر و تقدير

أشكر الله العلي القدير الذي أنعم عليّ بنعمة العقل والدين. القائل في محكم التنزيل "وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ" سورة يوسف آية 76.... صدق الله العظيم .

"ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحا ترضها وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين "

الحمد لله الذي سخر لنا من خلقه ما لم يسخره لغيرنا ، و جاد علينا من فضله بما لم يجد به على غيرنا لنتمم عملنا هذا بمشيئته و إذنه ، أما بعد .....

وعليه وفاءً وتقديراً واعترافاً مني بالجميل أتقدم بجزيل الشكر لأولئك المخلصين الذين لم يألوا جهداً في مساعدتنا في مجال دراستنا ، وأخص بالذكر الدكتورة الفاضلة: "بن زيوشي وليد" حفظه الله صاحب الفضل في توجيهي ومساعدتي في تجميع المادة البحثية ، فجزاه الله كل خير .

و نتقدم بالشكر إلي كل من ساعدنا في إنجاز هذه الدراسة

إهداء

الحمد لله الذي وفقني ، و نور قلبي بالعلم و المعرفة ، فيا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك . أهدي ثمرة جهدي إلى :

من جعل الجنة تحت أقدامها .

أمي الغالية .

من كان سندي و قدوتي و رباني . رمز العطاء

أبي الغالي

الى كل من ساعدني في هذا العمل من قريب أو بعيد

الى كل الأصدقاء

بن غانم وائل

إهداء

الحمد لله و الشكر له أولا، الذي شرح لي صدري ويسر لي أمري وخفف عني وزري وأحل العقدة من لساني، وأفقه قولي، ووفقني في إتمام هذا العمل المتواضع، جل جلاله به أستعين وعليه توكلت فهو خير الموكلين.

- إلى أعز ما أملك في الوجود وأبرز الناس بصحبتي ومثلي الأعلى في الحياة إلى من كلت أناملها لتقدم لنا لحظة سعادة أمي العزيزة الغالية حفظها الله وأطال في عمرها
- إلى الرجل العظيم الذي أفنى حياته من أجل تعليمي إلى من وطأ الأشواك حافيا ليوصلني إلى ما وصلت إليه اليوم إلى أعز إنسان أبي العزيز لطالما كنت بجانبي لدعمي و تشجيعي أتمنى أن يعكس هذا العمل امتناني.
- إلى أختي حفظها الله و توج حياتها بالتوفيق و السعادة و الرضا، إلى أصدقائي الأعزاء و عائلتي كل باسمه وأخص بالذكر عمتي كنت لي خير السند جزاك الله خيرا.

إلى كل من كان لو أثر طيب في حياتي.

لكم هذا العمل المتواضع لنلتقي في قادم الأعمال بحول الله وقدرته .

ماضي صهيب

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى معرفة انعكاسات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في أحد المؤسسات الاقتصادية و هي مؤسسة اتصالات الجزائر قالمة ، حيث حاولنا معرفةكيفية تأثير حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية. و إذا كانت الحوكمة الجيدة للشركات تؤدي للدقة و المصداقية في التقارير المالية وما اذا كانت تحوطها من المخاطر المالية. أجرينا دراسة نظرية و أخرى تطبيقية .

تمكنا من خلال الدراسة النظرية معرفة المفاهيم الأساسية لحوكمة الشركات و التقارير المالية و معرفة العلاقة بينهما و مدى و كيفية تأثيرها على جودة التقارير المالية. أما بالنسبة للجانب التطبيقي اعتمدنا فيه على الدراسة التحليلة و قمنا بتصميم دليل المقابلة التي أجريناها مع مدير اتصالات الجزائر قالمة و رئيسة قسم المحاسبة و المالية بالإضافة الى موضفين آخرين. توصلنا من خلالها أن مبادئ حوكمة الشركات مطبقة في اتصالات الجزائر بصفة ضمنية ، كما أظهرت لنا الدراسة أن الحوكمة الجيدة للشركات تؤدي الى مصداقية و شفافية المعلومات المالية و المحاسبية مما يعود على التقارير المالية بالجودة ، كذلك فالحوكمة الجيدة للشركات تمكن المؤسسة من التحوط من المخاطر المالية و معالجة الفساد المالي و الإداري و تقوم تلقائيا بتفعيل نظام الرقابة داخل المؤسسة.

الكلمات الفتاحية : حوكمة الشركات، جودة التقارير المالية، مؤسسة اتصالات الجزائر.

Abstract :

This study aims to know the implications of corporate governance on the quality of financial reports in one of the economic institutions, the Algeria Telecom Corporation Guelma, where we tried to know the impact of corporate governance on the quality of financial reports. And if good corporate governance leads to accuracy and credibility in financial reports and whether it hedges them from financial risks. We conducted a theoretical and an applied study.

Through the theoretical study, we were able to know the basic concepts of corporate governance and financial reports, and to know the relationship between them and the extent and how they affect the quality of financial reports. As for the applied side, we relied on the analytical study, and we designed the interview guide that we conducted with the director of Algeria Telecom and the head of the accounting and finance department, in addition to other employees. Through it, we concluded that the principles of corporate governance are applied in Algeria Telecom, and the study also showed us that good corporate governance leads to the credibility and transparency of financial and accounting information, which results in quality financial reports, as well as good corporate governance that enables the institution to hedge against financial risks and address corruption Financial and administrative and automatically implement the control system within the institution.

Key words : corporate governance , Quality of financial reports , Algerian telecom company.

الفهرس

الـــفـــهـــرس

الـــمحـــتويـــات	الصفحة
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
الـــمـــقـدمـــة	
الفصل الأول : حوكمة الشركات: إطار مفاهيمي.	
تمهيد الفصل الأول	
المبحث الأول : ماهية حوكمة الشركات.	
المطلب الأول : مفهوم حوكمة الشركات.	
المطلب الثاني : أهمية و خصائص حوكمة الشركات.	
المطلب الثالث : مبادئ و أهداف حوكمة الشركات.	
المبحث الثاني : حوكمة الشركات : ركائز و المحددات.	
المطلب الأول : الركائز و الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات.	
المطلب الثاني : محددات حوكمة الشركات.	
المطلب الثالث : الحوكمة الجيدة للشركات.	

المطلب الرابع : واقع تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر.	
خلاصة الفصل	
الفصل الثاني : التقارير المالية و علاقتها بحوكمة الشركات.	
تمهيد الفصل الثاني	
المبحث الأول : التقارير المالية محددات عامة.	
المطلب الأول : مفهوم التقارير المالية.	
المطلب الثاني : أهداف و أنواع التقارير المالية.	
المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية.	
المبحث الثاني : جودة التقارير المالية.	
المطلب الأول : تعريف جودة التقارير المالية.	
المطلب الثاني : معايير جودة التقارير المالية.	
المطلب الثالث : الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية.	
المطلب الرابع: علاقة حوكمة الشركات بجودة التقارير المالية.	
خلاصة الفصل	
الفصل الثالث : الدراسة الميدانية في مؤسسة اتصالات الجزائر.	
تمهيد الفصل	
المبحث الأول : عموميات حول مؤسسة اتصالات الجزائر.	
المطلب الأول : تقديم مؤسسة اتصالات الجزائر.	

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للمؤسسة و خدماتها المقدمة.	
المطلب الثالث : أهداف و إنجازات مؤسسة اتصالات الجزائر.	
المبحث الثاني : دراسة تحليلة لمؤسسة اتصالات الجزائر.	
المطلب الأول : التعريف بأدوات الدراسة (المقابلة و الملاحظة).	
المطلب الثاني : تحليل أسئلة المقابلة.	
المطلب الثالث : تحليل و تفسير نتائج الدراسة.	
خلاصة الفصل	
خـــاتـــمـــة	
قائمة المراجع	
الملاحق	

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	مبادئ الحوكمة الصادرة عن OECD.	
2	الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات.	
3	المحددات الخارجية و الداخلية للحوكمة.	
4	العلاقة بين حوكمة الشركات و جودة التقارير المالية.	
5	الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر قالمة.	

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
1	الوكالات التجارية التابعة لمديرية اتصالات قالمة و نقاط البيع.	

مقدمة

تمهيد :

شهدت العديد من دول العالم وكبريات الشركات العالمية انهيارات مالية، كان لها أثر كبير على انهيار العديد من الشركات والبورصات والاقتصاديات، ذألك ما أوجب إيجاد معايير وآليات تضبط الممارسات والإجراءات التنظيمية والإدارية، مما يساهم في تعزيز الرقابة والإشراف الفعال على الشركات لتحقيق الأهداف والخطط المرسومة وكذا الالتزام بالأنظمة والقوانين المنظمة للأعمال في الشركات سواء كان ذلك داخليا أو خارجيا وهو ما يعرف بحكومة الشركات.

برز موضوع حكومة الشركات نتيجة الأزمات و الانهيارات الاقتصادية و المالية التي شهدها العالم ، على الخصوص دول شرق أسيا و أمريكا الجنوبية و روسيا ، كما كان دور لها لما شهد الاقتصاد الأمريكي خلال أزمتي 2002- 2008 أثر في ضرورة إتباع حكومة الشركات هاته الأزمة من أبرز المتضررين منها شركتي انرون و وورلد كوم تعرضتا للانهيار جراء الفساد الإداري و المحاسبي و كذا ضعف الرقابة خصوصا على الأنشطة المالية للشركات نظرا لافتقار تلك الشركات لأخلاقيات الأعمال ، إضافة الى نقص الشفافية و عدم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية ، و التي أعدت بطريقة لم تظهر حقيقة الأوضاع المالية للمؤسسات الاقتصادية، هذا اظهر الدور الفعال للحكومة ،حيث كانت من أهم الأدوات التي تم الاستعانة بها لتضيف مزيد من الشفافية و تنظم العلاقة بين مختلف الأطراف في المنشأة ، كما أنها تمارس الرقابة الداخلية و الخارجية من طرف لجان مختصة هاته اللجان أداة من أدوات الإشراف على جودة التقارير المالية .

بلا شك فإن التغيرات الاقتصادية و التطورات في بيئة الأعمال كان لها انعكاساتها على المحاسبة و عن مدى ملائمة التقارير بشكلها الحالي و القواعد التي وضعت على أساسها لكسب ثقة المتعاملين مع تلك التقارير من ناحية جودتها ، ومن هنا أثيرت مسألة مهمة تتعلق بنوعية و جودة المعلومات المحاسبية المنشورة ضمن التقارير المالية لذلك أصبح إلزاما وضع الأطر التنظيمية التي تحكم عمل الشركات في مختلف الأسواق و على هذا الأساس قامت

الدول و الهيئات المالية بوضع مجموعة من الأليات و النظم و القوانين كألية جديدة للرقابة التي تضمن الانضباط في إعداد التقارير المالية من خلال إطار تنظيمي يكون موجها و مرشدا جيدا للشركات سميت بحكومة الشركات "

تسعى الجزائر على الصعيدين المحلي والدولي من خلال تفعيل مبادئ واليات حكومة الشركات في بيئة أعمالها من خلال إصدارها مبادئ ميثاق الحكم الراشد، هذا ما من شأنه دعم نشاط السوق المالي وكذا تعزيز الاستثمار من خلال اصدار الشركات لقوائم وتقارير مالية تتميز بالشفافية والمصداقية، وهو ما يعطي جودة لهذه التقارير.

- **الاشكالية:**

على ضوء ما سبق يتبين لنا أن حكومة الشركات تلعب دورا هاما في اعطاء التقارير المالية جودة، لذا في دراستنا هذه تسعى وتقوم بالإجابة على التساؤل الرئيسي الاتي:

كيف تؤثر حكومة الشركات على جودة التقارير المالية في مؤسسة اتصالات الجزائر؟

ومن هذه الأشكال ومن أجل الإحاطة والإلمام بجميع جوانب الموضوع لدينا بعض التساؤلات الفرعية لتعزيز إجابتنا عن التساؤل الرئيس أو الاشكالية، متمثلة فيما يلي:

- هل تتبنى مؤسسة اتصالات الجزائر مفهوم حكومة الشركات؟
- هل تساهم الحكومة الجيدة للشركات في تحقيق جودة التقارير المالية؟
- هل تؤدي الحكومة الجيدة للشركات الى مصداقية الإفصاح المحاسبي؟
- هل يمكن للحكومة الجيدة للشركات أن تؤدي للتحوط من المخاطر المالية؟

- **الفرضيات:**

- تتبنى مؤسسة اتصالات الجزائر حكومة الشركات.
- تؤدي حكومة للشركات الى جودة المعلومات في التقارير المالية في المؤسسة محل الدراسة
- تؤدي الحكومة الجيدة للشركات الى دقة ومصداقية في الافصاح المحاسبي في المؤسسة محل الدراسة.
- تؤدي الحكومة الجيدة للشركات للتحوط من المخاطر المالية في مؤسسة اتصالات الجزائر.

- **أهداف الدراسة:**

نسعى في هذه الدراسة الى الاجابة على الاشكالية والتساؤلات الفرعية واختبار الفرضيات وذلك من خلال:

- التعرف على الجوانب الفكرية لحكومة الشركات.
- إبراز تأثير حكومة الشركات على جودة التقارير المالية.
- معرفة ما إذا كانت الحكومة الجيدة للشركات تؤدي للدقة والمصداقية في التقارير المالية.
- معرفة إذا كانت الحكومة الجيدة للشركات تفيها من المخاطر المالية.

- **أهمية الدراسة:**

تتجلى أهمية الدراسة من الموضوع الذي يطرحه وهو انعكاس حكومة الشركات على جودة التقارير المالية كموضوع يفرض نفسه في الساحة الاقتصادية كأحد المفاهيم التي تبنى عليها الشركات الكبرى، هذا ما يعطي دراستنا أهمية من خلال وجود محددات وعوامل تتضمن تأثير الحكومة مما يسمح بتطوير وتفعيل مصداقية هذه التقارير على مستخدميها.

- **المنهج المتبع في الدراسة وأدواته:**

بصدد الاجابة عن الاشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية واثبات صحة الفرضيات، قمنا في دراستنا بعرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بمجال البحث اعتمادا على المنهج الوصفي وهذا في الجانب النظري، مع الاعتماد على المنهج التحليلي في عرض وتحليل نتائج الدراسة واستخدام أسلوب المقابلة وآداه الملاحظة في الجانب التطبيقي.

أما فيما يخص الأدوات المستعملة في فقد اعتمدنا على:

- الكتب المتخصصة في مجال البحث.
- المقالات والملتقيات ومطبوعات.
- الأطروحات والرسائل الجامعية في مجال البحث.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

- الانتشار الواسع الذي يعرفه الموضوع، مما جعلنا نهتم بدراسة حكومة الشركات.
- في ظل انتشار الفساد المالي والاداري وانهيار العديد من الشركات الكبرى، ما جعل مواضيع حكومة الشركات تمتاز بمكانة.
- الالمام بمختلف جوانب الودوع خصوصا في ظل انتشار الاستثمار المحلي او الدولي.

- **حدود الدراسة:**

ارتبطا إعداد دراستنا بحدود مكانية والزمنية، نقوم بذكرها:

- الحدود المكانية: قمنا بإجراء دراستنا في مؤسسة اتصالات الجزائر (المديرية العملية لاتصالات الجزائر قالمة).

- الحدود الزمنية: المدة الزمنية المستغرقة في انجاز الدراسة، الفترة الممتدة من بداية شهر فيفري الى غاية شهر جوان من 2023.
- الحدود الموضوعية: تناوله الدراسة انعكاس حكومة الشركات على جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية (مؤسسة اتصالات الجزائر).

- **صعوبات الدراسة:**

يمكن إبراز أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد دراستنا متمثلة فيما يلي:

- حكومة الشركات غير مطبقة في أغلبية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ومحصورة فقط في الإدارات العليا.
- صعوبة تطبيق دراستنا على الإدارات الاستراتيجية (المديريات العامة) نظرا لضيق الوقت ونقص الموارد مما ألزمنا تطبيقها على مديرية عملية.
- صعوبة إيجاد الموظفين على دراية بمصطلح الحكومة.
- صعوبة إيجاد مؤسسة اقتصادية مطبقة لحكومة الشركات أو مطبقة لمبادئها.
- صعوبة التنسيق بين الجانب النظري والجانب التطبيقي لهذه الدراسة.
- قلة المراجع فيما يخص موضوع دراستنا.

- **الدراسات السابقة:**

1. **رسالة ماجستير، قمر أحمد عثمان 2016، بعنوان أثر حكومة الشركات على جودة التقارير المالية، جامعة تشرين الجمهورية العربية السورية،** تهدف هذه الدراسة لقياس مدى التزام مجلس الإدارة بمبادئ حكومة الشركات وهي حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، واستقلالية المدير التنفيذي كمتغيرات مستقلة.

وقياس جودة التقارير المالية لهذه الشركة كمتغير تابع من خلال قياس مدى ممارستها لإدارة الأرباح، ثم قياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

2. **خميسي موسى، انعكاس حكومة الشركات على جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلة،** تهدف هذه الدراسة لإبراز انعكاس حكومة الشركات على جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية في شركة أليانس للتأمينات)، حيث خلصت الدراسة إلى وجود علاقة قوية ذو تأثير إيجابي بين الحكومة وجودة التقارير المالية في الشركة محل الدراسة

3. **نقال جلول، انعكاسات حكومة الشركات على جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة أحمد دراية أدرار،** تهدف هذه الدراسة لتحليل أثر وانعكاسات حكومة الشركات على جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية، حيث توصلت الدراسة الى أن الالتزام بأليات حكومة **الشركات** في المؤسسات الاقتصادية تنتج عنه تقارير مالية ذات جودة.

4. **قتال سارة، تأثير التطبيق الفعلي لمبادئ حكومة الشركات على تحقيق جودة التقارير المالية في المؤسسة الاقتصادية –دراسة ميدانية في المؤسسات الاقتصادية بولاية تبسة –** تهدف هذه الدراسة الى محاولة التعرف على مدى تأثير التطبيق الفعلي لمبادئ حكومة الشركات، من خلال اعداد استبانة وجمع البيانات من عينة مكونة من موظفي بعض المؤسسات، توصلت هذه الدراسة الى تحقيق عدة نتائج أهمها تطبيق مبادئ حكومة الشركات يساهم في تحقيق جودة التقارير المالية.

5. **فتحة أميرة، انعكاس تطبيق حكومة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية –**مجلة دفاتر بوادسك – جامعة قسنطينة 2، تهدف الدراسة الى توضيح انعكاس وتأثير تطبيق حكومة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية، وقد توصلت الدراسة الى أن الإفصاح المحاسبي يعد مطلبا أساسيا أفرزته

ضروريات الحكومة، فوجود أساس محكم وفعال لحكومة الشركات يعمل على تعزيز مستوى الإفصاح المحاسبي وبالتالي رفع مستوى الشفافية والدقة في المعلومات الظاهرة في القوائم المالية.

- **هيكل الدراسة:**

لإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية واختبار الفرضيات المقترحة، تم تقديم البحث على الشكل التالي:

✓ **مقدمة**

في المقدمة قمنا بطرح الإشكالية الرئيسية، وتم وضع مجموعة من التساؤلات الفرعية وفرضياتها بالإضافة إلى أهمية وأهداف البحث التي نسعى إلى تحقيقها، كما كانت دوافع اختيار الموضوع، ثم تطرقنا منهج البحث وأدواته ونموذج الدراسة، كما ذكرنا حدود الدراسة والدراسات السابقة، والصعوبات التي واجهتنا خلال البحث.

✓ **الفصل الأول: بعنوان حكومة الشركات: إطار مفاهيمي**

تضمن هذا الفصل مبحثين، حيث خصصنا المبحث الأول للتطرق الى ماهية حكومة الشركات، حيث ينقسم إلى ثلاث مطالب:

- المطلب الأول: مفهوم حكومة الشركات.
- المطلب الثاني: أهمية وخصائص حكومة الشركات.
- المطلب الثالث: مبادئ وأهداف حكومة الشركات.

أما بالنسبة للمبحث الثاني فقد قمنا بتخصيصه للحديث عن الركائز والأطراف المعنية بحكومة الشركات، حيث ينقسم لثلاث مطالب.

- المطلب الأول: الركائز والأطراف المعنية بتطبيق حكومة الشركات.
- المطلب الثاني: محددات حكومة الشركات.
- المطلب الثالث: الحكومة الجيدة للشركات.
- المطلب الرابع: واقع تطبيق حكومة الشركات في الجزائر.

✓ **الفصل الثاني: بعنوان التقارير المالية وعلاقتها بحكومة الشركات.**

تضمن هذا الفصل مبحثين، حيث تطرقنا في المبحث الأول الى التقارير المالية محددات عامة، حيث ينقسم لثلاث مطالب.

- المطلب الأول: مفهوم التقارير المالية.
- المطلب الثاني: أهداف وأنواع التقارير المالية.
- المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية.

أما في المبحث الثاني فقد قمنا بتخصيصه للحديث عن جودة التقارير المالية، حيث ينقسم لأربعة مطالب.

- المطلب الأول: تعريف جودة التقارير المالية
- المطلب الثاني: معايير جودة التقارير المالية
- المطلب الثالث: الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية
- المطلب الرابع: علاقة حكومة الشركات بجودة التقارير المالية.

✓ **الفصل الثالث: الدراسة الميدانية في مؤسسة اتصالات الجزائر**

تضمن هذا الفصل مبحثين، حيث خصصنا المبحث الأول للتطرق الى عموميات حول مؤسسة اتصالات الجزائر، حيث ينقسم إلى ثلاث مطالب:

- المطلب الأول: تقديم مؤسسة اتصالات الجزائر.
- المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وخدماتها المقدمة.
- المطلب الثالث: أهداف وإنجازات مؤسسة اتصالات الجزائر.

أما في المبحث الثاني فقد قمنا بتخصيصه للحديث عن دراسة تحليلية لمؤسسة اتصالات الجزائر، حيث ينقسم لثلاث مطالب.

- المطلب الأول: التعريف بأدوات الدراسة.
- المطلب الثاني: تحليل أسئلة المقابلة.
- المطلب الثالث: تحليل وتفسير نتائج الدراسة.

الفصل الأول:

حوكمة الشركات

إطار مفاهيمي

تـــمـــهيـــــد الفصل :

لقد تزايد الاهتمام بموضوع حكومة الشركات حيث أصبح هذا الموضوع من المواضيع الهامة التي تفرض نفسها على جدول أعمال المؤسسات والمنظمات الدولية والحكومات، وهذا راجع الى الأزمات والانهيارات المالية والمحاسبية التي تعرض لها عدد من كبريات الشركات العالمية وعانى منها الاقتصاد العالمي في أواخر القرن الماضي. ويعد تطبيق مفهوم حكومة الشركات وسيلة لتعزيز الثقة في اقتصاد أي دولة ودليل على وجود سياسات عادلة وشفافة لحماية المستثمرين، وبالتالي زيادة جاذبية الاقتصاد للاستثمارات المحلية والأجنبية.

ولإظهار الموضوع بشكل أوضح ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

- **المبحث الأول**: ماهية حوكمة الشركات.
- **المبحث الثاني**: حوكمة الشركات، الركائز والمحددات.

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات.

تعد حوكمة الشركات من أهم العمليات الضرورية واللازمة لتحسين عمل الشركات وتأكيد نزاهة الإدارة فيها وكذلك للوفاء بالالتزامات والتعهدات لضمان تحقيق الشركة لأهدافها بالشكل الجيد والحفاظ على جميع الأطراف، مما ادي الي الإهتمام في الأونة للأخيرة في كثير من دول العالم بحوكمة الشركات، ومنها سيتم التطرق في هذا المبحث الى:

- **المطلب الأول:** مفهوم حوكمة الشركات
- **المطلب الثاني:** أهمية وخصائص حوكمة الشركات
- **المطلب الثالث:** المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات

المطلب الأول: مفهوم حوكمة الشركات.

يعود لفظ الحوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن قدرة ربان السفينة الإغريقية ومهاراته في قيادة السفينة وسط الأمواج والأعاصير والعواصف وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة وسلوكيات نزيهة شريفة في الحفاظ على أرواح و ممتلكات الركاب ورعايته وحمايته للأمانات والبضاعة التي في عهدته وإيصالها لأصحابها ودفاعه عنها ضد القراصنة وضد الأخطار التي تتعرض لها أثناء الإبحار فإذا ما وصل بها إلى ميناء الوصول ثم عاد إلى ميناء الإبحار من مهمته سالماً، أطلق على هذا الربان (Good Governer) والتي تعني المتحوكم الجيد ، كما أنه لا يوجد ترجمة عربية تنطبق تماماً على كلمة (الحوكمة) كما جاء بمعناه باللغة الانجليزية (Governance)ومثل هذا دفع بعض الدول مثل ألمانيا وفرنسا إلى استخدام نفس المصطلح الإنجليزي وبذات الحروف مع تغيير في طريقة نطقها ولفظها، إلا أنه في عام 2003م أصدر مجمع اللغة العربية اعتماده لهذا اللفظ (الحوكمة) في رأينا أن الترجمة العربية (حوكمة) للمصطلح الإنجليزي ترجمة صحيحة مبنى ومعنى، أولا جاءت وفق الصياغة العربية لحافظتها على الجذر و الوزن و هي ثانياً وهي تؤدي إلى المعنى المقصود بالمصطلح الإنجليزي وهو تدعيم مراقبة نشاط الشركة ومتابعة أداء القائمين عليها واعتماد هذا المصطلح بصورته تلك من شأنه أن يضيف جديداً إلى الثورة المصطلحية للغة العربية في العصر الحديث.[1]

تعريف حوكمة الشركات:

تعددت التعاريف من قبل المنظمات العالمية وذلك حسب طبيعة كل منظمة حيث تم تعريف و حوكمة الشركات من قبل مؤسسة التمويل الدولية IFC بأنها " هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم

[1] حسين عبد الجليل آل غزوي،وليد ناجي الحيالي، حوكمة الشركات و أثرها على مستوى الافصاح في المعلومات، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015، ص23-24.

في أعمالها "كما تم تعريفها أيضاً من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية : OECD " أن حوكمة الشركات تتضمن مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها وذوي المصلحة الآخرين، وتقدم حوكمة الشركات أيضاً الهيكل الذي من خلاله توضع أهداف الشركة وتحدد وسائل إنجاز تلك الأهداف والرقابة على الأداء" ، كما يصف تقرير Cadbury عام 1992م إن حوكمة الشركات: " يعتمد اقتصاد دولة ما على زيادة وكفاءة الشركات وهكذا فإن الفاعلية التي تؤدي بها مجالس الإدارة لمسئولياتها تحدد الوضع التنافسي للدولة وهذا هو جوهر نظام الحوكمة الشركات وتواصل Cadbury توثيق بسيط ومحكم في جملة صغيرة ولكنها شهيرة وعملية للحوكمة وهي "حوكمة الشركات هي نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب ".[1]

كما لدينا بعض التعاريف متمثلة في :

- هو نظام متكامل للرقابة المالية و الغير مالية الذي عن طريقه يتم إدارة الشركة و الرقابة عليها .
- هو مجموعة من الطرق و التي يتم يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم.
- هو مجموعة من القواعد و الحوافز التي تهتدي بها إدارة الشركات لتعظيم ربحية الشركة و قيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين.
- هو مجموعة من القوانين و القواعد و المعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية ، و حملة الأسهم و أصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة (مثل حملة السندات ، العمال ، الدائنين، المواطنين من ناحية أخرى).

من خلال التعريفات السابقة يتضح لنا أن هناك معاني أساسية لمفهوم حوكمة الشركات وهي :

- مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركات.
- تنظيم للعلاقات بين مجلس الإدارة و المديرين و المساهمين و أصحاب المصالح.
- التأكيد على أن الشركات يجب أن تدار لصالح المساهمين.
- مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة الشركة و الرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق و الواجبات فيما بين المشاركين في إدارة الشركة مثل مجلس الإدارة و المديرين التنفيذين و المساهمين .[2]

يُعرِّف تقرير كادبوري حوكمة الشركات على أنها "نظام يتم فيه توجيه الشركات والتحكم فيها. مجلس الإدارة هو المسؤول عن تطبيق حوكمة الشركات. يتمثل دور المساهمين في الحوكمة في تعيين المديرين والمراجعين ، والتأكد

[1] حسين عبد الجليل آل غزوي،وليد ناجي الحيالي، حوكمة الشركات و أثرها على مستوى الافصاح في المعلومات ،مرجع سبق ذكره، ص24.

[2] محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي و الاداري، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص17-18.

من أن المديرين والمدقق قد أداروا هيكل الحوكمة المناسب. بينما يقوم المدقق بدور في تقديم تقييم للقوائم المالية المقدمة من قبل الإدارة.[1]

كما تعرف الحوكمة بأنها " ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون البلد على جميع المستويات " ، والتي تشمل الآليات والعمليات التي يعبر المواطنون والجماعات من خلالها عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم. [2]

المطلب الثاني: أهمية وخصائص حوكمة الشركات.

أهمية حوكمة الشركات

جدت حوكمة الشركات اهتمام كبير في الأونة الأخيرة نتيجة، حالات الفشل الإداري والمالي المتتالية التي أصابت العديد من الشركات الكبرى حيث أخذ العالم نتيجة هذا الفشل ينظر إلى حوكمة الشركات بنظرة جديدة. وقد كانت المشاكل العديدة التي برزت إلى المقدمة أثناء الفشل تتمثل في الثقة في الشركات، ومعاملات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء بين الشركات والحكومة، وحصول هذه الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل دون علم المساهمين بذلك وإخفائها بطرق ونظم محاسبية مبتكرة، وما تلا ذلك من سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات بقوائمها المالية وقد اكتسبت حوكمة الشركات أهمية أكبر بنسبة للديمقراطيات الناشئة نظرا لضعف النظام القانوني ، كما أن ضعف نوعية المعلومات تؤدى إلى انتشار الفساد وانعدام الثقة ، أما إتباع المبادئ السليمة لحوكمة الشركات يؤدى إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد الإداري والمالي وتشجيع الإفصاح والشفافي .

وتتضمن حوكمة الشركات مجموعة العلاقات بين إدارة الشركة التنفيذية ومجلس إدارتها والمساهمين وأصحاب المصالح، كما توفر الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة، والوسائل لتحقيق هذه الأهداف ومراقبة الأداء، فحوكمة الشركات الجيدة توفر حوافز مناسبة لمجلس الإدارة ولإدارة الشركة، كما تسهل عملية الرقابة الفعالة وتوفر درجة من الثقة اللازمة لسلامة عمل اقتصاد السوق وتخفيض تكلفة رأس المال واستخدام الموارد بطريقة أكثر كفاءة.

كما تنبع أهمية حوكمة الشركات في جوانب متعددة أهمها ما يلي:

[1] Zahroh naimah ,hamidah , the role of corporate governance in firm performance, web conference34, Universitas Airlangga, Indonesia, 2017,page 2.

[2] Rachel M.Gisselquist , Good Governance as a Concept, and Why This Matters for Development Policy , working paper no.2012/30 ,united nations university, World Institute for Development Economics Research ,march 2012 , page 3.

1. **الاقتصاد** :تساهم الحوكمة في نمو وتعدد الشركات، التي تعمل في مجالات حيوية وتحقق قيمة مضافة للاقتصاد ، ولها أهمية في المساعدة على استقرار الأسواق المالية ورفع مستوى الشفافية وجذب الاستثمارات ، وزيادة تقليص حجم المخاطر التي تواجه النظام الاقتصادي . [1]

2. **الشركات** :إن تطبيق مبادئ الحوكمة يساعد الشركات على محاربة الفساد المالي والإداري وعدم السماح ب وجوده أو بإستمراره ، من خلال ترسيخ دعائم الإدارة الجيدة ، وبالتالي خلق بيئة عمل سليمة تعين الشركة على تحقيق أداء أفضل ، وتقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن ، وتجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية بل استخدام النظام الوقائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء ، بالإضافة إلى أن الحوكمة الرشيدة تساعد الشركات للوصول إلى أسواق المال و الحصول على التمويل اللازم بتكلفة أقل للتوسع في نشاطها و تقليل المخاطر و بناء الثقة مع أصحاب المصالح .
3. **المستثمرون وحملة الأسهم** :تساعد حوكمة الشركات في حماية الاستثمارات التعرض للخسارة بسبب استخدام السلطة في غير مصلحة المستثمرين ، وتساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت وحق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغيرات جوهرية قد تؤثر في أداء الشركة في المستقبل ، وترمي أيضا حوكمة الشركات إلى تعظيم عوائد الاستثمار وحقوق المساهمين والقيمة الاستثمارية وتؤدي إلى تحسين أداء السهم وتعظيم الربحية ويحافظ على مصالح المستثمرين وحملة الأسهم ويولد الثقة لديهم ، والحد من حالات تضارب المصالح ، والإفصاح التام عن أداء الشركة والوضع المالي لها يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه الشركات .
4. **أصحاب المصالح الآخرين** :تسعى حوكمة الشركات إلى بناء علاقة وثيقة وقوية بين إدارة الشركة والعاملين والموردين و الدائنين وغيرهم ، وتضمن السلامة والصحة والنزاهة والاستقامة لكافة العاملين في الشركة وتعظم ثروة الملاك وتدعم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية ، فالحوكمة الرشيدة تعزز مستوى ثقة مجتمع المتعاملين للإسهام في رفع مستوى أداء الشركة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية . وعليه أصبحت قواعد حوكمة الشركات في العالم أداة لجذب الاستثمارات ودفع التنمية[2].

خصائص حوكمة الشركات:

تتمثل خصائص حوكمة الشركات فيما يلي:

[1] توفيق بن الشيخ، محاضرة بعنوان حوكمة الشركات، 2021-2022، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم علوم تجارية، جامعة 8ماي 1945 ، الجزائر، 2022،ص 9.

[2] توفيق بن الشيخ، محاضرة بعنوان حوكمة الشركات، مرجع سبق ذكره، ص 9-10.

أ. **الانضباط**: من خلال توريد بيانات واضحة للجمهور ووجود حافز لدى الإدارة اتجاه تحقيق عادل للسهم والتقدير السليم لحقوق الملكية بالإضافة الى استخدام الديون في مشروعات هادفة.

ب. **الإفصاح والشفافية**: ويتم ذلك من خلال الإفصاح عن الأهداف المالية بدقة ونشر التقرير السنوي في موعده ونشر التقارير السنوية البيئية في الوقت المناسب الإفصاح العادل عن النتائج السنوية في تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة مع توفير إمكانية الوصول المستثمرين للإدارة العليا وتحديث المعلومات على شبكة الانترنت.

ت. **الاستقلالية**: ويتحقق ذلك من خلال المعاملة العادلة للمساهمين من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا ووجود رئيس مجلس إدارة منسق عن الإدارة مع وجود لجنة لتحديد مرتبات والمكافئات يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل مع تدعيم وجود مراجعين مستقلين بمعنى إمكانية تقييم وتقدير اعمال مجلس الإدارة.

ث. **المساءلة**: تمارس الإدارة التنفيذية العمل بعناية ومسؤولية والترفع عن المصالح الشخصية والتصرف بشكل فعال ضد الافراد الذين يتجاوزون حدود مسؤوليتهم التحقيق الفوري في حالة إساءة الإدارة العليا ووضع آليات تسمح بمعاقبة الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة في حالة تجاوز مسؤوليتهم وسلطاتهم.

ج. **العدالة**: المعاملة العادلة لمساهمي الأقلية من قبل المساهمين أصحاب الأغلبية حق كافة أصحاب كافة أصحاب الأسهم في الدعوة الى الاحتجاجات العامة المكافئات العادلة لأعضاء مجلس الإدارة وإعطاء المساهمين حق الاعتراض عند الإساءة لحقوقهم كالمشاركة في تعيين المديرين وأيضا في اتخاذ القرارات بالنظر للمؤسسة كمواطن صالح.

ح. **المسؤولية الاجتماعية**: و يتحقق ذلك من خلال وجود سياسة واضحة تؤكد على التمسك بالسلوك الأخلاقي ووجود سياسة واضحة و عادلة بالإضافة الى وجود سياسة واضحة عن المسؤولية البيئية.[1]

المطلب الثالث: مبادئ وأهداف حوكمة الشركات.

المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات:

هناك عدة محاولات لشرح وتحديد أهم مبادئ حوكمة الشركات، اذ تم وضع جملة من المبادئ لحوكمة الشركات واعتبارها أساسية، نأخذ المبادئ تبعا للمنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية (OECD):

[1] صدوقي غريسي،بو شيخي محمد رضا، حوكمة الشركات بين البعد النظري و الواقع قراءة في المبادئ و مؤشرات القياس، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد16 ، العدد 01 ، الجزائر، 2020، ص87.

- **حقوق المساهمين** : يسمح للمساهمين الحق في الحضور و المشاركة في الجمعيات العامة و انتخاب أعضاء الادارة، اضافة الى الحصول على توزيعات الأرباح و حقوق أخرى متعلقة بالحصول على معلومات و العلم بالتنضيمات المعتمدة، اضفة الى السماح او الحق في تداول الأسهم و الشفافية في عقد الصفقات و محاسبة الادارة.
- **المعاملة المنصفة لجميع المساهمين** : يحصل أصحاب الأسهم ذوي الأقلية و الأجانب على المعاملة نفسها، تسوية فعالة لانتهاكات الحقوق، كما يسمح هذا المبدئ بمنع المدراء من اتخاذ القرارات المتعلقة بمصالهم الخاصة.
- **دور أصحاب المصالح** : الاعتراف بحقوقهم كما يحددها القانون، تشجيع تعاونهم الايجابي من أجل اجاد مؤسسات مستدامة ، كما تمكنهم من الولوج الى المعلومات الخاصة بالشركة.
- **الإفصاح و الشفافية** : الافصاح الدقيق و الدوري عن أهداف الشركة، تقارير أغلبة الملكية للأسهم،حقوق التصويت، نتائج النشاط و النتائج المالية.
- **مسؤوليات مجلس الادارة** : يقوم المجلس في الاشراف على عملية الافصاح و الاتصال، القابة، فعالية ممارسات حوكمة الشركات، و منحه المقدرة على تغييرها ان دعت الحاجة الى ذلك.[1]
- **توفير إطار فعال للحوكمة** : يشجع تطبيق قواعد حوكمة الشركات على تحقيق شفافية وكفاءة السواق، بحيث يكون متوافقا مع حكم القانون ويحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية ويتطلب ذلك:

1. ضرورة وضع إطار حوكمة الشركات بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل، ونزاهة الأسواق، والحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية والفعالية.
2. ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسات حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي ما، متوافقة مع حكم القانون، وذات شفافية، وقابلة للتنفيذ.
3. ينبغي أن يكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات، في نطاق اختصاص تشريعي ما، محددا بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة.

[1] محمد الشريف بن زواى، حوكمة الشركات و الهندسة المالية، مرجع سبق ذكره، ص60-59-58-57-56

4. ينبغي أن تكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة، والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية فضلا عن أحكامها وقرارتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب وشفافة مع توفير الشرح التام لها.[1]

الشكل رقم (01) : مبادئ الحوكمة الصادرة عن OECD.

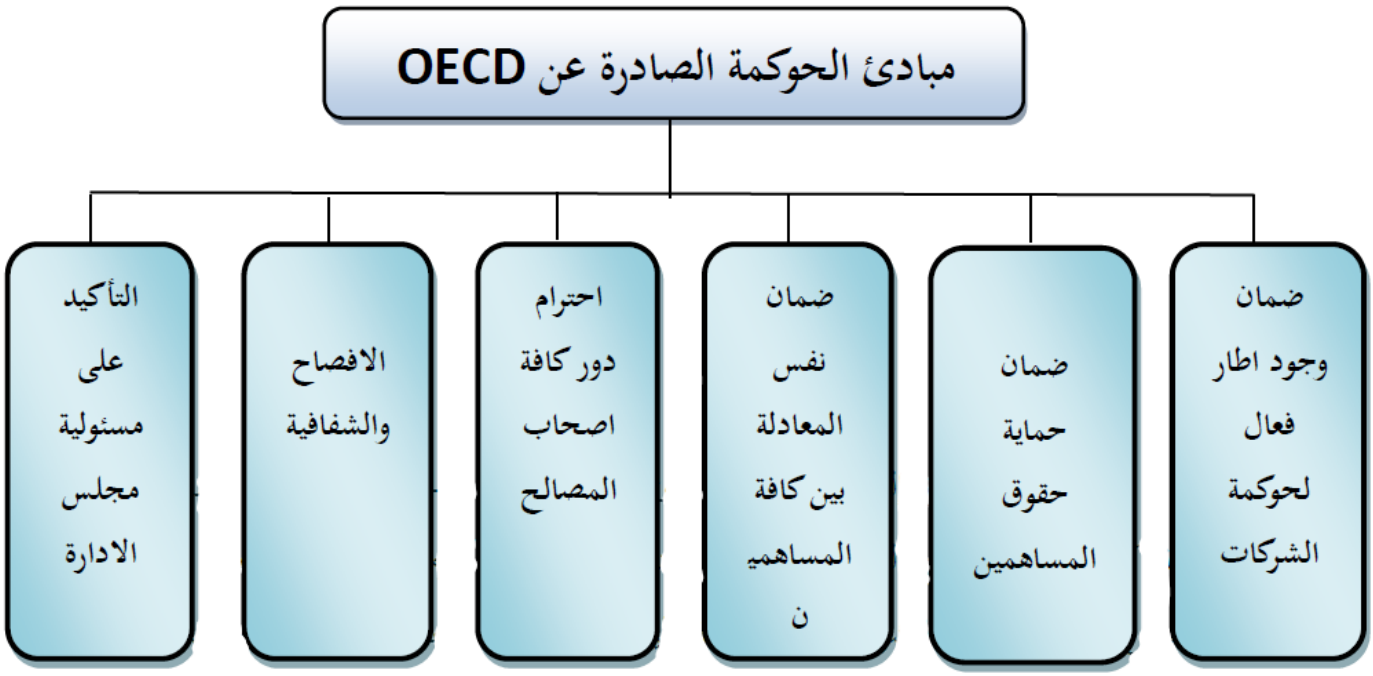

المصدر : طروبيا نذير، تجارب دولية لإرساء مبادئ حوكمة الشركات كآلية لمحاربة الفساد الاقتصادي(بين الزامية المرحلة و احتشام المحاولة)، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد02،العدد04، 2014 ، ص98.

أهداف حوكمة الشركات :

تهدف مبادئ حوكمة الشركات إلى تقديم مزايا عديدة ومتنوعة لكل من :

1. بالنسبة للشركات :

- دعيم عنصر الشفافية والدقة في القوائم المالية ما يترتب عليه زيادة ثقة المستثمرين بها.

[1] ضحى محمد العيسى، أثر الافصاح الاختياري في جودة التقارير المالية(دراسة تحليلية)، مذكرة ماجيستير، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة حلب، 2018/2017 ، ص48.49.

- تدعيم قيمة الشركة وتدعيم تنافسيتها في أسواق المال العالمية.
- تجنب الوقوع في مشاكل مالية ومحاسبية ما يدعم استقرار نشاط الشركة.
- وضع إطار تنظيمي يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة أعضاء مجلس الادارة.

- **المساهمين :**

- ضمان قدر ملائم من الثقة للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم مع الحفاظ على حقوقهم.

وهم لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين، تتراوح ملكية الأسهم بين نوعين من الهيكلة :

- الهيكلة المركزية : حيث تتراوح الملكية في أيدي عدد قليل من الأفراد حيث يؤثر هؤلاء بشدة على طريقة عمل الشركة.
- الهيكلة المشتتة : في ظل هذه الهيكلة يكون هناك عدد كبير من أصحاب الأسهم يملك كل منهم عدد صغير من أسهم الشركة.

- **مجلس الادارة :**

وهم من يمثلون المساهمين وايضا الاطراف الاخرى مثل اصحاب المصالح، ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليه سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين ، يتكون بمجلس كما يقوم بمجلس الإدارة برسم الإدارة من :

- رئيس مجلس الإدارة: يكون لرئيس بمجلس الإدارة دور جوري بي حلق فظروف مناسبة للأعضاه وضمان فعالية أعمال اخماس.
- أعضاء تنفيذيين: وهم الأعضاء الذين يكونون من داخل الشركة أي يعملون بها.
- أعضاء غير تنفيذيين: هم عبارة عن الأعضاء المستقلين والذين هم من جارج الشركة ولديهم مصالح بداخلها.

- **الادارة التنفيذية :** وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقدم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر إدارة الشركة هى المسؤولة عن أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها بجاد الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.[1]
- **أصحاب المصالح :**

هم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين، الموردين، العمال، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة ي بعض الأحيان فالدائنون يهتمون مقدرة الشركة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفين بمقدرة الشركة على الاستمرار.

- الإفصاح الكامل عن أداء الشركات والوضع المالي والقرارات المتخذة من قبل الإدارة العليا.
- وجود المعاملة العادلة والمتساوية لكافة المساهمين.

2. بالنسبة للمجتمع :

- تجنب حدوث الأزمات المالية.
- تقوية ثقة الجمهور في نجاح عملية الخوصصة مع ضمان تحقيق الدولة لأفضل عائد على استثماراتها .
- زيادة معدلات النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية.
- زيادة فرص العمل والتشغيل في المجتمع والمساهمة في حل مشكلة البطالة.
- تنمية أسواق المال وجعلها مستقرة.
- التشجيع على زيادة الإنتاجية والابتكار[2].

[1] كردوسي أسماء، محاضرة بعنوان حوكمة الشركات، مقياس حوكمة الشركات، السنة الجامعية:2018-2019، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 8ماي 1945 قالمة ، الجزائر، 2018،ص 8-9.

[2] كردوسي أسماء، محاضرة بعنوان حوكمة الشركات، مرجع سبق ذكره، ص9-10.

المبحث الثاني : حوكمة الشركات :الركائز و المحددات.

تعتبر ركائز حوكمة الشركات الأساس الذي تسند إليه الدول والشركات عند تطبيقها للحوكمة ، وعدم إظهار البيانات و المعلومات المعبرة على الأوضاع المالية لهذه الشركات يؤدي لإنهيارها ، مما أدى إلي الإعتماد علي ركائز ومحددات لحوكمة الشركات . كما سيتم التطرق في هذا المبحث الى:

- **المطلب الأول** : الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات.
- **المطلب الثاني** : محددات حوكمة الشركات.
- **المطلب الثالث** : الحوكمة الجيدة للشركات.

المطلب الأول :الركائز و الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات.

ركائز حوكمة الشركات :

تعتمد حوكمة الشركات على ثلاث ركائز أساسية سنوضحها فيما يلي بالتفصيل :

- **السلوك الأخلاقي** : أي ضمان الالتزام السلوكي من خلال الالتزام ب: الأخلاقيات وقواعد السلوك المهني الرشيد والتوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالشركة والشفافية عند عرض المعلومات المالية.

ولكي تنجح المؤسسة في نشر ثقافة الالتزام الأخلاقي، يجب أن تضع دليل للسلوك الأخلاقي يلتزم به جميع العاملين. ينقسم هذا الدليل إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي:

– قسم عن قيم المؤسسة ومبادئها الأخلاقية، يوضح التزامها في جميع معاملاتها الاخلية والخارجية من خلال تقديم منتجات أو خدمات ذات جودة، حماية حقوق المساهمين...

– قسم عن المعايير الأخلاقية، توضح علاقة المؤسسة بالموظفين والعاملين بها من حيث احترام حقوق الإنسان، عدم التمييز، توفير بيئة عمل صحية، العدالة في تقدم المكافآت...

– القسم الأخير يحدد العلاقة بين المؤسسة والبيئة المحيطة بها، من خلال الالتزام بتطبيق الأنظمة واللوائح و التشريعات.

- **الرقابة و المساءلة** : وهذا بتفعيل أدوار أصحاب المصلحة من خلال أطراف رقابية عامة، مثل هيئة سوق المال، مصلحة المؤسسات، البنك المركزي في حالة البنوك، أطراف رقابية مباشرة مثل المساهمون، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجعون الداخليين، المراجعون الخارجيين، أو أطراف أخرى كالموردون، العملاء، المستهلكون، المقرضون.

وتسعى حوكمة الشركات إلى تفعيل دور الأطراف ذات المصلحة في الرقابة على المؤسسة ومساءلتها، وتتمثل هذه الأطراف في:

- أطراف رقابية عامة: هذه الأطراف لا تتدخل في طريقة عمل المؤسسة وتفاصيل تسييرها، لكن قد تتدخل بشروط معينة من طرف المؤسسة أو لإلزامها بتطبيق قواعد ومبادئ معينة تساعد في حقيق الإفصاح والشفافية. من بين هذه الأطراف، البنوك، هيئة سوق المال، البورصة...
- أطراف رقابية مباشرة: وهي الأطراف التي تكون معنية بأداء ونتائج المؤسسة والتي تستطيع مساءلة المؤسسة عن أسباب نجاحها "و فشلها، ويمكن لهذه الأطراف الإطلاع بصفة دورية على تفاصيل عمل المؤسسة ومختلف سجلاتها، ومن بين هذه الأطراف المساهمين، المراجعين الداخليين...
- أطراف خارجية: توجد أطراف أخرى يمكنها مراقبة ومساءلة المؤسسة عن بعض عملياتها ونتائجها نظرا لتأثرها بأعمال و نتائج المؤسسة. و من بين هذه الأطراف نجد الموردون، العملاء، المستهلكين...[1]

- **ادارة المخاطر** : تعرف على أنها: النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر و تخفيضها إلى مستويات مقبولة. وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس السيطرة على المخاطر التي تواجه المؤسسة. فإدارة المخاطر تعمل على حماية حقوق أصحاب المصالح و كذا إعداد الدراسات من أجل الحد من الأخطار والتقليل من خسائرها المحتملة. وتتضمن إدارة المخاطر الأنشطة التالية:
  - جمع المعلومات عن الأنشطة التي الخطيرة بالمؤسسة.
  - تحديد التهديدات المتوقعة لكل نشاط.
  - تحديد نقاط الضعف بالنظام و التي تسمح للتهديد بالتأثير على المؤسسة.
  - حساب الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة إذا حدث التهديد المتوقع.

[1] الوردي شقرون، غلاي نسيمة، دور ركائز حوكمة الشركات في تحسين الأداء البشري بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة اسمنت عين التوتة–باتنة، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد05، العدد02، 2022،ص 266-267.

– تحديد وتقييم الأساليب والأدوات التي يمكن الاعتساد عليها لتخفيف أو تجنب الخسائر المحتملة.[1]

الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات.

وهناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لمفهوم ولقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلي درجة كبيرة مدى النجاح والفشل في تطبيق هذه القواعد والشكل التالي يوضح هذه الأطراف:

أ. **المساهمون** : هم مالكي الأسهم يقومون بتقديم رأس المال للمؤسسة مقابل الحصول على الإرباح المناسبة لإستثماراتهم.

ب. **مجلس الإدارة:** هم من يمثلون المساهمين و الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح و مجلس الإدارة، هو من يقوم باختيار المديرين التنفيذيين و اللذين يوكل إليهم الإدارة اليومية لأعمال المؤسسة.

ت. **الإدارة:** تكون المسئولة عن الإدارة الفعلية للمؤسسة و تقديم التقارير الخاصة بالأداء إلي مجلس الإدارة، وتعتبر هي المسؤولة عن تعظيم الأرباح بالإضافة إلى مسؤولية المؤسسة اتجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات.[2]

ث. **أصحاب المصالح:** هم الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة سواء كانت أطراف داخلية أم خارجية كالدائنين والموردين والبنوك والعمال والموظفين، ويؤثر مفهوم حوكمة الشركات بشكل كبير بهذه العلاقات بحيث أن هذه الأطراف تحمل مصالح متعارضة ومختلفة، وتقوم مبادئ الحوكمة المشتملة على النزاهة والوضوح والشفافية بتنظيم علاقة أصحاب المصالح بالمنشاة بحيث تتحقق العدالة لجميع الأطراف.[3]

[1] الوردي شقرون، غلاي نسيمة، دور ركائز حوكمة الشركات في تحسين الأداء البشري بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة اسمنت عين التوتة–باتنة، مرجع سبق ذكره، ص 267.

[2] صدوقي غريسي،بو شيخي محمد رضا، حوكمة الشركات بين البعد النظري و الواقع قراءة في المبادئ و مؤشرات القياس، مرجع سبق ذكره، ص–88 89.

[3] قمر أحمد عثمان، أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية دراسة تجريبية على الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية، مذكرة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين سوريا، 2016، ص 23.

الشكل رقم (02): الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات.

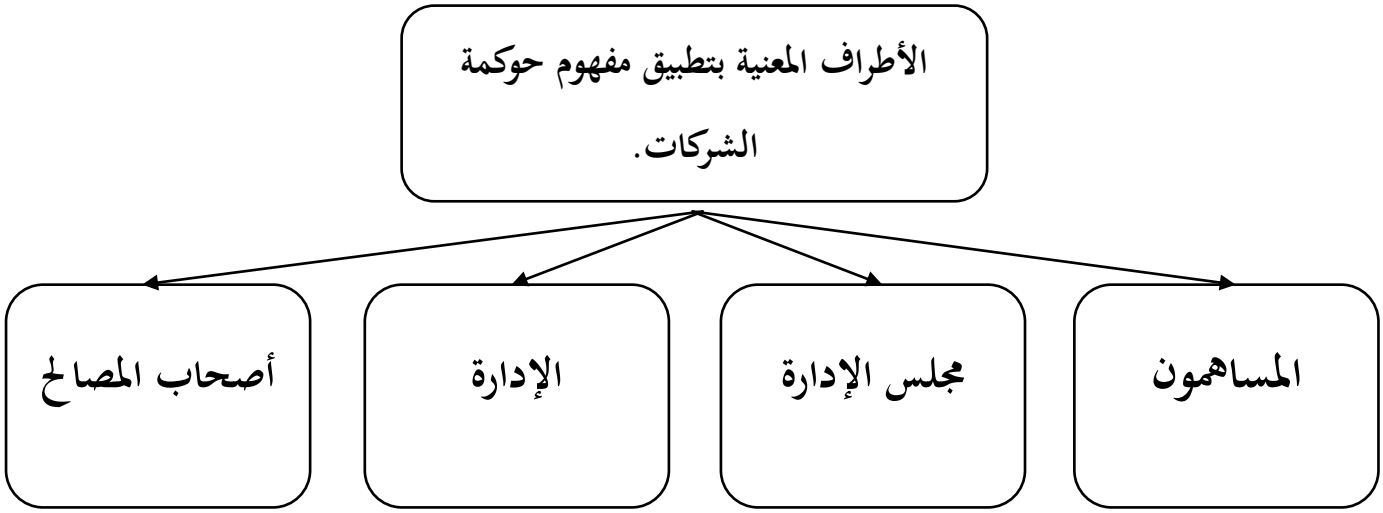

المصدر : صدوقي غريسي،بو شيخي محمد رضا، حوكمة الشركات بين البعد النظري و الواقع قراءة في المبادئ و مؤشرات القياس، ، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد16 ، العدد 01 ، الجزائر، 2020، ص 89.

المطلب الثاني : محددات حوكمة الشركات

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة المنظمات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات هما : المحددات الخارجية والمحددات الداخلية ويمكن عرض هاتين بشيء من التفصيل كما يلي:

- **المحددات الخارجية :**

تشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المناضة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس ومكافحة الفساد) ، وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تناضية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة على جميع منظمات المجتمع.

وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها).

بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية اضافة الى وجود جهاز قضائي شفاف وعادل وقادر على تحديد المسؤولية ومحاكمة مرتكبي المخالفات الادارية والمالية وفي الاوقات السريعة والمناسبة. وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة المنظمات ، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.[1]

المحددات الداخلية : تشمل المحددات الداخلية القوانين و اللوائح داخل الشركة ، وتتضمن وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركة و توزيع المسؤوليات و السلطات و الواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة ، مثل مجلس الإدارة و الإدارة و المساهمين و أصحاب المصالح ، و ذلك بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل.[2]

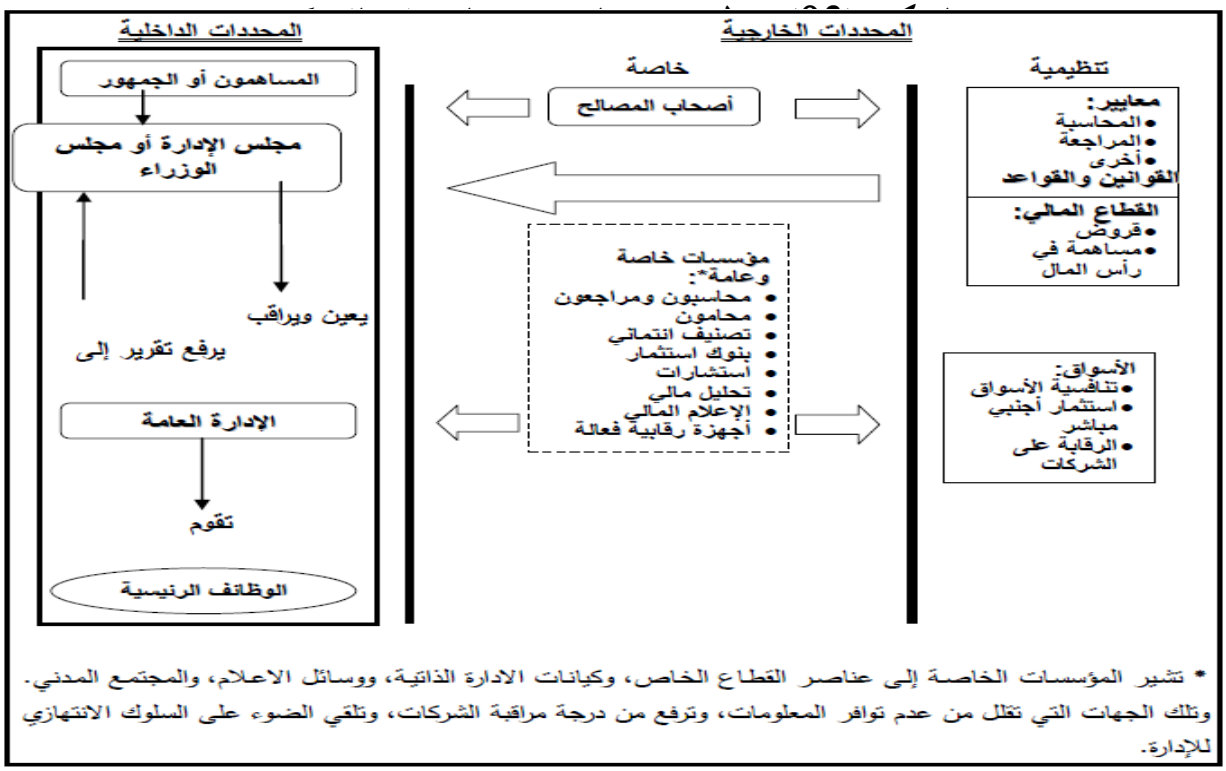

المصدر : محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة و معاييرها، جامعة لبنان، عولمة الادارة في عصر المعرفة، 15-17 ديسمبر 2012، طرابلس-لبنان، ص 17.

[1] محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة و معاييرها، جامعة لبنان، عولمة الادارة في عصر المعرفة، 15-17 ديسمبر 2012، طرابلس-لبنان، ص16.

[2] فتحة أميرة، أمين مخفي، هشام حريز، انعكاس تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد10، العدد02، ص 149.

المطلب الثالث: الحوكمة الجيدة للشركات.

ركزت حوكمة الشركات تقليديا على مشكل الفصل بين ملكية المساهمين ورقابة الإدارة، ومن المتفق عليه أن الشركات اليوم يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مجموعات أخرى من أصحاب المصالح، الأنواع العديدة لممارسات حوكمة الشركات، بما فيها الأخلاق والمسؤولية الاجتماعية، استراتيجيات الشركة، مشاركة أصحاب الحصص في عملية اتخاذ القرار والعمل على بناء اقتصاد مستدام.

يفرض الإطار الجديد لحوكمة الشركات على الشركات مجموعات أخرى من أصحاب المصالح بما فيهم العمال، المستهلكين، المساهمين المؤسساتيين الكبار، الدولة والمجتمع ككل. ويمكن للشركة تعظيم قيمتها في المستقبل إذا أخذت بعين الاعتبار العدد الكبير والمتزايد لأصحاب المصالح.

في السنوات الأخيرة، ساهمت بعض مخرجات الشركات كسلامة المنتجات والآثار على البيئة في إعطاء أهمية ودلالة أكبر لحوكمة جيدة للشركات التي تؤدي دورا كبيرا في الوصول إليها. يركز حاليا الباحثون بشكل كبير على جودة الحوكمة، وقد انطلق هذا التطور في مفهوم حوكمة الشركات بداية من تعريف ميلثون فريدمان.

لم تعد أهمية الحوكمة والقيمة المضافة التي تقدمها للشركات محل نقاش، اذ تم إثبات ذلك من خلال العديد من الدراسات الميدانية كالدراسة التي قامت بها جامعة جورجيا، نشرت في ديسمبر 2004، حيث أثبتت أن الشركات المدرجة التي بها مجلس إدارة تحقق عائدا كبيرا على رأس المال، هامش أرباح كبيرة، وتوزيعات أرباح كبيرة وتداول كبير لأسهمها.[1]

المطلب الرابع: واقع تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر.

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال سلسلة من الإصلاحات يهدف من خلالها إلى مساعدة مؤسساته ومنحها الفرصة للبقاء والاستمرار، خاصة مع وجود بعض المؤشرات السلبية ي الاقتصاد الوطني. كتصنيف الجزائر في مراتب متقدمة ضمن مؤشرات الفساد إلى جانب المناخ الاستثماري غير المشجع، ما دفع بالدولة إلى تكوين لجنة سميت ب**لجنة الحكم الراشد**، قامت بإصدار ميثاق الحكم الراشد سنة 2009.

[1] محمد الشريف بن زواى، حوكمة الشركات و الهندسة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 62-63.

- **كرونولوجيا إنشاء الميثاق الوطني للحوكمة:**

في شهر جويلية من سنة 2007، انعقد بالجزائر أول ملتقى دولي حول الحكم الراشد للمؤسسات وقد شكل فرصة مواتية لتلاقي جميع الأطراف الفاعلة في عالم المؤسسة، وحدد لهذا الملتقى هدف جوهري يتمثل في تحسيس المشاركين قصد الفهم الدقيق والموحد لمصطلح وإشكالية الحكم الراشد، خاصة من زاوية الممارسة في الواقع وسبل تطوير الأداء ببلورة الوعي بأهمية الحوكمة في تعزيز تنافسية المؤسسات في الجزائر، وكذا الاستفادة من التجارب الدولية.

وخلال فعاليات هذا الملتقى تبلورت فكرة إعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسة كأول توصية وخطوة عملية تتخذ، وقد تفاعلت كل من جمعية حلقة العمل والتفكير حول المؤسسة CARE ومنتدى رؤساء المؤسسات مع الفكرة بترجمتها إلى مشروع ومن ثم ضمان تنفيذه بواسطة إنشاء فريق عمل متجانس ومتعدد التمثيل.

وقد تفاعلت السلطات العمومية ممثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بدعمها للمشروع من خلال قبول رعاية الملف، وتكليف أحد إطاراتها للمشاركة الفعلية في فوج العمل المكلف بتحرير

ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر ، و كذا تسخير الدعم المادي.[1]

كما شاركت في المبادرة مجموعة من الهيئات والمؤسسات الدولية المقيمة بالجزائر مثل مؤسسة التمويل الدولية، برنامج ميدا لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا المنتدى الدولي للحوكمة.

وبهذه التعبئة والاستعداد الكبيرين عبر الجميع عن نيتهم للانضمام إلى المبادئ الأخلاقية وقواعد السلوك السليم لتسيير المؤسسات المتعارف عليها دوليا، كما برهنوا عن التزامهم بالعمل من أجل تعزيز هذه المبادئ والقواعد من طرف القطاع الخاص على المستوى الوطني، ثم الانتقال إلى اقتصاد سوق يتميز بالحزم والانتظام الكبيرين، أين يعبر عن الاحتياجات بدقة وشفافية بصورة متناهية الدقة، وبهذا تم إصدار دليل ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر سنة 2009 بعد العديد من ورشات العمل في الفترة بين نوفمبر 2007 ونوفمبر 2009.

- **دوافع الحاجة لميثاق وطني للحوكمة:**

يهدف موضوع الميثاق إلى وضع تحت تصرف المؤسسات الجزائرية الخاصة وسيلة عملية مبسطة تسمح بفهم

[1] كردوسي أسماء، محاضرة بعنوان حوكمة الشركات، مرجع سبق ذكره، ص 32-33.

المبادئ الأساسية للحوكمة، قصد الشروع في مسعى يهدف إلى تطبيق هذه المبادئ الأساسية للحوكمة على أرض الواقع، وعليه فالغاية المرجوة بتنفيذ مبادئ هذا الميثاق ليست في أن تجعل من المؤسسة منغلقة على نفسها بقيود صارمة لدرجة عرقلة نشاطها، بل على العكس فهو يمنحها أدوات تساعدها على تحرير تسييرها عن طريق توفي أقصى قدر من الأمن.[1]

بالإضافة إلى ما سبق تبرز الحاجة إلى ميثاق وطني لحكومة المؤسسات الجزائرية نتيجة الظروف التي يعرفها الاقتصاد الجزائري من تدهور تتمثل في:

- تفشي ظاهرة الفساد بشتى أنواعه وأشكاله، إذ شكلت قضية "الخليفة" نقطة سوداء في القطاع الاقتصادي مازالت أثاره حتى اليوم، ولعل ما يفسر ذلك هو ضعف آلية الرقابة المالية وقلة الإجراءات الردعية والعقابية من جهة، وتفشي مظاهر الرشوة والمحسوبية، الأمر الذي أدى إلى تصاعد منحنى الاختلاسات في شتى القطاعات الخاصة والعامة من جهة ثانية.
- غياب منظومة بنكية مالية قوية وفعالة ومتوازنة، تضمن تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية، الامر الذي يعود بالفائدة على حركية القطاع الاقتصادي ويخفف من مظاهر البطالة التي أصبحت تمثل شبح مخيف خاصة للفئة الشابة التي تمثل نسبة 75 بالمسة من الشعب، وآثارها السلبية في مختلف المستويات.
- تفاقم الفقر: إذ انخفض مستوى دخل الفرد ي الجزائر من 2880 دولار سنة 1987 إلى 1550 دولار سنة 1997 أي بنسبة 45 بالمئة في ظل عشرة سنوات، ليبلغ 1540 دولار سنة 1999.
- عجز المؤسسات العمومية وتسريح العمال: أي يلاحظ ارتفاع نسبة البطالة مر 19 بالمئة سنة 1990 إلى 29,5 بالمئة سنة 2000، وقد تجاوز عجز المؤسسات العمومية 14 مليار دولار نهاية 2002 أي ما مثل حوالي 26 بالمئة من الناتج الداخلي الخام و60 بالمئة من المديونية الخارجية، ونتيجة لذلك تم تسريح حوالي 500 ألف عامل.
- انتشار ظاهرة العمل المؤقت وغير المهيكل : وذلك على حساب العمل الدائم ، حيث بلغ عدد العمال المؤقتين أو الموسميين أزيد من مليون و 300 ألف عامل ، في حين يقدر عدد العمال غير المصرح بهم لهيئات الضمان الاجتماعي مليون و 500 ألف عامل وفقا لتقرير المركزية النقابية ، و قد تسبب ذلك في

[1] كردوسي أسماء، محاضرة بعنوان حوكمة الشركات، مرجع سبق ذكره، ص33-34.

تفاقم الإضرابات العمالية و كثرة الاحتجاجات الاجتماعية التي بلغت ذروتها في العديد من المناطق على غرار ولايات بومرداس و الشلف وورقلة ...، وهذا ما يعتبر ضربا ي الصميم لمسارات التنمية ي البلاد .[1]

- **أهداف الميثاق الوطني للحوكمة:**

تعيش فئة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص مشاكل عويصة (تنليمية ، هيكلية...) مردها إلى النمط العائلى و حصره بشكل مباشر و بالكامل في يد المالكين ، لذلك جاء الدليل الوطني بغرض مساعدة المسيرين على تحقيق أهداف المؤسسة من خلال :

- العمل على إيجاد السبل التي تضمن توفير مستويات كافية من رؤوس الأموال لتمويل الأنشطة بعيدا عن الاقتراض من البنوك .
- وضع معايير و قواعد مكتوبة للتسيير ، تترجم بشفافية أنشطة المؤسسة و مراقبة كافية لأدائها .
- تمرير التسيير إلى جيل ثان من العائلة بتعاقب المؤسسين الذين يطالبون طوعيا بالخبرة الخارجية و الشركاء المختلفين ، و حتى مساهمين خارج نواة المؤسسة العائلية .
- الوصول إلى مستويات مماثلة من القدرة التنافسية أو التقرب من تلك السائدة على الصعيد الدولي في قطاع النشاط المعين .
- وضع رؤية استراتيجية تنعكس في شكل خطة عمل تمتد أنشطتها على مدى عدة سنوات ،بغض النظر عن التغييرات المحتملة و المتعلقة بقضايا الخلافة و نقل الملكية.
- التعريف بحقوق وواجبات الأطراف الفاعلة في المؤسسة ،مما يسهل من تقاسم المهام و المسؤوليات و من ثم تسيير المخاطر[2].

- **ايجابيات و سلبيات الميثاق الوطني للحوكمة :**

نبرز بعض الايجابيات التي أتى بها دليل حوكمة الشركات في الجزائر و كذا بعض الانتقادات كما يلي :

أ. **الايجابيات :**

[1] كردوسي أسماء، محاضرة بعنوان حوكمة الشركات، مرجع سبق ذكره، ص34-35.

[2] كردوسي أسماء، محاضرة بعنوان حوكمة الشركات، مرجع سبق ذكره، ص 37.

- يعتبر إصدار الميثاق حدثا في حد ذاته لانه كسر أحد الطابوهات المعقدة في الجزائر ، ألا و هو التسيير.
- يقدم الميثاق فرصة للمؤسسات للأخذ به دون إثقال كاهلها بالبحث و الدراسة لانجاز ميثاق مماثل.
- حاول الميثاق تغطية أكبر قدر ممكن من المشاكل التي تواجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- يمثل إصدار الدليل خطوة محو مواكبة التطورات الحاصلة في مجال نظرية الحوكمة ، خاصة و أن جميع الاقتصاديات عملت على إنجاز مواثيق مماثلة .
- يعبر الميثاق على حسن نية و إرادة المسيرين في الجزائر على تعديل أوضاع مؤسساتهم ، ما يحسن من صورة الجزائر الخارجية .
- اعتماد الميثاق على المبادئ العامة والمعترف بها دوليا في مجال الحوكمة .

ب- الانتقادات :

- يعتبر العمل بالميثاق طوعيا وليس إجباريا و هذا ليس اجابيا بالنسبة للمؤسسات التي لا ترغب في التغيير.
- تركيز الميثاق على القطاع الخاص الذي و إن نعترف بأهميته في ظل إقتصاد السوق ، ولكن لا ينبغي إهمال المؤسسات العمومية و إهمال مشاريع إصلاحها.
- توظيف بعض المفاهيم الحديثة في الدليل ، التي ينبغي تبسيطها بشكل أكبر لسهولة استيعابها.[1]

[1] كردوسي أسماء، محاضرة بعنوان حوكمة الشركات، مرجع سبق ذكره، ص 37-38.

خلاصة الفصل:

أصبحت حوكمة الشركات من النظم الحتمية للقضاء على الأثار السلبية المترتبة عن الفساد المالي والإداري فهي نتيجة حتمية لرغبة المساهمين وأصحاب المصالح في تفادي تكرار الفضائح المالية التي مست الاقتصاد العالمي خلال القرن الماضي وبداية القرن الحالي.

حيث ان تبني نظام شفاف وعادل يؤدي الي خلق ضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة وذلك عن طريق تطبيق مبادئ الحوكمة التي ركيزتها الاساسية هي الإفصاح والشفافية من قبل الشركات المدرجة في الاسواق المالية ، والتي تنعكس بالإيجاب على كفاءة السوق المالي وتمكن من حسن إدارة الشركات بطريقة تحمي أموال المستثمرين والمقرضين، وتحمي كذلك حقوق الموظفين.

الفصل الثاني:

التقارير الماليةوعلاقتها بحوكمة الشركات

تـمـهيــد الفصل :

تعد التقارير المالية الواجهة التي تعرض من خلالها المحاسبة نتائج الانشطة الاقتصادية والإدارية والمالية وكلما كانت هذه التقارير دقيقة كلما عبرت بصدق عن نتائج الأداء والوضع المالي للوحدة الاقتصادية

كما تعني جودة التقارير المالية ما تتصف به المعلومات المحاسبية، التي تشتمل عليها تلك التقارير ، من مصداقية ، وما تحققه من منفعة لمستخدميها ، مع خلوها من التحريف والتضليل وإعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يساعد علي تحقيق الهدف من استخدامها.

خلال هذا الفصل سنلقى الضوء على : مفهوم التقارير المالية و أهدافها و العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية في المبحث الأول ، و جودة التقارير المالية و المعايير التي تزيد من تفعيلها و الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية و سنتطرق لعلاقة حوكمة الشركات بجودة التقارير المالية في المبحث الثاني .

المبحث الأول : التقارير المالية محددات عامة.

تعد التقارير والقوائم المالية أحد مصادر المعلومة التي يعتمد عليها المتعاملين في سوق المال في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوجيه مدخراتهم فإن نجاح تلك القرارات يتوقف بدرجة كبيرة على مدى ملاءمة و جودة التقارير المالية.

المطلب الأول : مفهوم التقارير المالية.

تعرف أنها وسيلة تعبير عن نشاط الشركة خلال فترة زمنية معينة من خلال مركزها المالي، وهي العمل النهائي لعمليات القياس المحاسبي خلال تلك الفترة، كما أنها تساهم في توصيل نتائج التقييم للأطراف المعنية، سواء كانوا داخلين كالادارة والملاك، أو خارجين كالمستثمرين وتعرف أيضا بأنها مجموعة كاملة من الحسابات، تتضمن الميزانية، قائمة حساب النتائج ، قائمة تدفقات الخزينة، قائمة تغييرات الأموال الخاصة والملاحق، و الهدف من هذه التقارير المالية تقديم المعلومات عن الوضعية والأداء المالي من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية.

وتشمل كافة التقارير التي تقدم في نهاية الفترة المالية إلى مجموعة المستخدمين من خارج الشركة للاستفادة منها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة والتي تحتوي على المعلومات المحاسبية المعدة أساسا للاستخدام من قبل الجهات الخارجية، وهي تتعلق بالنشاط العام الذي قامت به الشركة، وحسب النظام المحاسبي المعتمد في الجزائر هناك قوائم أساسية يتطلب إعدادها من قبل المحاسبة المالية في أي شركة وهي: (الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات رؤوس الاموال، جدول تدفقات الخزينة و الملحق.[1]

تعريف التقارير المالية : تعد القوائم المالية جزءا من التقارير المالية حيث تقوم الشركة بإعدادها استجابة لزيادة مطالب واحتياجات المستخدمين لها ومن المستحيل عمليا في ظل بيئة الأعمال اليوم تلبية تلك المتطلبات والاحتياجات من خلال القوائم المالية الأساسية فقط، بسبب الكم الهائل والكبير من المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية. كما تشمل التقارير المالية الوسائل الأخرى لتوصيل المعلومات ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة والتي يتم استخراجها من النظام المحاسبي، وقد تشمل التقارير المالية معلومات مالية ومعلومات غير مالية، ونشرات أو

[1] حاج قويدر قورين، نظام حوكمة الشركات في الرفع من جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة مؤسسة باتيميتال بعين الدفلى، المجلد14، العدد01، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف(الجزائر)، 2020، ص189.

تقارير مجلس الإدارة والتنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمؤسسة ووصف للخطط والتوقعات وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال المؤسسة .[1]

المطلب الثاني : أهداف و أنواع التقارير المالية .

أهداف التقارير المالية :

هنالك أهداف عديدة للتقارير المالية حسب غرض اعدادها ومدى استفادة المستخدمين من تلك التقارير وسوف نستعرض أهم تلك الأهداف :

1. تساعد التقارير المالية على تقييم أداء الشركة ومعرفة فيما إذا كانت الشركة قد حققت الاهداف التي وجدت من أجلها ويتم ذلك على مستوى الإدارة.
2. توفر التقارير المالية معلومات عن أنشطة الشركة التي لها تأثير على المجتمع والتي من الممكن تحديدها أو وصفها أو قياسها والتي تؤدي دورا مهما في الوسط الاجتماعي للمنشاة.
3. تتضمن التقارير المالية معلومات مفيدة عن درجة المخاطرة لمتخذي القرارات الاستثمارية .
4. يجب أن تتوفر في التقارير المالية المعلومات الكافية عن الموارد الاقتصادية للمنشأة و الالتزامات على تلك الموارد , والنتائج التي تترتب على المعاملات والصفقات والأحداث والظروف التي تسبب حدوث تغيرات في هذه الموارد و الاتزامات عليها .
5. تساعد التقارير المالية على تقييم أداء الإدارة وكفاءتها والتحقق من مهارات و خبرات المدراء.
6. توفر التقارير المالية المعلومات المفيدة والتي تساعد على اتخاذ االقرارات الاقتصادية الرشيدة.
7. توفر التقارير المالية لمستخدميها المعلومات اللازمة للقيام بالتنبؤات والمقارنات وتقييم قابلية الشركة على تحقيق الدخل و كذلك القدرة الإدارية لها .
8. توفر التقارير المالية معلومات تساعد المستخدمين في التعرف على مصادر الحصول على النقدية والموارد الاخرى وأ وجه استخدام تلك الموارد، و كما تساعدهم في تحديد درجة السيولة للمنشاة وقدرتها على مواجهة أي إعسار مالي محتمل .

[1] زبيدي البشير، سعيدي يحيى، جودة التقارير المالية و دورها في تقييم الأداء المالي(دراسة حالة مجمع سيدال)، مجلة الدراسات الاقتصاديةو المالية، المجلد02، العدد09، جامعة الوادي، الجزائر، ص87-88.

9. توفر التقارير المالية ايضاحات أو ملاحظات التي تعتقد إدارة الشركة أنها تساعد المستخدمين في اتخاذ القرارت وفهم طبيعة المعلومات المالية الواردة في تلك التقارير .[1]

و هنا يمكننا القول أن الهدف الرئيسي للتقارير المالية هو توفير معلومات ملائمة و مفيدة و مناسبة لمستخدمي تلك التقارير بشكل سليم و مبسط بحيث لا تفقد مهنيتها لإجراء التنبؤات و المقارنات و التقييم للتدفقات النقدية لتساعدهم في اتخاذ قراراتهم بالشكل الملائم و السليم و تقييمها ، و على مراجع الحسابات مسؤولية فحص الدفاتر و السجلات المحاسبية بهدف زيادة درجة الثقة في المعلومات التي تتضمنها تلك التقارير. [2]

كما يتمثل دور التقارير المالية في الاقتصاد في تقديم المعلومات المفيدة فى اتخاذ قرارات الأعمال والقرارات الاقتصادية، ولكنها لا تحدد ما يجب أن تكون عليه تلك القرارات ، فعلى سبيل المثال فإن الإدخار والاستثمار في الموارد الإنتاجية (مكونات راس المال) تعتبر مستلزما من أجل رفع مستوى المعيشة، والتقارير المالية تقدم المعلومات التى تساعد فى تحديد الاستخدام الكفء للموارد والمساعدة فى تقييم العوائد والمخاطر المتعلقة بالاستثمار والفرص المتاحة ، وتساعد كذلك فى الارتقاء بالأداء الكفؤ لرأس المال والاسواق الأخرى ، كما تساعد التقارير المالية فى خلق بيئة مناسبة لقرارات تكوين رأس المال .

وعلى أية حال ، فإن المستثمرين والدائنين وغيرهم يقومون باتخاذ القرارات . وليس من وظيفة التقارير المالية محاولة تحديد أو التاثير على نتائج تلك القرارات . ان دور التقارير المالية يتطلب تقديم معلومات عادلة ومحايدة أو غير متحيزة ، ولذلك فإن المعلومات المضللة والتى تشير إلى الاستخدام الكفء للموارد على خلاف الحقيقة أو التي تشير إلي مخاطرة أقل مما هو موجود بالفعل ، أو المعلومات التى تكون موجهة نحو هدف معين مثل تشجيع إعادة توزيع الموارد لصالح شريحة معينة في الاقتصاد من المتوقع أن تفشل فى خدمة الأهداف واسعة النطاق التى تهدف إليها التقارير المالية .[3]

[1] سندس ماجد الجعفري، منتظر رسول عبد السعبري، مدى مساهمة متطلبات الافصاح لبازل فى تحسين جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية فى عينة من المصارف العراقية التجارية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، العدد25، ص 419-420.

[2] نسرين مفتاح الواعر، الإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية وأثرها علي جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية علي البنوك التجارية الليبية)، مجلة القرطاس، العدد08، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية،2020، ص438.

[3] طارق عبد العال حماد ، التقارير المالية ، الدار الجامعية ، مصر، 2005 ، ص 38.

أنواع التقارير المالية :

يمكننا تقسيم التقارير المالية الى ثلاثة أنواع ، نذكرها فيما يلي :

1. التقارير المالية المؤقتة(المرحلية) :

تعريف التقارير المالية المؤقتة وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 :

تعرف التقارير المالية المؤقتة (أو المرحلية) بانها قوائم مالية تغطي فترات أقل من سنة مالية كاملة ، والأغلب الشائع أن هذه التقارير تكون عن فترة 3 شهور (ويشار إليها على أنها ربع سنوية – اي تقارير مؤقتة أو مرحلية) رغم أنه في تشريعات كثيرة تتم المطالبة بعمل هذه التقارير على أساس نصف سنوي ، والغرض من التقارير ربع السنوية أو التقارير المالية المؤقتة الأخرى هو أن توفر لمستخدمي القوائم المالية معلومات أكثر ملاءمة من ناحية التوقيت لاتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار والائتمان و التي تبنى على أساس القدرة على تصور نتائج العام كله من خلال تقييم أداء الفترات المؤقتة، أضف إلى ذلك أن التقارير المؤقتة يمكن أن تحمل معلومات كافية تتعلق باتجاهات مؤثرة في منشأة الأعمال و كذلك التأثيرات الموسمية، وكل هذه الأمور يمكن أن تختفي في ظل الاكتفاء بتقديم تقارير سنوية فقط.

كما أن الهدف من التقارير المالية المؤقتة هو تقديم تقييمات مستمرة و مناسبة من ناحية التوقيت لأداء المنشأة و مع هذا فإن التقارير المؤقتة لها قيود ملازمة، حيث أن فترة التقرير القصيرة تجعل تأثيرات الخطأ في التقييم و التخصيص كبيرة ، ويكون للتخصيص السليم لمصروفات التشغيل السنوية تأثير هام، ولأن معدلات (أسعار) الضرائب التصاعدية لمعظم التشريعات الضريبية مطبقة على إجمالي الدخل السنوي ، و كذلك ترتفع مختلف الاعتمادات الضريبية المخصصة، لذلك فإن تحديد مصروف ضريبة الدخل الذى يخص الفترة المؤقتة سوف يكون صعبا، فهناك مصروفات تشغيل سنوية غالبا ما تكون مركزة فى فترة مؤقتة واحدة ، ومع هذا فإنها تكون مفيدة لجميع العمليات فى السنة كلها، والأمثلة على ذلك تشمل مصاريف الدعاية و معظم الاصلاحات و الصيانة للمعدات، كما أن تأثير التقلبات الموسمية وظروف السوق فى الفترات المؤقتة قد تحد كذلك من الموثوقية و القابلية للمقارنة والقيمة

التنبؤية للتقارير المؤقتة (أو المرحلية)، وبسبب هذه البيئة للتقارير المؤقتة ، فإن مسألة إشراك المراجع المستقل فى التقارير المالية المؤقتة كانت موضع خلاف مستمر.[1]

2. التقارير المالية القطاعية :

تعني التقارير القطاعية وفقا لمعيار المحاسبي الدولي رقم 14 الافصاح عن معلومات بخصوص عمليات المنشأة التجارية في الصناعات المختلفة وعملياتها الأجنبية و مبيعات التصدير وعملائها الرئيسيين ، ففي أواخر الستينات ، نتج عدد كبير من إندماجات منشآت الأعمال وهو ما أدى إلى ظهور شركات متنوعة النشاط بدرجة كبيرة ، وقد قامت بعض هذه الشركات بالافصاح طواعية عن المعلومات المالية القطاعية فى تقاريرها السنوية ، غير أن مدى وطبيعة الافصاح تفاوت بدرجة كبيرة ، وقد أوصى بيان رسمي غير ملزم صدر في الولايات المتحدة عام 1976 بإجراء المزيد من الافصاح الاختياري عن المعلومات القطاعية ، وبالإضافة إلى ذلك فقد قامت المنظمات الممثلة لمعدي القوائم المالية برعاية دراسات وبحوث أيدت بوجه عام الرغبة والإمكانية في تقديم تقارير قطاعية .

وقد بدأت الجهة المنظمة للاوراق المالية الأمريكية – وهى لجنة الأوراق المالية والبورصة – فى اشتراط تقديم معلومات عن « أوجه النشاط » في التقارير السنوية الصادرة عن المنظمات المقيدة لديها فى عام 1970 ، ومع ذلك فما يزال عدد كبير من الشركات المتنوعة النشاط لا يدرج معلومات قطاعية فى تقاريره السنوية الصادرة لحملة الأسهم. وعند حلول عام 1974 طلبت اللجنة (SEC) من الشركات المسجلة لديها أن تدرج بعض المعلومات عن مجالات نشاطها فى تقاريرها السنوية الصادرة لحملة الأسهم . وقد أرسى SFAS 14 – الصادر في ديسمبر 1976 قواعد ارشادية محددة للافصاح المطلوب عن المعلومات القطاعية فى تقاريرها السنوية إلى حملة الأسهم. وقد تم الغاء هذه الاشتراطات فيما بعد بالنسبة للتقارير المؤقتة أو المرحلية ثم بالنسبة للشركات غير ذات الملكية العامة بعد ذلك بوقت قصير.

وقد صدرت القاعدة الدولية الأولى (و التي لا تزال حاكمة) وهي IAS 14 في 1981 وسارت إلى حد كبير على نهج القاعدة الأمريكية السابقة . ومع ذلك فقد اقترح IASC مؤخرا (في المسودة E51 الصادرة في أواخر 1995) تغيير أسلوب تقرير القطاعات الخاضعة لعملية إعداد التقارير بما يتناسب ويتماشى بدرجة أكبر مع

[1] طارق عبد العال حماد ، التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 659.

الكيفية التى تدار بها منشآت الأعمال داخليا وقد قامت IASC في وقت قريب جدا بإقرار النسخة المعدلة من IAS14.[1]

3. التقارير المالية التمايزية :

يعتمد الكثيرون عند إتخاذ قراراتهم الاقتصادية على علاقتهم بالمنشاة ومعرفتهم بها ، ومن ثم فإنهم يركزون اهتماماتهم نحو المعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية، ويستخدم معلومات التقارير المالية أطراف عديدة تشمل كل من الملاك والمقرضين والموردين والمستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين والموظفين و الإدارة و العملاء والمحللين الماليين والاقتصاديين والمستشارين والسماسرة وضامني الاستثمار والمسئولين عن البورصات والمحامين والسلطات الضريبية والهيئات المنظمة والمشرعين والصحافة المالية و وكالات التقارير والنقابات العمالية والتجمعات التجارية والباحثين واساتذة الجامعات والعامة، وتخطف المنفعة التي تعود على الأطراف السابقة من المعلومات الواردة في التقارير المالية، فهناك بعض الفئات تكون المنفعة بالنسبة لهم مباشرة مثل الملاك والإدارة والعمال والمقرضين ، بينما هناك مجموعات اخرى مثل المحللين الماليين والمستشارين والهيئات التنظيمية ونقابات العمال تكون لمنفعة بالنسبة لهم غير مباشرة وذلك لانهم يقدمون النصيحة أو يمثلون هؤلاء الذين يأملون في أن تكون لهم منفعة مباشرة .

ولذلك فقد صدرت معايير عديدة تعمل على تحسين القياس والإفصاح المحاسبي، ويرى الباحث أنه رغم أهمية صدور هذه المعايير على المستوى الدولى أو المحلي إلا أنها أثارت بعض القضايا أهمها الحمل الزائد لهذه المعايير على المنشآت الصغيرة و المنشآت غير الخاضعة لمسئولية عامة (غير مقيدة في البورصة أو لم تطرح أسهم أو سندات للاكتتاب العام). كما يثار في هذه الحالات قضية المقارنة بين تكلفة الالتزام الكامل بتطبيق معايير المحاسبة والمنفعة التى تعود علي العدد القليل من المستخدمين للتقارير المالية لهذا النوع من المنشآت ، وهو الأمر الذى حدا بالجهات التي تضع المعايير المحاسبية فى بعض الدول مثل كندا واستراليا و سنغافورة و بريطانيا والولايات المتحدة إلى وضع معايير تتناول التقارير المالية في المنشآت الصغيرة و هو ما يسمى بالتقارير التمايزية أو التفاضلية.[2]

[1] طارق عبد العال حماد ، التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص754-755.

[2] طارق عبد العال حماد ، التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص877-878.

ايجابيات التقارير المالية التمايزية :

- تكون تكاليف اعداد التقارير أثقل نسبيا على المنشآت الصغيرة.
- يمكن التعرف على المستخدمين الرئيسيين لتقارير المنشآت الصغيرة بسهولة و عددهم قليل.
- الكثير من اطارات القياس و الافصاح تقوم على أساس احتياجات المنشأة الكبيرة.

انتقادات التقارير المالية التمايزية:

- يجب أن تكون القواعد المحاسبية عالمية و إلا فإن المحاسبة ستقع في سمعة سيئة و انتقادات.
- استخدام التقارير التمايزية سوف يسبب مشكلات تفسير للمستخدمين.
- اعداد الحسابات و التقارير و التوافق مع مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية لا يرجع الى كونها مكلفة و لكنها بأي حال ثمن يدفع لمسؤولية معينة.[1]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية.

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على جودة التقارير المالية بدءا من إجراءات إعداد التقارير المالية وعمليات التحقق والتقديرات المحاسبية، ومرورا بآليات الإفصاح والحوكمة المتبعة في الشركة وجودة المراجعة واستقلال المراجعين ومن هذه العوامل نذكر منها الآتي:

1. **الادارة** : تعرف الإدارة الكثير عن المنشأة من واقع ممارستها اليومية، وما تعلمه الإدارة أكثر مما يعلمه المستثمرين والدائنين والمستخدمين الخارجين الآخرين، فلذلك فإن الإدارة تستطيع ان تزيد من منفعة المعلومات المالية عن طريق تحديد الأحداث والظروف وشرح تأثيراتها المالية على المنشأة. حيث تعتبر الإدارة هي المسؤول عن إعداد القوائم المالية بهدف نشرها للجمهور، وعلى الرغم من ضرورة تعبير تلك القوائم عن الواقع الاقتصادي لأحوال و ظروف الشركة وأدائها التشغيلي إلا أن الإدارة قد يكون لديها دوافع ومحفزات للتأثير على جودة التقارير المالية و محتواها الإعلامى ما تأتي أهمية ودور الإفصاح في تحقيق جودة أكبر وأعلى في التقارير المالية، لذلك يجب أن يعبر الإفصاح بصفة عامة في إعداد التقارير المالية عن المعلومات

[1] طارق عبد العال حماد ، التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 883.

الضرورية التي تكفل الأداء الامثل، ويتعين الإفصاح عن المعلومات التي إذا تم إغفالها تشوه مغزى ما تقدمه للمستفيدين والمستخدمين للتقارير المالية، وما يهم المستخدم هنا هو الحصول على إفصاح كاف لتفهم و إدراك مغزى الأرقام والحقائق الفعلية وذلك لاتخاذ القرار الملائم بما يفي احتياجته و يحقق منفعته.

2. **حوكمة الشركات** : إن هدف تطبيق قواعد حوكمة الشركات يتمثل في تحقيق التزام قانوني وأخلاقي للشركة، وتتضمن الأدوات المتعلقة بذلك عملية التأكد من أن جودة السياسات المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية بالإضافة للمراجعة الخارجية يتم تفعليها باستمرار لمنع حدوث الغش وتوقع المخاطر المالية وتعزيز إفصاح دقيق وذو جودة مرتفعة وفي توقيت ملائم عن المعلومات المالية وغير المالية الهامة إلى مجلس الإدارة والمساهمين والمستخدمين الآخرين للمعلومات المالية. ولذلك فانه كلما زادت فاعلية نظام حوكمة الشركات، كلما تحسنت جودة المعلومات في التقارير المالية.

وهذا لاشك يجعل مستخدمو القوائم المالية ذوي القدرة أن يروا المركز المالي الحقيقي للشركة، كذلك يتعين الالتزام بالإفصاح الكامل والشفافية والمساءلة المحاسبية بشكل متبادل، حيث تعزز الشفافية عملية المساءلة المحاسبية مما يضفي مزيد من المصداقية والجودة على التقارير المالية.

3. **معايير محاسبية** : تعتبر المعايير المحاسبة بمثابة قيود على سلوك الإدارة في إعداد القوائم المالية، وبالتالي تظهر أهمية المعايير في تنظيم مشكلة الاختيار بين القواعد المحاسبية وإضفاء قدر من الثقة وإمكانية الاعتماد على القوائم المالية وما تحتويه من معلومات محاسبية حيث أن غياب المعايير المحاسبية يؤدي إلى اللجوء إلى الاجتهاد الشخصي وما يصاحب ذلك من عدم الموضوعية في اختيار وتطبيق القواعد المحاسبية. حيث تقوم المعايير المحاسبية بدور هام في تنظيم السياسة المحاسبية في الشركة، ويتم ذلك من خلال استخدامها في إعداد وعرض التقارير المالية، ويتم إعداد تلك المعايير في ضوء الإطار الفكري للمحاسبة المالية، وتتزايد جودة المعايير المحاسبية كلما زادت جودة الإطار الفكري الذي تشتق منه تلك المعايير. وقد شبه بعض الكتاب معايير المحاسبة بألة التصوير، فالمعايير الجيدة مثل آلة التصوير الجيدة ينتج عنها صور واضحة ودقيقة، وبالتالي فإن المعايير الجيدة يؤدي تطبيقها إلى تقارير مالية تعرض وتفصح عن الأحداث المالية وغير المالية ولا تمكن من التلاعب في الأرقام المحاسبية وكذلك الأحداث الأخرى التي لا يمكن التعبير عنها بأرقام، أما المعايير الرديئة فينتج عنها صورة غير جيدة وغير معبرة عن واقع الشركة، حيث أن أساس الجودة في التقارير المالية يتمثل في توفير معايير محاسبية يتم على أساسها إعداد القوائم المالية بما يمكن من اتخاذ قرارات رشيدة.

4. **نظام المعلومات المحاسبي** : ينبغي لنظام المعلومات المحاسبي أن ينتج معلومات ذات صلة وموثوق بها، حيث أن استخدام تقنية تكنولوجيا المعلومات ضرورية في نظام المعلومات المحاسبي حيث تقوم بتوليد المعلومات المطلوبة في فترة قصيرة من الزمن، الأمر الذي يؤدي إلى دعم النظام المحاسبي من إعداد وتجهيز وتقديم المعلومات المحاسبية للأطراف المستفيدة بالجودة المطلوبة والتوقيت المناسب وبالتالي زيادة جودة التقارير المالية التي ينتجها هذا النظام.[1]

[1] ضحى محمد العيسى، أثر الافصاح الاختياري في جودة التقارير المالية(دراسة تحليلية)، مرجع سبق ذكره، ص60-61-62.

المبحث الثاني : جودة التقارير المالية .

زاد السعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية ، لذلك فإن الالتزام بتحقيق جوانب الحكومة سوف ينعكس بشكل مباشر على تلك التقارير.

المطلب الأول : تعريف جودة التقارير المالية.

أن دراسة جودة التقارير المالية هي دراسة لجودة المعلومات المحاسبية والتي تعد مقياس لجودة تلك التقارير ، فلو كانت المعلومات صادقة بتمثيلها لواقع الشركة وحققت منفعة للمستخدمين ووصلت اليهم بالوقت المناسب ، واذا ما أعدت وفق مجموعة من المعايير الرقابية والمهنية والفنية لتحقيق الهدف من استخدامها ، فسيتم اعداد تقارير مالية جيدة ، ويتم ذلك من خلال اتباع استراتيجيات أو إجراءات وآليات تسهم في العناية بعملية إعداد التقارير المالية من خلال عرض تلك التقارير ، والتي يجب أن تتميز مضمون والسهولة و بما يتناسب مع احتياجات مستخدمي تلك التقارير وبما يمكنهم من اتخاذ القرارات الرشيدة.

واستنادا إلى ما تقدم فقد وردت عدت تعاريف لجودة التقارير المالية حيث لا يوجد تعريف شامل متفق عليه فقد تم تعريفها على "أنها دقة نقل معلومات عن العمليات فى الشركة من خلال التقارير المالية ، وخصوصا التدفقات النقدية المتوقعة، وذلك لاطلاع المساهمين على هذه المعلومات"، كما ان جودة التقارير المالية قد تم تعريفها على "أنها إخلاص المعلومات التى تنقلها عملية إعداد التقارير". وكذلك عرفت بأنها تعبر بصوره حقيقية ووافية عن واقع الشركة لكونها خالية من الأخطاء والتحريف والغش والتزوير وتتمتع بالتمثيل الصادق لبنود حسابات هذه القوائم.[1]

ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة لتحقيق أهداف الشركة. هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق نظام معلومات محاسبي حديث ولكي تتحقق المعلومات المحاسبية الفائدة المرجوة لها من قبل

[1] سندس ماجد الجعفري، منتظر رسول عبد السعبري، مدى مساهمة متطلبات الافصاح لبازل فى تحسين جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية فى عينة من المصارف العراقية التجارية، مرجع سبق ذكره ، ص 418-419.

مستخدميها، لابد أن تتصف بمجموعة من الخواص (السمات أو الصفات)، وتتعلق هذه الخواص بمعايير نوعية يمكن من خلالها الحكم على مدى تحقق الفائدة من المعلومات المحاسبية .[1]

المطلب الثاني : معايير جودة التقارير المالية.

تمكننا المعايير الآتية من تحديد جودة التقارير المالية و فعاليتها :

1. معايير قانونية: تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها، من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشأة، بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلتزم المنشآت بالإفصاح الكافي عن أدائها.
2. معايير رقابية: حيث ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليا كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية، وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة، وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة ومما سبق يتبين أن المعايير الرقابية تهتم بفحص وتقييم مدى لالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى رفع كفاءة المنشأة وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، مما ينعكس أثره على تدعيم الدور الإيجابي للرقابة.
3. معايير مهنية: تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير محاسبية لضبط أداء العملية المحاسبية، مما برز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للإطمئنان على استثماراتهم والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة. ومما سبق يتبين أن تطبيق مفهوم المسائلة يتفق مع الشفافية في الإفصاح عن المعلومات الواردة في التقارير المالية ويدعم عملية التواصل والتعاون بين الملاك والإدارة لنجاح المنشأة.
4. معايير فنية: إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة، ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

[1] حاج قويدر قورين، نظام حوكمة الشركات في الرفع من جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة مؤسسة باتيميتال بعين الدفلى، مرجع سبق ذكره، ص 189.

وبناء على ما سبق فإن وجود معايير لضبط جودة التقارير المالية يساهم في تحقيق جودة التقارير المالية ويزيد من ثقة المستفيدين من تلك التقارير.[1]

المطلب الثالث : الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية.

تعرف الخصائص النوعية للمعلمات المحاسبية بأنها تلك الخصائص التي تميز بين المعلومات الجيدة والمفيدة عن المعلومات الأقل فائدة بالنسبة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة. وقد حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية حتى تصبح مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، حيث قسم الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة إلى مجموعتين المجموعة الأولى هي الخصائص النوعية الأساسية وتتكون من الملاءمة والتمثيل الصادق والمجموعة الثانية هي الخصائص المعززة أو الداعمة للخصائص النوعية وتشمل القابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، والتوقيت المناسب، والقابلية للفهم.

- **الخصائص الرئيسية:**

– **الملاءمة:**

حتى تكون المعلومات المالية المعروضة ملائمة يجب أن تكون ذات صلة بالقرار، وبالتالي تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين وتحدث فرقا في تلك القرارات بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعديل عملية التقييم السابقة.

وتعتبر المعلومات المالية ملائمة إذا كانت تتميز بالقيمة التنبؤية أو القيمة التأكيدية أو كلاهما. ويكون للمعلومات دور تنبؤي إذا كان من الممكن استخدامها من قبل مستخدمي المعلومات للتنبؤ بالأحداث الاقتصادية والأداء المتوقع للمنشأة فى الفترات القادمة وبقدرة المنشأة في مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة. أما القيمة التأكيدية فتتوفر في المعلومات المالية إذا كانت توفر تغذية عكسية (راجعة) حول التقييمات السابقة (سواء بتأكيدها أو تغييرها).

وترتبط الملامة بطبيعة المعلومات وأهميتها النسبية، فهناك بعض الحالات تكون فيها المعلومات المالية ملائمة بناء على طبيعة المعلومات، مثل الإفصاح عن قطاع عمل أو قطاع جغراف جديد له تأثير على تقييم

[1] حرية شعبان محمد الشريف، أثرجودة التقارير المالية على ترشيد قرارات الاستثمار (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في فلسطين)، مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية، المجلد04،العدد02، جامعة الأقصى، فلسطين، 2022، ص62-63.

المخاطر والفرص المتوقعة بغض النظر عن أهميته النسبية، وفى حالات أخرى فإن طبيعة البند وأهمته النسبية تعتبر مهمة مثل تحديد قيمة المخزون ضمن فئات متجانسة. [1]

وتعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يمكن أن يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية، ولم يحدد مجلس معايير حيث يعود ذلك لحجم المنشأة وطبيعة عملياتها المحاسبة الدولية معيار أو نسبة محددة للأهمية النسبية وغيرها من العوامل.

- **التمثيل الصدق :**

حتى تكون المعلومات المالية موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت فى المنشأة والظواهر الواجب أن تعبر عنها وتصورها. أي يجب أن تعبر المعلومات المالية المفيدة عن الظواهر التي تمثلها، وحتى تصور المعلومات المالية الأحداث والعمليات والظواهر بصدق يجب أن تكون كاملة ومحايدة وخالية من الأخطاء و **تعني خاصية كاملة** أن تعبر المعلومات المالية عن كافة أن تكون غير متحيزة المعلومات الضرورية لفهم مستخدمي المعلومات عن الأحداث التي يتم التعبير عنها، بما في ذلك المعلومات الوصفية والتوضيحية.

تعني خاصية الحياد أن تكون غير متحيزة، بحيث لايتم إعداد وعرض وعرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى.

اما خاصية الخلو من الأخطاء يقصد بها أن لا تكون هناك أخطاء أو حذف في وصف وبيان الأحداث الاقتصادية، ولا يوجد أخطاء فى عملية معالجة المعلومات المالية المعلن عنها.[2]

- **الخصائص الداعمة المعززة :**
- **القابلية للمقارنة :**

يقصد بها إمكانية المقارنة للقوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة ، أو فترات أخرى سابقة لنفس المنشأة، أو مقارنة القوائم المالية لمنشأة أخرى ولنفس الفترة. ويستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الاستثمار والتمويل وتتبع أداء المنشأة ومركزها

[1] قمر أحمد عثمان، أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية دراسة تجريبية على الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية، مرجع سبق ذكره، ص43-44.

[2] [2] قمر أحمد عثمان، أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية دراسة تجريبية على الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية، مرجع سبق ذكره، ص43-44.

المالي من فترة لأخرى، وإجراء المقارنة بين المنشآت المختلفة. و تقتضي عملية المقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى، كذلك الثبات في أسلوب عرض القوائم المالية من فترة لأخرى.

- **القابلية للتحقق :**

تعني درجة الاتفاق بين الأفراد المستقلين والمطلعين الذين يقومون بعملية القياس باستخدام نفس أساليب القياس. أي مدى وجود درجة عالية من الإجماع بين المحاسبين المستقلين عند استخدامهم نفس طرق القياس والخروج بنتائج متشابهة للأحداث الاقتصادية بحيث تتحقق خاصية التمثيل الصادق أيضا.[1]

- **التوقيت المناسب :**

يعتبر التوقيت عنصرا مهما من عناصر النجاح في عملية اتخاذ القرار، فلهذا يجب أن تصل المعلومات لمتخذيها في الوقت المناسب فلا فائدة من وصول المعلومات في وقت متأخر لمن يستخدمها لأبها تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة، وترتبط التوقيت الملائم بالقوائم المالية أي يمكن إتاحة هذه المعلومات الي تتضمنها القوائم المالية لفترات دورية متقاربة.

- **الفهم و الاستعاب :**

يتوقف تأثير المعلومات المحاسية على مدى استعاب متخذ القرارات هذه المعلومات، ولا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومه لمن يستخدمها، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة البيانات الي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها، وكذلك تتوقف على قدرات من يستخدمها وثقافته، فلهذا يتعين على من يقومون بإعداد القوائم المالية أن يكونوا على بينه من قدرات مستخدميها هذه القوائم وحدود تلك القدرات، حيي يتسن تحقيق الاتصال الذي يكفل إبلاغ البيانات اليي تشملها تلك القوائم.

- **الأهمية والإفصاح الأمثل للمعلومات :**

تأخذ المعلومات المحاسبية دورها إذا توافرت الأهمية النسبية فيها، أي أن تكون المعلومات مصدرا مهما في صياغة اتخاذ القرار حيث يؤدي إهمالها إلى خلل في عملية اتخاذ القرار، لذلك فإن الأهمية النسبية و الإفصاح الأمثل يرتبط بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها هذا يجب أن يتم الإفصاح عن كافة المعلومات ذات الأهمية النسبية، والتعرف على ما يحتاجه المستخدم من معلومات، بحيث إذا أدى حذف أي معلومة أو

[1] قمر أحمد عثمان، أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية دراسة تجريبية على الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية، مرجع سبق ذكره، ص43-44.

عدم الإفصاح عنها أو عرضها بصورة غير صحيحة إلى التأثير على تقييم المستفيد من تلك المعلومات في اتخاذ القرار فإنها تعتبر في هذه الحالة ذات أهمية.[1]

- **الكفاية :**

تتوقف الكفاية في التقارير المالية على كمية المعلومات ونوعيتها ومدى استعابها، حيث تشبع هذه المعلومات مستخدميها و تعطي مردودا عالي الجودة للمستفيدين منها.

ومما سبق يتضح بأن جودة التقارير المالية الجيدة تتميز بخصائص معينة تعمل على تحقيق الغرض المرجو منها، على أن تكون هذه المعلومات قابلة للقياس والمقارنة وتتلاءم مع مستخدمي المعلومات في حالة إدخال تغيرات جوهرية على الأنشطة القائمة وتحقق السرعة في نقل المعلومة وتوقيتها وأهميتها ودرجة مصداقيتها والوثوق بها.[2]

المطلب الرابع: علاقة حوكمة الشركات بجودة التقارير المالية.

جودة القوائم المالية تعبر بصورة حقيقية ووافية لواقع الشركة كونها خالية من الأخطاء والتحريف والتزوير والغش ومعدة دون تضحيم وبواقعية صادقة لبنود حسابات هذه القوائم، اذ تعتبر جودة القوائم المالية الضوه الأخضر لمتخذي القرار لما لها من تأثير في تحديد نتائج الإجراءات أو القرارات المتخذة.

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE قواعد حوكمة الشركات التي تعد الإفصاح المحاسبي من أهم المبادئ الأساسية المكونة لحوكمة الشركات، وتؤكد حوكمة الشركات على أن الإفصاح الدقيق الذي يتم في الوقت المناسب يجب ان يشمل كافة المسائل المتعلقة بالشركة بما في ذلك الوضع المالي والأداء والملكية وإدارة الشركة بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة ومكافاتهم، بالإضافة إلى أن الحوكمة تشجع على تبني معايير محاسبة ومراجعة عالية الجودة ومعترف بها دوليا، وذلك لما لها من قدرة على تقديم تقارير موثوق بها ومقارنتها.

إن قواعد الحوكمة تساعد على تطوير نوعية البيانات والمعلومات المحاسبية المقدمة للمستفيدين، حتى يتمكن المستثمرون من انخاذ القرار المناسب وبالتالي سيؤدي ذلك إلى زيادة الإقبال على الاستثمار بالسوق بإمدادهم

[1] موسى سهام، خالدي فراح، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي و الاداري ، مخبر مالية،بنوك و ادارة أعمال ، يوم 06-07 ماي 2012، الجزائر،ص13.

[2] موسى سهام، خالدي فراح، مرجع نفسه، ص13

بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في السوق المالي قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع في الوقت المناسب بهدف دعم وترشيد ذلك القرار، فوجود قواعد حوكمة الشركات وهيأة رقابية لدى السوق يكسب الإفصاح في التقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين، ما يساهم في جذب راس المال، والحفاظ على الثقة والنزاهة في أسواق رأس المال، وعلى النقيض فإن غياب أو ضعف تطبيق قوعد الحوكمة يسهم في ضعف الإفصاح و قلة المعلومات المحاسبية وتأخرها في الوصول إلى المساهمين والمستثمرين تسهم في سلوك غير اخلاقي، وفي خفض مستوى شفافية ونزاهة السوق.[1]

يعمل نظام حوكمة الشركات من خلال مقوماته على توفير مجموعة من المعايير القانونية، الرقابية، المهنية، الفنية والاخلاقية التي تساعد على تحقيق خصائص جودة التقارير المالية (الثقة، الملاءمة، الثبات، والمقارنة) مما يسمح بالإفصاح الصادق عن معلومات تمتاز بالشفافية والمصداقية، وهذا ما يحتاجه كل الأطراف الذين لهم مصالح داخل الشركة من أجل ضمان حقوقهم والقيام بواجباتهم على أكمل وجه، والشكل التالي يبين ذلك:

[1] فتحة أميرة، أمين مخفي، هشام حريز، انعكاس تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية، مرجع سبق ذكره، ص154-155.

الشكل رقم (04) : العلاقة بين حوكمة الشركات و جودة التقارير المالية.

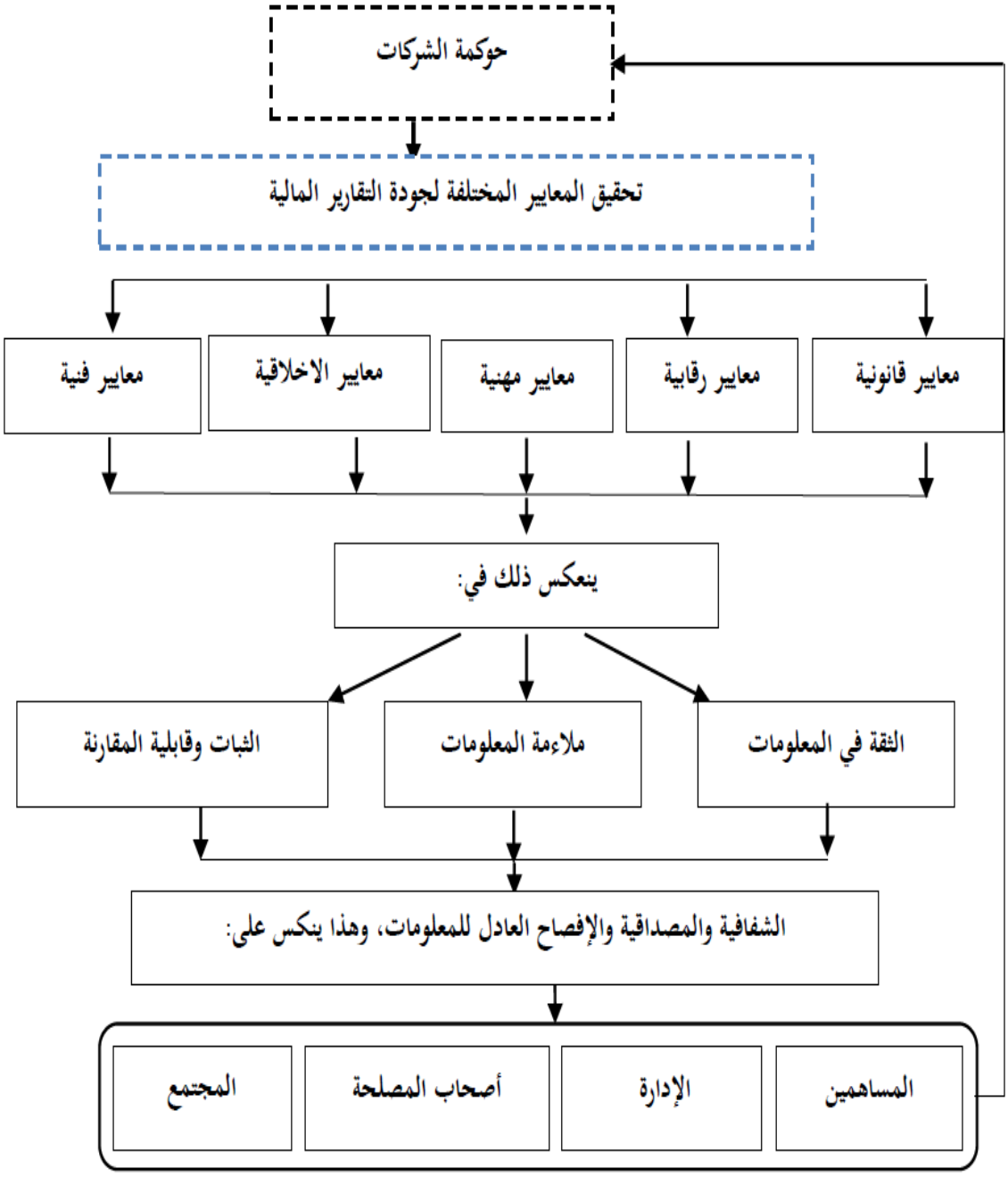

المصدر : حاج قويدر قورين، نظام حوكمة الشركات في الرفع من جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة مؤسسة باتيميتال عين الدفلى، المجلد14، العدد01، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف(الجزائر)، 2020، ص191.

خـلاصـــة الفصل :

من خلال عرضنا لهذا الفصل والذي كان يتمحور حول محاولة معرفة علاقة حوكمة الشركات بجودة التقارير المالية، استنتجنا أن لها عدة معايير و خصائص نوعية كالإفصاح و الشفافية التي تعبر عن الوضعية المالية . ويرتكز أثر الحوكمة في جودة التقارير المالية من خلال ضمان الحرص على وضع إطار فعال ومعايير قياس لجودة المعلومات والتقارير المالية مما يدعم ثقة المستخدمين بالشركة وبالتالي تقاريرها المالية .يكون أثر إيجابي على أداء الشركة، وما يزيد من توحيد شمولية المعلومة ودقتها من حيث ملاءمتها ومدى موثوقيتها التي أصبحت أمنية كل مستخدم وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية ، بما يحقق الهدف المرجو منها.

الفصل الثالث:

الدراسة الميدانية في مؤسسة

اتصالات الجزائر

تـــمـــهيـــــد الفـــصـــل:

بعد استعراض المفاهيم النظرية الخاصة بكل من حوكة الشركات والتقارير المالية وكيفية تأثير حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية. سيتناول هذا الفصل القيام بمواكبة الأوضاع الديناميكية الحالية، بحيث يجب على المؤسسة تطبيق حوكمة الشركات لحصول التقارير المالية جودة ومصداقية وشفافية في الافصاح المحاسبي، كما تسمح الحوكمة بالوصول الى قرارات صائبة وذلك بتواجد معلومات صحيحة وفعالة، مما يجعل المؤسسة محققة على أعلى عائد من خلالها وتقارير مالية ذات مصداقية وتعزيز مكانتها في السوق.

في هذا الفصل سنقوم بتقديم مؤسسة اتصالات الجزائر ثم تحليل المقابلة التي تم اجراءها مع مدير اتصالات الجزائر وموظفيها.

المبحث الأول : عموميات حول شركة اتصالات الجزائر.

تعتبر مؤسسة اتصالات الجزائر مؤسسة ناشطة و رائدة في مجال الاتصالات السلكية و الاسلكية ،سنحاول في هذا المبحث التطرق الى التعريف بالمؤسسة و نشأتها و التعرف على المديرية الفرعية لقالمة و الخدمات المقدمة من طرفها و هيكلها التنظيمي و معرفة أهدافها و اهم انجازاتها.

المطلب الأول : تقديم شركة اتصالات الجزائر.

1. التعريف بمجمع اتصالات الجزائر.

مؤسسة مواطنة عمومية اقتصادية جزائرية تم تأسيسها 9 نوفمبر 2017 تشرف على مراقبة وتنسيق وتنفيذ المشاريع في قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية.

يمتلك مجمع اتصالات الجزائر أربعة شركات فرعية مباشرة تابعة لحافظته وشركتين أخريين تابعتين بشكل غير مباشر، يشرف على المجمع السيد خالد زرات كرئيس مدير عام. تجسدت نشأة (مجمع اتصالات الجزائر) من خلال الشركة الفرعية التابعة لحافظة المجمع حاليا شركة اتصالات الجزائر بموجب القانون 03/2000 المؤرخ في 5 أوت 2000، المتعلق بإعادة هيكلة قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، الذي نص على استقلالية نشاطات البريد عن نشاطات المواصلات السلكية واللاسلكية. فمنذ نشأتها، شملت نشاطاتها الأولية خدمة الهاتف الثابت، الهاتف المحمول، الأنترنت والاتصالات السلكية واللاسلكية عبر الأقمار وهي المهام الموكلة حاليا لمجمع اتصالات الجزائر.

شهدت سوق المواصلات السلكية واللاسلكية في الجزائر، قبل إعادة الهيكلة، تأخرا كبيرا من حيث نسبة نشر الشبكة الهاتفية التي لم تتعد 6.% في أوائل سنوات 2000، كان الشبكة الرئيسية تشمل أساسا شبكة التبديل وشبكة الإرسال من نوع (TDM (Multi Time Division. باشرت الشركة الفرعية اتصالات الجزائر التابعة لمجمع اتصالات الجزائر بتاريخ 10 أفريل 2003، نشاطاتها رسميا بفضل القانون 03/2000 كمؤسسة عمومية اقتصادية تحمل الشكل القانوني المتمثل في شركة ذات أسهم، وهو ما سمح لها بولوج عالم تكنولوجيات الإعلام والاتصال. كانت بنيتها التحتية متكونة أساسا من شبكة هاتف عامة (RTPC)، شبكتين للهاتف

المحمول (إحداهما رقمية، معيار GSM، شبكتين لنقل البيانات العمومية (Dz-PAC) و (MEGA-PAC)، منصة أنترنت (جواب) وبنية تحتية للاتصالات الفضائية.

2. التعريف بمؤسسة اتصالات الجزائر.

تعد اتصالات الجزائر مؤسسة رائدة في سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية بالجزائر، التي تشهد تطورا مذهلا في هذا المجال، حيث تقترح تشكيلة واسعة من خدمات الهاتف الثابت والأنترنت الموجهة للزبائن الخواص والمحترفين. وقد اكتسبت اتصالات الجزائر هذه المكانة من خلال سياسة الابتكار التي تتماشى تماما مع تطلعات الزبائن، ذات توجه نحو الاستخدامات الجديدة. اتصالات الجزائر هي شركة ذات أسهم برأسمال عمومي، تنشط في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والهاتف الثابت والأنترت. تأسست وفق القانون 03/2000 المؤرخ في 05 أوت 2000، المتعلق بإعادة هيكلة قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، والذي كرس الفصل بين نشاطات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، والمحدد للقواعد العامة للبريد والمواصلات، فضلا عن قرارات المجلس الوطني لمساهمات الدولة (CNPE) بتاريخ 01 مارس 2001 الذي نص على إنشاء مؤسسة عمومية اقتصادية أطلق عليها إسم " إتصالات الجزائر."

وفق هذا القانون الذي حدد نظام مؤسسة عمومية اقتصادية تحت الصيغة القانونية "مؤسسة ذات أسهم" برأسمال اجتماعي قدره 115.000.000.000,00 دج ومقيدة في المركز الوطني للسجل التجاري يوم 11 ماي 2002 تحت رقم 02B 0018083 .

3. التعريف بمؤسسة اتصالات الجزائر قالمة.

هي الوحدة العملية للاتصالات التي تسهر على تقديم خدمات اتصالية على مستوى ولاية قالمة من تسيير الشبكات الهاتفية وخدمات أخرى مختلفة.

وتعتبر اتصالات الجزائر بولاية قالمة وحدة عملية للاتصالات تابعة للمديرية العامة وهي وحدة تضم 230 موظف. تقع المؤسسة في وسط المدينة بشارع سريدي محمد الطاهر يحدها شمالا القباضة الرئيسية للبريد و الشرق قباضة الضرائب و من الجنوب شركة سونلغاز و غربا الحديقة العمومية سريدي محمد الطاهر.

كما تظم المديرية العملية لاتصالات الجزائر قالمة 3 وكالات تجارية و تظم 5 نقاط بيع مقسمة على الوكالات التجارية المتمثلة فيما يلي :

- الوكالة التجارية لقالمة : نقطة البيع بومهرة أحمد ،نقطة البيع بوشقوف ،نقطة البيع هيليوبوليس.
- الوكالة التجارية 05 جويلية 1962(قالمة) : نقطة البيع حمام الدباغ.
- الوكالة التجارية وادي زناتي : نقطة البيع تاملوكة.

جدول رقم(01) : الوكالات التجارية التابعة لمديرية اتصالات قالمة و نقاط البيع.

الوكالة	نقاط البيع التابعة لها
وكالة قالمة	نقطة البيع بومهرة أحمد
	نقطو البيع بوشقوف
	نقطة البيع هيليوبوليس
وكالة 05جويلية 1962 (قالمة)	نقطة البيع حمام دباغ
وكالة وادي الزناتي	نقطة البيع تاملوكة

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

4. نشأة اتصالات الجزائر.

وعيا منها بالتحديات التي يفرضها التطور المذعل الحاصل في تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، باشرت الدولة الجزائرية منذ سنة 1999 بإصلاحات عميقة في طاع البريد و المواصلات.

وقد تجسدت هذه الإصلاحات في سن قانون جديد للقطاع في شهر أوت 2000.

جاء هذا القانون لإنهاء احتكار الدولة على نشاطات البريد والمواصلات وكرس الفصل بين نشاطي التنظيم و استغلال و تسيير الشبكات. وتطبيقا لهذا المبدأ، تم إنشاء سلطة ضبط مستقلة إداريا وماليا ومتعاملين، أحدهما

يتكفل بالنشاطات البريدية و الخدمات الملية البريدية متمثلة في مؤسسة" بريد الجزائر "و ثانيهما بالاتصالات ممثلة في " اتصالات الجزائر ".

و في إطار فتح سوق الاتصالات للمنافسة تم في شهر جوان 2001 بيع رخصة لإقامة و استغلال شبكة للهاتف النقال وأستمر تنفيذ برنامج فتح السوق للمنافسة ليشمل فروع أخرى، حيث تم بيع رخص تتعلق بشبكات VSATو شبكة الربط المحلي في المناطق الريفية. كما شمل فتح السوق كذلك الدارات الدولية في 2003 و الربط المحلي في المناطق الحضرية في 2004. و بالتالي سوق الاتصالات مفتوحة تماما في 2005، و ذلك في ظل احترام دقيق لمبدأ الشفافية و لقواعد المنافسة. و في نفس الوقت، تم الشروع في برنامج واسع النطاق يرمي على تأهيل مستوى المنشأت الأساسية اعتمادا على تدارك التأخر المتراكم.

قانون 03/2000 و ميلاد اتصالات الجزائر نص القرار 03/2000 المؤرخ في 05 أوت 2000 عن استقلالية قطاع البريد و المواصلات حيث تم بموجب هذا القرار إنشاء مؤسسة بريد الجزائر والتي تكفلت بتسيير قطاع البريد، و كذلك مؤسسة اتصالات الجزائر التي حملت على عاتقها مسؤولية تطوير شبكة الاتصالات في الجزائر، إذ وبعد هذا القرار اصبحت اتصالات الجزائر مستقلة في تسييرها عن وزارة البريد هذه الأخيرة أوكلت لها مهمة المراقبة. لتصبح اتصالات الجزائر مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم برأس مال اجتماعي تنشط في مجال الاتصالات. بعد أزيد من عاميين وبعد دراسات قامت بها وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال تبعت القرار 2000/ 03، أضحت اتصالات الجزائر حقيقة جسدت سنة 2003.

01جانفي 2003 الانطلاقة الرسمية لمجمع اتصالات الجزائر كان على اتصالات الجزائر و إطاراتها الانتظار حتى الفاتح من جانفي سنة 2003 لكي تبدأ الشركة في إتمام مشوارها الذي بدأته منذ الاستقلال، لكن برؤى مغايرة تماما لما كانت عليه قبل هذا التاريخ ، حيث اصبحت الشركة مستقلة في تسييرها على وزارة البريد، ومجبرة على إثبات وجودها في عالم لايرحم، فيه منافسة شرسة البقاء فيها للأقوى والأجدر خاصة مع فتح سوق الاتصالات على المنافسة.

❖ **تاريخ و انجازات شركة اتصالات الجزائر :**

1. تحديات ما قبل سنة 2002 :

قبل صدور قانون 03/2000 كان سوق الاتصالات في الجزائر يعاني من تأخر في انتشار الهاتف حيث أنه لم يكن يتجاوز 6% مقابل 8% في باقي دول المغرب العربي و 40% في الدول المتقدمة بالإضافة إلى ذلك، أكثر من نصف البلديات لم تكن موصولة بشبكة الاتصالات كانت شبكات إعلام المؤسسات منعدمة تقريبا. كان عدد مستخدمي الانترنت ضعيفا جدا رغم وجود 61 مزود معتمد و الاف مقاهي الانترنت، كانت بنية الشبكة القوية و المتكاملة بسعة 2.5 Gbps أهم مكتسبات القطاع أنذاك و قد كانت شبكة اتصالات الجزائر من أهم الشبكات على مستوى الدول الناشئة.

2. أكبر التحديات منذ نشأتها :

تم إنشاء اتصالات الجزائر التي اتخذت الشكل القانوني لشركة ذات أسهم، لتعمل على سوق شبكات و خدمات الاتصالات الالكترونية، ميلادها منصوص عليه في القانون 03/2000 بتاريخ 5 أوت 2000 ، المتعلق بإعادة هيكلة قطاع البريد و الاتصالات الذي يفصل أنشطة البريد عن أنشطة الاتصالات .

بدأت اتصالات الجزائر نشاطها رسميا في 01 جانفي 2003 و دخلت في عالم تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

أصبحت اتصالات الجزائر الممثل الرئيسي لتطبيق إستراتيجية إدخال التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال في الجزائر مؤكدة بالتالي مساهمتها التامة في بناء مجتمع المعلومات الجزائري و هذا من خلال توفير أكبر نفاذ لشبكة الاتصالات.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للمؤسسة و خدماتها المقدمة.

الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر.

التعريف بمصالحو أقسام الهكل التنظيمي للنديرية العملية لاتصالات الجزائر قالمة :

- **المدير التنفيذي** : هو المدير الأعلى أو التنفيذي للشركة ، و يقوم بالتخطيط و التنظيم و التنسيق و المراقبة لكل ما يتعلق بالإدارة الداخلية للشركة ، فهو يشارك في تحديد سياستها و يشرف و يدير كل ما له علاقة بالعمل .

- **خدمات الأمن** : هو القاعدة الرئيسية لبنية العمل ، وأيضا واجهة الشركة و تحمل مسؤولية و واجب تجاه كل فرد داخل المؤسسة و إضفاء الثقة و العمل في محيط أمن .
- **قسم الموارد البشرية** : هو العنصر الأساسي في الشركة و الذي يركز على توجيه الموظفين عن طريق توفير الأدوات الضرورية و الإشراف ،التدريب .
- **قسم المالية و المحاسبة** : هو قسم يهتم بالتقدير المالي و المحاسبي للمؤسسة ، و صرف الموارد المالية بشكل عقلاني يتماشى مع متطلبات المؤسسة المادية .

1. **الإدارة الفرعية التقنية التشغيلية** : هي إدارة مسؤولة عن تطوير و تصميم و تشغيل ، تحسين النظم التي تهيئ الشركة من ناحية المنتجات /الخدمات .
   - قسم التخطيط و المتابعة : يقوم بإعداد الخطة السنوية و احتياجات المؤسسة ، ووضع برامج لتطوير الخدمات .
   - قسم شبكة الوصول : من مهامها تأمين البيانات .
   - قسم شبكة نقل المعلومات : تهتم بنقل المعطيات بتحويلها من الشكل التفرعي الى الشكل التسلسلي .
2. **الإدارة الفرعية التجارية** : هي إدارة العمل التجاري على مستوى عال لتطوير و تنفيذ استراتيجيات تنمية السوق و الأعمال ، و يشمل تحديد الفرص الجديدة و تطوير علاقات جديدة مع العملاء .
   - قسم المبيعات : يقوم بتطوير و تخطيط و مراقبة عملية بيع منتجات و خدمات الشركة و التحكم فيها ، لتحقيق أفضل أرباح للشركة .
   - قسم دعم المبيعات : هو المسؤول عن المساعدة في استكشاف الأخطاء و إصلاحها ، و تطوير و مراقبة مؤشرات الأداء ، و تحليل و تفسير البيانات .
3. **الإدارة الفرعية لخدمات الدعم** : تعتبر هي المساندة و المعززة لباقي الإدارات و الأقسام ، و تختص بالإشراف على توفير الخدمات اللازمة لضمان جودة العمل بالتنسيق مع باقي الأقسام بما يساعد على أداء المهام بشكل أفضل .

- قسم المشتريات و الخدمات اللوجستية : من مهامها التنسيق و التكامل بين مختلف الأنشطة (شراء ، نقل ، توزيع ،المناولة) .
- إدارة الأصول : تهتم بمراقبة الممتلكات و الأصول و المحافضة عليها و ترقيتها .
- المصلحة القانونية : تهتم بالقاضايا و الشؤون القانونية للمؤسسة .

الشكل رقم(05) : الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر قالمة.

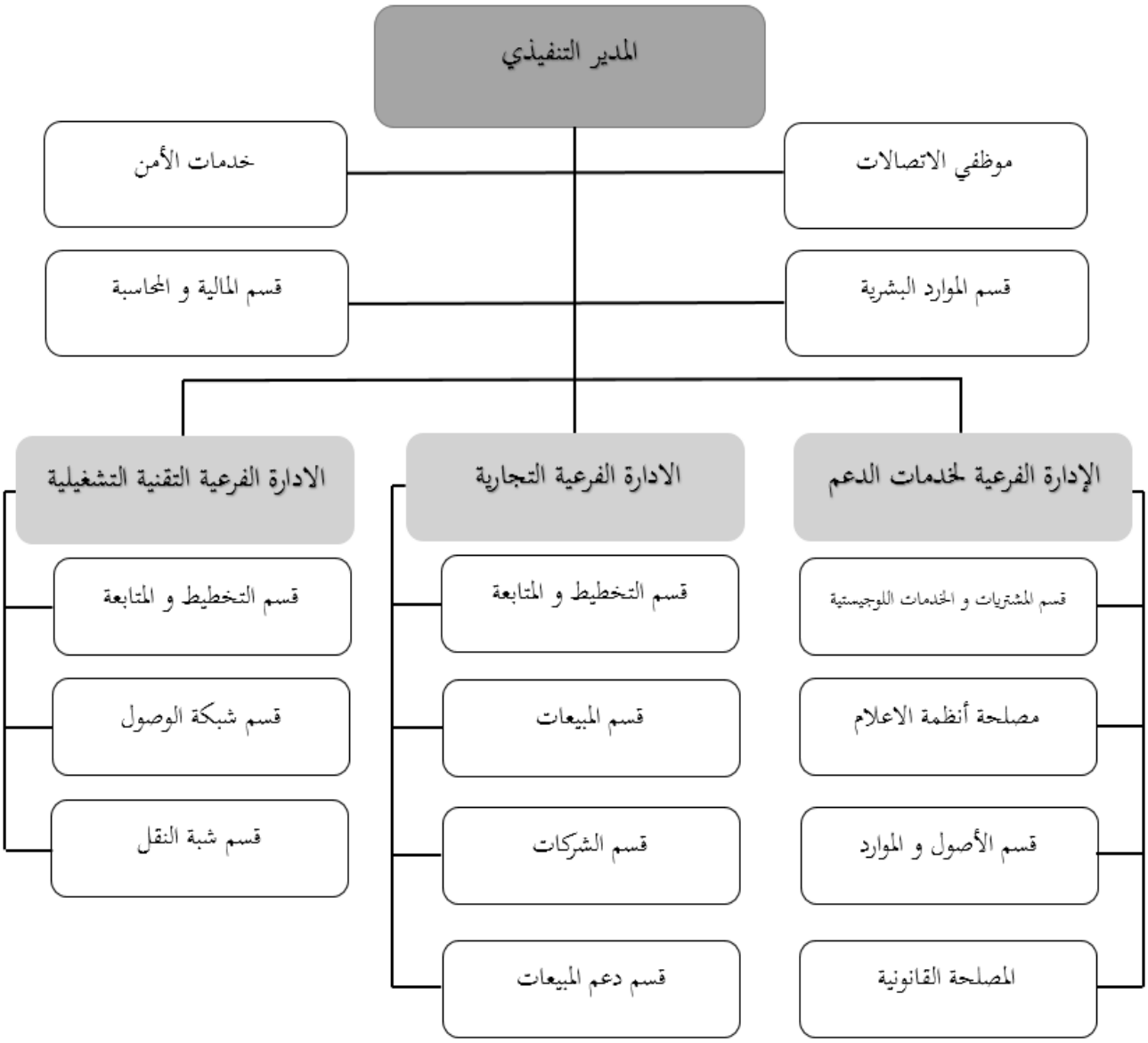

المصدر : من اعداد الطلبة بالعتماد على الوثايق المقدمة من طرف مؤسسة اتصالات الجزائر.

الخدمات المقدمة من طرف مؤسسة اتصالات الجزائر قالمة.

تتميز مؤسسة اتصالات الجزائر بخدمات متنوعة تتوافق مع المتطلبات التكنولوجية في قطاع الإتصالات وهي:

1. **الهاتف الثابت (fixi)** : اتصالات الجزائر تعرض وتمنح شبكة اتصالات كبيرة ، وهذا بفضل شبكة الهاتف الثابت السلكي.

2. **الهاتف اللاسلكي (wll)**: توفر اتصالات الجزائر تقنية تسمح بتحقيق اتصالات مشتركة wllو المعروفة "بالدائرة المحلية راديو ."
3. **الهاتف النقال (mobilis)**: اتصالات الجزائر موبيليس فرع مختص في مجال الهاتف النقال.
4. **خدمة الشبكة (DGAWEB)**: وهي شبكة تختص في خدمة الأنترنت ، وتوجد عدة فروع لشبكة الأنترنت منها:
   - فرع جواب .
   - فرع خدمة (ADSL) فوري .
5. **الجيل الرابع للأنترنت** : تعد اتصالات الجزائر أول متعامل يقوم بتسويق تكنولوجيا الجيل الرابع في شمال افريقيا حيث أن شبكة الجيل الرابع موجودة في كل واليات الوطن.
6. **خدمة الأقمار الصناعية** : خدمة الإتصال عبر الأقمار الصناعية : بفضل ثلاثين سنة من الخبرة في مجال الدراسات والبحوث فان اتصالات الجزائر قامت بفكرة الاتصالات عن بعد عبر الأقمار الصناعية والتي قامت بتغطية كامل التراب الوطني في جويلية 2004 وقامت بإرسال قمر صناعي خاص بالإتصالات سمي (REVSAT) و قد أدى هذا الحدث الى تغيير نظرة و مفهوم اتصالات الجزائر .

المطلب الثالث : أهداف و انجازات اتصالات الجزائر.

سنتطرق في هذا المطلب الى أهداف المسطرة من طرف مؤسسة اتصالات الجزائر و أهم انجازاتها.

أهداف شركة اتصالات الجزائر.

سطرت ادارة مؤسسة اتصالات الجزائر في برنامجها منذ البداية ثلاث أهداف أساسية تقوم عليها المؤسسة و هما الجودة ،الفعالية و نوعية الخدمات و من هذه الأهداف يمكننا استخلاص عدة أهداف ثانوية متمثلة فيما يلي:

- تمويل مصالح الاتصالات بما يسمح بنقل صورة و صوت و رسائل مكتوبة و معطيات رقمية.
- تطوير و استمرار و تسيير شبكات الاتصالات العامة و الخاصة.
- إنشاء و استثمار و تسير الاتصالات الداخلية مع كل متعاملي شبكة الاتصالات.
- تنويع الخدمات من خلال البحث والتطوير.
- تقديم خدمات ذات نوعية وجودة وذلك تماشيا مع القدرة الشرائية للزبائن.

- تحسين نوعية خدمة الانترنت.
- أن تكون هنا مصداقية بينها وبين زبائن.
- تحقيق الريادة وتفوق في السوق.

انجازات اتصالات الجزائر.

- **الشبكة الوطنية :**

تم إدخال الألياف البصرية إلى الجزائر في سنة 1987، و قد كانت التكنولوجيا الرئيسية التي أسست عليها الشبكات ذات المسافات الطويلة، سواء كانت وطنية أو دولية. قبل سنة 2000 ، كان طول الشبكة الأرضية للألياف البصرية 7244 كم، ثم وصلت الى 15000 كم في 2003 لتضم إلى منتصف 2013، 47000 كم. من 2.5 Gbps في سنة 2000، وصلت سعة شبكة الاتصالات اليوم إلى 350 Gbps في الشمل و 120 Gbps في جنوب البلاد.

تهدف خطة عمل اتصالات الجزائر لسنة 2014 إلى تحديث شبكتها الذي لا يكون ممكنا إلا من خلال تكثيف الألياف البصرية لامكانية جمع شبكات الصوت و المعطيات معا على المستوى الوطني و أيضا تعميم استعمال الألياف البصرية على مستوى المدن وذلك بتغيير الكوابل النحاسية القديمة و المكلفة التي تعتبر المصدر الرئيسي لتراجع مستوى جودة الخدمة. و تهدف الإشارة أنه في إطار خطة التطوير لسنة 2014، سيتم ربط نحو 2200 بلدية التي يفوق عدد سكانها 1000 نسمة بالألياف البصرية. تقدر المسافة الكلية بعد هذا الربط ب 23935 كم .

- **الشبكة الدولية :**

من أجل نقل خدمات الصوت و المعطيات ، تتكون الشبكة الدولية لإتصالات الجزائر من روابط تحت مائية و أرضية و فضائية .

و نظرا للطلب المستمر للأنترنت ذات التدفق السريع و الأنترنت الفائق السرعة ، عرفت الصلة التحت مائية ALPAL2 التي تربط الجزائر العاصمة ببالما في 2007 زيادة من 2,5 Gbps الى 10Gbps.

توفر الصلة التحت مائية الثانية SMW4 التي تربط عنابة و مارسيليا و سنغافورة ، فرص متنوعة في ما يتعلق بالقدرات و نقاط النزول المحتملة و المتعددة التي تسمح بوضع عروض مختلفة بخصوص الصوت و الأنترنت.

زيادة الى الصلات تحت المائية ، تستعمل اتصالات الجزائر صلات أرضية و فضائية للحفاظ على علاقاتها الخمسة عشر المباشرة لتصل من خلالها إلى باقي العالم , و لتطور شبكة الاتصالات الدولية ، قامت اتصالات الجزائر بإطلاق مشروع الصلة الثالثة بألألياف البصرية بين وهران و اسبانيا .

من ناحية أخرى و من أجل الاستغلال الأمثل للروابط على الصعيد الدولي و نقل الاتصالات الدولية الموجهة إلى الجزائر ، تخطط اتصالات الجزائر لإنشاء نقاط تواجد بأروبا , حيث تأسست أول نقطة في سنة 2011 بمرسيليا بالتعاون مع الشريك ISLALINK الذي أسس فرع ORANLINK المخصص لاستغلال نقطة التواجد POP .

- **شبكة النفاذ :**

كان عدد أجهزة وصل الزبائن : 2.637.234 في سنة 2003 ثم أصبح في نهاية سنة 2012، 5.014.122 جهاز و منهم 4.030.122 جهاز سلكي و 984.000 جهاز لاسلكي من نوعWLL .

عرفت الأنشطة في قطاع شبكة النفاذ تصاعدا خلال سنة 2012 خاصة بعد وضع و تشغيل 6.00.000 جهاز بالتكنولوجيا الجديدة من نوع MSAN على مستوى 22 ولاية.

و قد سمح برنامج تشغيل أجهزة التكنولوجيا الجديدة بتحديث الشبكة الى نسبة 14 في شهر مارس 2013 و يمتد هذا البرنامج على 48 ولاية لتحديث 3 ملايين نقطة نفاذ و من بينها 1 مليون مبرمج لسنة 2013.

كما تجدر الإشارة أنه ارتفع عدد الزبائن لخدمة الهاتف من 2.079.464 في سنة 2003 إلى 3.267.183 في شهر مارس 2013 ، أي زيادة قدرها 57.

الأنترنت:

عرف مجال الأنترنت ، تقدما إيجابيا في عدة ميادين ، و قد ورد في تقرير محاضرة الأمم المتحدة حول التجارة و التطور (تقرير الاعلام الاقتصادي 2009 ، الإتجاهات و التوقعات)، أنه تم تصنيف الجزائر من بين الدول

الإفريقية الخمسة التي تجمع 90 من مشتركي الانترنت ذو التدفق السريع إلى جانب المغرب و تونس و مصر و جنوب افريقيا.

وقد كان هذا نتيجة عدة عمليات تحسين و تطوير و تنظيم و بذل مجهودات كثيفة من أجل تطوير و توسيع شبكات الاتصالات الوطنية و الدولية ، و بالفعل منذ سنة 2008 ، تم ربط 1541 بلدية بالانترنت بفضل شبكة الأنترنت ذو التدفق السريع و هذا ما سمح بوصل المنازل و الشركات و مقاهي الأنترنت بهذه الخدمة حيث ارتفعت نسبة توفر الانترنت ذو التدفق السريع في المنازل من 1 في 2005 الى 20 في 2013 .

عرف النطاق الترددي الدولي الذي كان محدودا برابطين من 34 Mbps تطورا تدريجيا منذ 2004 ليصل بعدها الى 5 Gbps في 2005 ثم 10.8 Gbpsفي 2007 ثم 48 Gbps في 2010 ليصل اليوم الى 131 Gbps وهذا بتنويع على مستوى الرابط الدولي ALPAL2 SMWN ، و مزودين دوليين للانترنت France Telecom و Italie Telecomو غيرها .

فيما يتعلق بعدد أجهزة الانترنت ذو التدفق السريع فلقد انتقلت من 178.707 زبون في نهاية 2007 إلى 1.188.201 في مارس 2013 حيث 60 منهم يستفيد من خدمة الأنترنت ذو التدفق السريع مع مودام WIFI .

لقد زاد الطلب على خدمة الانترنت خاصة في سنة 2008 عندما أجريت تخفيضات قدرها 50 على مجموعة عروض اتصالات الجزائر الخاصة بالانترنت ذو التدفق السريع .

في سنة 2003 كان اقصى تدفق لاتصالات الجزائر على الشبكة الهاتفية هو 24 Kbps أما اليوم فيمكن أن يصل إلى 20 Mbps مع تكنولوجيا 2 ADSL.

كما تستطيع الشركات اختيار تمديد شبكاتها مع توسيع إمكانية التوصيل بالألياف البصرية التي تصل الى Gbps 10.

- **شبكات الشركات :**

اتصالات الجزائر فخورة لأنها تحضى بثقة المؤسسات العامة و الشركات الكبرى لقطاع الاقتصاد سواء كانت عامة أو خاصة ، تعرض اتصالات الجزائر لزبائنها مجمزعة من الخدمات عبر الشبكة الموضوعة تحت تصرفهم .

كما تم تشغيل أكثر من 83.000 رابط انترنت ذو التدفق السريع لهؤلاء الزبائن ، 55 للانترنت ذو التدفق السريع ADSL و SHDSL و 39 منها وصلات متخصصة .

انتقل عدد الوصلات المتخصصة المقدمة للمؤسسات و الشركات من 19.000 في 2005 إلى 32.500 في 2013 أي زيادة قدرها 71 خلال هذه الفترة .

وصلات X25 ذات التكنولوجيا القديمة لا تمثل إلا 5 من هذه الروابط كما قد تم وضع برنامج لإيقاف هذه التكنولوجيا و تحويل الزبائن إلى التكنولوجيا جديدة في بداية سنة 2013.

- **الشبكة التجارية :**

منذ نشأة اتصالات الجزائر ، تم تقوية الشبكة التجارية من سنة إلى أخرى للتقرب من الزبائن . لدينا اليوم 341 وكالة تجارية مقابل 225 وكالة في 2005 .

- **الموارد البشرية :**

في سنة 2003 ، كان لاتصالات الجزائر 20.845 عامل مع نسبة تأطير ضعيفة جدا لا تتجاوز 2 .

أما اليوم و بعد عشر سنوات ، لدينا 5.879 إطار و اطار سامي من بين 21.357 موظف بنسبة تأطير قدرها 27 .

فيما يخص الجهود الرامية إلى تحسين كفاءة الموارد البشرية ، انتقل عدد المكونيين من 1400 موظف مكون في 2003 إلى 5.029 في 2012 ثم أكثر من 8.000 موضف مبرمج تكوينهم إلى نهاية 2013 حسب الأهداف المحددة في إطار خطة العمل .

منذ نشأتها ، وظفت اتصالات الجزائر 11.447 عاملا من جميع الفئات . من بينهم 3121 إطار أنظمة الدعم للإدماج المهني .

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمؤسسة اتصالات الجزائر.

بغرض التعرف على مدى تأثير التطبيق الفعلي لمبادئ حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، تم إجراء هذه الدراسة التطبيقية التي تتمحور بشكل أساسي على دراسة وتحليل انعكاسات الحوكمة، حيث يشمل هذا المبحث الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة وتحليلها.

المطلب الأول: التعريف بأداة الدراسة(المقابلة):

هي محادثة موجهة يقوم بها فرد مع آخر، أو مع آخرين، بسدف الحصول على المعلومات اللازمة للاستخدام في بحث علمي، أو في التوجيه، والتشخيص والعلاج أو من أجل معرفة حقيقة أمر محدد، وجوهر المحادثة السؤال والجواب.

تعتبر المقابلة مسألة فنية، وأداة رئيسة في جمع المعلومات، ودراسة الأفراد، والجراعات، والتحقيق، وتعتبر من أفضل وسائل اختبار وتقويم الصفات الشخصية، وتتيح فها جيدا لتشخيص المشكلات الإنسانية. كما تعطي مجموعة من الحسنات نذكرها:

- تتيح للباحث شرح الأسئلة.
- تعطي معلومات اضافية أثناء الحوار مع المبحوث.
- نسبة الجابة فيها عن الأسئلة مرتفعة.
- يتعرف الباحث فيها عن المبحوث أو الذي أجاب عن أسئلته، مما يمكنه العودة اليه لتوضيح بعض الاجابات، أو لاستكمالها.
- رؤية الباحث للمبحوث تتيح لأول استخدام الملاحظة لتحقق من المعلومات التي تجمع.[1]

أنواع المقابلة حسب الأسئلة :

1. **مقابلة مقفلة:** وتكون إجابات أسئلتها: نعم أو لا أو موافق / غير موافق ، و تتميز بسهولة تفريغ و تحليل بياناتها .

[1] صلاح الدين شروخ ،منهجية البحث العلمي ،دار العلوم للنشر و التوزيع ،عنابة ،الجزائر ، 2003، ص35-40.

2. **مقابلة مفتوحة:** و أسئلة هذه غير محددة الإجابة ، ثم إن الاجابات متنوعة و صعيبة التصنيف و التحليل.
3. **مقابلة مقفلة – مفتوحة** : و أسئلتها تمزج بين المقابلتين السابقتين الذكر .[1]

ثانيا : الملاحظة.

يجمع الباحثون على أن الملاحظة تعتبر من أهم الأدوات التي تستخدم في البحث العلمي ، ومصدرا أساسيا للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع الدراسة، حيث تعرف الملاحظة بأنها من أصعب الأدوات في الاستخدام لأنها تعتمد على مهارة الباحث في الملاحظة الدقيقة وترجمت تلك الملاحظات إلى عبارات كتابية واضحة وشاملة ودقيقة.

المطلب الثاني : تحليل أسئلة المقابلة.

اعتمدنا في دراستنا على المقابلة النصف موجهة حيث قمنا بتصميم دليل مقابلة يحتوي عدة أسئلة مفتوحة و أخرى مغلقة قمنا بتوجيهها إلى مدير مؤسسة اتصالات الجزائر بإعتباره المسسؤل الأول و رئيسة قسم المحاسبة و المالية باعتبار أنهما على اطلاع بكيفية سير المؤسسة و لاطلاع رئيسة قسم المحاسبة و المالية على القوائم المالية و الميزانيات ، بصفة عامة على الحالة المالية للمؤسسة قمنا بطرح عدة أسئلة عليهم كما تمت الاجابة عنهم في المقابلة و في نسخة ورقية ، نلخص في هذا المطلب تحليل و تفسير نتائج المقابلة أو الأجوبة المتوصل إليها :

أولا : أسئلة حول حوكمة حوكمة الشركات.

- س : هل حوكمة الشركات مطبقة في اتصالات الجزائر.

– ج : من خلال المقابلة أجاب المستجوبون بأن مؤسسة اتصالات الجزائر المديرية العملية ولاية قالمة تطبق حوكة الشركات في جميع أقسام و إدارات المؤسسة.

- س : من أين يبدأ تطبيق الحوكمة اتصالات الجزائر.

– ج : أكد لنا المستجوبون أن تطبيق حوكمة الشركات يبدأ من المديرية العامة لأنه نظام مركزي و تنتهي و تطبق على مستوى المديريات العملية لاتصالات الجزائر لكل ولاية.

- س : من هي الأطراف الفاعلة في تطبيق الحوكمة.

[1] صلاح الدين شروخ ،منهجية البحث العلمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 37.

– ج : أكدت الإجابات المصرح بها من طرف رئيسة قسم المحاسبة و المالية أن الأطراف الفاعلة في تطبيق الحوكمة هم : المدير ،رؤساء الأقسام ،رئيس المصلحة ،العامل البسيط.

- س : فيما يكمن دور الحوكمة (تحقيق أرباح- مجرد تطبيق لاجراءتها).

– ج : هي اجراءات يتم اتخاذها و تطبيقها لتحقيق الأرباح المرجوة.

- س : كيف تؤثر الحوكمة في عملية اتخاذ القرار.

– ج : أكد لنا أن الحوكمة من أساس اتخاذ القرارات صائبة و ذلك بتواجد و اعتماد على معلومات مالية صحيحة و دقيقة.

- س : ماهو أثر تطبيق الحوكمة في اتصالات الجزائر(جانب مالي – جانب اداري).

– ج :أثر تطبيق الحوكمة في اتصالات الجزائر خلق علاقة تسلسل بين المصالح و ارتباط المهام بطريقة غير مباشرة.

- س : كيف يتم اخطار موظفي اتصالات الجزائر بنطاق مسؤولياتهم فيما يتعلق بآليات الحوكمة.

– ج : يتم إخطار موظفي اتصالات الجزائر بنطاق مسؤولياتهم في ما يتعلق باليات الحوكمة عن طريق هيكل تنظيمي يطبق من طرف المديرية العامة و المديرية العملياتية مع ارسال وثائق اجراءات العمل.

- س : ماهو دور الامكانيات الالكترونية في تطبيق الحوكمة و تفعيلها في شركة اتصالات الجزائر.

– ج : تم التصريح لنا أن دور الإمكانيات الإلكترونية يكمن في الحصول على المعلومات في وقتها و على مختلف المستويات.

- س : هل الحوكمة تعالج الفساد الاداري و المالي.

– ج : نعم، الحوكمة تعالج الفساد المالي و الاداري و تقوم بالحد منه عن طريق تفعيل النظام الرقابي.

- س : ماهي الصعوبات التي تواجه تطبيق الحوكمة في المؤسسات القتصادية الجزائرية.

– ج : الصعوبات التي تواجه تطبيق الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية هي الأخطاء الادارية ، عدم الالتزام بإجرآت العمل بين المصالح ، نقص الكفاءة.

ثانيا : أسئلة حول التقارير المالية.

- س : ما هي التقارير المالية؟

– ج : من خلال المقابلة أفاد الستجوبون أن التقارير المالية هي وثائق تعكس الوضع المالي لشركة أو منظمة في فترة زمنية معينة. تتضمن التقارير المالية عادة القوائم المالية مثل القائمة الدخل الشاملة والميزانية العمومية وكشف الأرباح والخسائر، وكذلك التقارير الإضافية مثل تقرير التدفقات النقدية وتقرير تغيير رأس المال.

- س : ما هي أهمية التقارير المالية؟

– ج : تكمن أهمية التقارير المالية في أنها تلعب دورًا حيويًا في فهم وتقييم أداء ونجاح الشركة. تساعد التقارير المالية المستثمرين والمساهمين والمديرين والمصرفيين والجهات التنظيمية على اتخاذ قرارات استثمارية وإدارية مستنيرة. و تعكس التقارير المالية أيضًا قدرة الشركة على تحقيق العوائد المالية وسداد الديون و توفير فرص النمو.

- س : ما هي المبادئ المحاسبية التي تم اتباعها في إعداد التقارير المالية؟

– ج : المبادئ المحاسبية التي تم اتباعها في إعداد التقارير المالية هي:

– مبدأ الواقعية: يتطلب أن تتم تسجيل العمليات المالية والأحداث بموجبها بناءً على الوقائع الاقتصادية الفعلية وليس بناءً على اعتبارات متحققة في المستقبل.

– مبدأ المبالغ المتناسبة: يشير إلى ضرورة تسجيل العمليات والأحداث المالية بموجبها بمبالغ تعكس بدقة قيمتها الاقتصادية الحقيقية.

– مبدأ الاستمرارية: يفترض استمرارية النشاط التجاري للشركة في المستقبل القريب والبعيد، وبناءً على ذلك يتم تقدير الأصول والخصوم والالتزامات.

– مبدأ التحوف: يتطلب أن يتم تسجيل العمليات والأحداث المالية بشكل منفصل عن الأطراف المرتبطة بها وعدم تداخل المصالح بينها.

– مبدأ الشفافية: يتطلب الكشف الكامل والمفصل عن جميع المعلومات المالية الهامة والأحداث ذات الصلة.

- س : هل تم استخدام أساليب وإجراءات محاسبية قوية وموثوقة في إعداد التقارير المالية؟

- ج : نعم، يجب استخدام أساليب وإجراءات محاسبية قوية وموثوقة في إعداد التقارير المالية. يشمل ذلك وجود نظام محاسبي فعال، وضبط داخلي قوي، وتوفر معلومات مالية دقيقة وموثوقة.

- س : هل تم الإفصاح بشكل كامل وواضح عن المعلومات المالية الهامة والأحداث الهامة المتعلقة بالشركة.

- ج : أكدت رئيسة قسم المحاسبة و المالية أنه يجب الإفصاح بشكل كامل وواضح عن المعلومات المالية الهامة والأحداث الهامة المتعلقة بالشركة. يشمل ذلك الكشف عن السياسات المحاسبية المتبعة والتقديرات المهمة والمخاطر المالية المحتملة والمعلومات المتعلقة بالتزامات غير معروفة.

- س : هل تم تدقيق التقارير المالية من قبل مراجع خارجي مستقل؟

- ج : لا ، تتم عملية التدقيق من قبل المدقق الداخلي.

- س : هل تم توثيق وتوقيع التقارير المالية من قبل الإدارة المالية المسؤولة عنها؟

- ج : يجب توثيق وتوقيع التقارير المالية من قبل الإدارة المالية المسؤولة عنها. توقيع الإدارة يعني قبول المسؤولية عن دقة واكتمال المعلومات المالية المقدمة.

- س : هل تم تقديم تقرير مدير الحسابات أو تقرير المراجع حول الجودة و الموثوقية العامة للتقارير المالية؟

- ج : يقوم مدير الحسابات او المراجع بتقديم تقرير حول الجودة و الموثوقية العامة للتقارير المالية. يتضمن هذا التقرير تقييمًا عن السجلات المحاسبية والإجراءات المحاسبية والسيطرة الداخلية ونوعية المعلومات المالية المقدمة.

- س : ما الذي يؤثر على جودة التقارير المالية.

- ج : تتأثر التقارير المالية بـ : بالمعلومات الصحيحة ،تتأثر بالكفاءة ،و بالتكوين الجيد للعامل في ميدان المحاسبة و المالية، تعود هذه التأثيرات باللإيجاب على التقارير المالية كما تعود بالسلب في حالة عدم توفرها.

- س : فيما تكمن أهمية التقارير المالية.

- ج : تكمن أهميتها في تقديم الحالة المالية للمؤسسة سواء بالإيجاب أو السلب ، كما تمكن المؤسسة من دخول للسوق مع فرض وجودها ، و تكون لها مكانة في السوق.

- س : ما الجهات المستفيدة من التقارير المالية.

- ج : إن الجهات المستفيدة من التقارير المالية هي المديرية العامة ، مجلس الإدارة ، الحكومة ،كذلك على أساس هذه التقارير المالية يمكن اتخاذ القرارات السليمة فيما يتعلق بالمشاريع.

ثالثا : أسئلة حول علاقة حوكمة الشركات بالتقارير المالية.

- س : ما علاقة الحوكمة بالتقارير المالية.

– ج : هي أساس تحقيق تقارير مالية فعالة و ذلك راجع الى تقديم معلومات ذات صدق و مصداقية هذه المعلومات يتم الوصول اليها عن طريق تطبيق الحوكمة.

- س : ما هي بعض مبادئ حوكمة الشركات التي يمكن أن تؤثر على جودة التقارير المالية؟

– ج : بعض المبادئ المهمة في حوكمة الشركات التي تؤثر على جودة التقارير المالية تشمل:

شفافية ونشر المعلومات: يجب أن تكون المعلومات المالية متاحة وواضحة للمساهمين والجمهور.

المساءلة والمصداقية: يجب أن يتم توفير آليات لمراقبة الأداء المالي وتقديم تقارير دقيقة وصحيحة.

مستقلية مجلس الإدارة: يجب أن يتكون مجلس الإدارة من أعضاء مستقلين وكفؤين لضمان اتخاذ القرارات المالية المناسبة.

إدارة المخاطر: يجب أن تكون هناك سياسات وإجراءات لإدارة ومراقبة المخاطر المالية.

- س : ما هي الممارسات الجيدة في حوكمة الشركات التي تمكن تعزيز جودة التقارير المالية؟

– ج : بعض الممارسات الجيدة في حوكمة الشركات التي تمكن من تعزيز جودة التقارير المالية تشمل:

- إنشاء لجان مستقلة في مجلس الإدارة لمراقبة المخاطر ومراجعة الحسابات المالية.

- تحسين الشفافية من خلال نشر المعلومات المالية بشكل دوري وفي وقت مناسب.

- تعيين رئيس تنفيذي وفريق إدارة ذوي خبرة وكفاءة.

- توفير التدريب والتوجيه لأعضاء مجلس الإدارة وفريق الإدارة حول قواعد ومبادئ المحاسبة والتقارير المالية.

- س : هل يؤثر نقص الحوكمة في الشركات على جودة التقارير المالية؟

– ج : نعم، نقص الحوكمة في الشركات يمكن أن يؤثر سلبًا على جودة التقارير المالية. عندما تفتقر الشركة إلى هياكل وعمليات حوكمة فعالة، قد يحدث تلاعب في المعلومات المالية، وقد يتم تجاهل المخاطر المالية، وربما يتم

اتخاذ قرارات غير مستنيرة. هذا قد يؤدي إلى تقديم تقارير مالية غير دقيقة وغير موثوقة، وبالتالي قد يتأثر سمعة الشركة وثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة.

- س : كيف تنعكس حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية.

– ج : تنعكس حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية من خلال مصداقية التقارير المالية و المعلومات و الشفافية في الافصاح المحاسبي.

المطلب الثالث : تحليل و تفسير نتائج الدراسة.

إن الدراسة الميدانية التي أجريت في مؤسسة اتصالات الجزائر المديرية العملية ولاية قالمة أسفرت عن نتائج تحتاج إلى تفسير وتحليل قد تم دمجها في ثلاث نقاط أساسية وهو ما سنتطرق إليه في العناصر التالية .

أولا: الحوكمة في مؤسسة إتصالات الجزائر المديرية العملية قالمة .

إن الإجابات المتحصل عليها إثر طرح الأسئلة المتعلقة بالحوكمة في إطار المقابلة التي أجريت في مؤسسة اتصالات الجزائر ،

- مدى تطبيق الحوكمة في مؤسسة اتصالات الجزائر :

من خلال المقابلة فإن المؤسسة نظام يقوم على تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة وذلك لأنها تتبع نظام قائم على المصداقية و العدالة ، و لأنها تعمل في إطار تنظيمي يسمح للهيئة الرقابية القائمة على ضبط كافة جوانب الأداء و هذا راجع أيضا لوجود اتصال فعال بين كل المستويات ، لأن المؤسسة يحكمها نظام عام موحد ألا وهو القانون و أن هذه المؤسسة تركيزها الأهم تطبيقه على اكمل وجه ، لأنه يضمن حسن إدارة الشركة و تنظيمها و يقلل من المخاطر التي تواجهها.

كما تؤثر الحوكمة في إتخاذ القرارات الصائبة و ذلك بالاعتماد على معلومات صحيحة و فعالة ، مما يؤدي حتما لتحقيق الأرباح المرجوة ، و تسهل علاقة التسلسل بين مختلف المصالح و ارتباط المهام بطريقة غير مباشرة لأن العمل يكون وفق هيكل تنظيمي .

كما تعتمد مؤسسة اتصالات الجزائر على تطبيق حوكمة الشركات بشكل ضمني و ليس بشكل صريح ، و ذلك عن ناجم عن عن علاقة تسلسل بين المصالح و ارتباط المهام بطريقة غير مباشرة ، كذلك الامكانيات

الإلكترونية تساعد في الحصول على المعلومات في وقتها على جميع المستويات مما يجعل الحوكمة مطبق بطريقة غير مباشرة كما قلنا سابقا بشكل ضمني غير صريح.

ثانيا : التقارير المالية في مؤسسة إتصالات الجزائر.

إن مفهوم التقارير المالية حسب مؤسسة اتصالات الجزائر هي واجهة المؤسسة التي تعكس الوضع المالي للشركة ، و هي بمثابة التمثيل و التوزيع الرسمي للبيانات التي تمت معالجتها وفق عدة مبادئ مثل مبدا الواقعية و الإستمرارية ، الشفافية وذلك بحيث لا تفقد مهنيتها لإجراء الموازنة التقديرية و المقارنات و التقييم للتدفقات النقدية لتساعدهم في اتخاذ قراراتهم بالشكل الملائم و السليم و تقييمها ، كما وضحت لنا مؤسسة اتصالات الجزائر أن التقارير المالية توفر معلومات مفيدة عن درجة المخاطرة لمتخذي القارات الاستثمارية و تقييم أداء المؤسسة و معرفة إذا كانت قد حققت الأهداف المطلوبة و المرجوة.

تمثلت لنا العوامل المتبعة من طرف مؤسسة اتصالات الجزائر تلعب دورا هاما في التأثير على التقارير المالية بالإيجاب أي تقارير مالية ذات جودة أو العكس صحيح متمثلت في المعلومات الصحيحة و المعلومات الصحيحة وفق أسئلتنا المطوحة و الأجوبة المتحصل عليها تكون مرتبطة بالكفاءة و التكوين الجيد للعامل في ميدان المحاسبة و المالية ، كما تقوم بتوثيق و توقيع التقارير المالية من قبل الادارة المالية المسؤلة عنها أي قبول الدقة و اكتمال المعلومات المالية المحصلة و المقدمة ، و تستفيد من التقارير المالية ذات الجودة كل من المديرية العامة ،مجلس الادارة باعتبارهما في مؤسسة اتصالات الجزائر هم العقل المدبر الذي يضع خطط و استراتجيات على المدى الطويل ، و الحوكمة باعتبار مؤسسة اتصالات الجزائر شركة وطنية ذات أسهم مملوكة من طرف الدولة أو الحكومة ، كذلك تعود بطريقة غير مباشرة على كل من زبائنها باعتبار التقارير المالية هي تعزز مكانة المؤسسة في السوق و مما يجعلها تقدم خدمات ذات جودة.

كما لا ننسى الإفصاح بشكل كامل وواضح عن المعلومات المالية الهامة والأحداث الهامة المتعلقة بالشركة. يشمل ذلك الكشف عن السياسات المحاسبية المتبعة والتقديرات المهمة والمخاطر المالية المحتملة والمعلومات المتعلقة بالتزامات غير معروفة.

تتأثر التقارير المالية بـ : بالمعلومات الصحيحة ، بالكفاءة ،و بالتكوين الجيد للعامل في ميدان المحاسبة و المالية ، تعود هذه التأثيرات بالإيجاب على التقارير المالية كما تعود بالسلب في حالة عدم توفرها.

الجهات المستفيدة من التقارير المالية :المديرية العامة ، مجلس الإدارة ،الحكومة .كذلك على أساس هذه التقارير المالية يمكن اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالمشاريع. لأنها تقدم الحالة المالية للمؤسسة سواء بالإيجاب أو السلب ،كما تمكن المؤسسة من دخول للسوق مع فرض وجودها ، و تكون لها مكانة في السوق.

من خلال الأسئلة المطروحة و الإجابات المتحصل عليها أن مؤسسة اتصالات الجزائر تعتمد على أساليب و اجراءات تتمتع بالموثوقية و الشفافية في معالجة المعلومات المحاسبية التي تعود بالجودة على التقارير المالية كما يتم مراجعة المعلومات المالية و المحاسبية من طرف المدقق الداخلي التابع للمؤسسة.

ثالثا : علاقة حوكمة الشركات بجودة التقارير المالية.

تؤثر حوكة الشركة على جودة التقارير المالية بعدة طرق. فعلى سبيل المثال، إذا كانت هناك ثقافة داخل الشركة تشجع على التزوير أو تلاعب بالمعلومات المالية، فقد يتم تضخيم الأرباح أو إخفاء الخسائر في التقارير المالية. هذا قد يؤدي إلى توجيه معلومات خاطئة للمستخدمين الداخليين والخارجيين وتشويه الصورة الحقيقية للشركة.

و من أهم الممارسات الجيدة في حوكمة الشركات التي يمكن تعزيز جودة التقارير المالية :

- إنشاء لجان مستقلة في مجلس الإدارة لمراقبة المخاطر ومراجعة الحسابات المالية.
- تحسين الشفافية من خلال نشر المعلومات المالية بشكل دوري وفي وقت مناسب.
- تعيين رئيس تنفيذي وفريق إدارة ذوي خبرة وكفاءة.

توفير التدريب والتوجيه لأعضاء مجلس الإدارة وفريق الإدارة حول قواعد ومبادئ المحاسبة والتقارير المالية

كما أن نقص الحوكمة في الشركات يمكن أن يؤثر سلبًا على جودة التقارير المالية . عندما تفتقر الشركة إلى هياكل وعمليات حوكمة فعالة ، و عند حدوث تلاعب في المعلومات المالية ، و تجاهل المخاطر المالية ، وربما يتم اتخاذ قرارات غير مستنيرة. هذا قد يؤدي إلى تقديم تقارير مالية غير دقيقة وغير موثوقة ، وبالتالي قد يتأثر سمعة الشركة وثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة.

تعتمد مؤسسة اتصالات الجزائر على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تسيير مؤسستها بإعتبارها تقوم على تقسيم المسؤوليات ،و كونها عنصرا حاسما في ضمان الثقة و الشفافية وتنفيذ الإجراءات التي تحكم في عمليات الشركة كما تنعكس حوكمة الشركات على التقارير المالية ، أي بمعنى آخر تعتبر أساس تحقيق تقارير مالية فعالة نظرا لتقديم المعلومات تمتاز بصدق و مصداقية في حالة تطبيق الحوكمة بشكل صريح أو ضمني.

كما بينت المقابلة لنا أن مبادئ حوكمة الشركات جوهرها هو التأثير على جودة التقارير المالية ذلك راجع للماراسات الجيدة المتبعة من طرف المؤسسة مما جعل المعلومات المالية تصل في وقت مناسب و بشكل دوري ، و قيام المؤسسة بتعيين رؤسساء تنفيذيين و فريق ادارة ذو خبرة و كفاءة. فعلى سبيل المثال، يُطلب من رؤساء المصالح و الأقسام أن يكونوا على دراية بمعايير المحاسبة والتقارير المالية ، وأن يضعوا سياسات داخلية صارمة لضمان الامتثال للمعايير المهنية والتشريعات المالية .

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل المتعلق بالدراسة الميدانية التي تم اجراؤها في مؤسسة اتصالات الجزائر، حاولنا دراسة مدى اهتمام الشركة بموضوع حوكمة الشركات و كذا مدى الإلتزام بتطبيق مبادئها ، و كذا دراسة مدى اهتمامها بتوفير تقارير مالية تمتاز بالجودة ، من خلال إجابات مدير المديرية العملية لاتصالات الجزائر قالمة ، و رئيسة قسم المالية و المحاسبة و موظفين اخرين ، توصلنا الى أن المؤسسة تهتم بالجانب المتعلق بحوكمة الشركات و هو ما ينعكس إيجابا على جودة التقارير المالية و بالتالي تحقيق الأهداف المرجوة .

خـاتـمـة

يحظى مصطلح حوكمة الشركات بأهمية كبيرة على مستوى الاقتصاد العالمي إثر الأزمات التي عانت منها كبرى الشركات الاقتصادية ، لذا أصبحت حوكمة الشركات من المواضيع التي جذبت اهتمام أغلبية المنظمات و المؤسسات القتصادية المحلية و الدولية و أصبح العالم ينظر لها بنظرة جديدة ، ذلك راجع لأنها تقوم بتدعيم قيمة المؤسسات و الشركات و تعزيز مكانتها في السوق بسبب أن الحوكمة تقوم على الشفافية و الدقة في الافصاح المحاسبي ما يترتب عن ذلك تلقائيا جودة في التقارير المالية و استقرار نشاط الشركة أو المؤسسة اقتصاديا ، و يكمن هدفها الأساسي في وقاية الشركة من التلاعب و الغش المالي و الفساد الاداري و الافلاس و يعود ذلك برفع الكفاءة الاقتصادية للشركة في إدارة عملياتها و رفع قدرتها التنافسية. فإذا كانت حوكة الشركة قوية ومركزة على المبادئ الأخلاقية والمصلحة العامة، فمن المرجح أن تكون التقارير المالية ذات جودة عالية. وعلى العكس، إذا كانت هناك حوكمة ضعيفة ومركزة على المكاسب الشخصية والسلوك غير الأخلاقي، فقد يؤثر ذلك سلبًا على جودة التقارير المالية وعلى نجاح الشركة.

تمحورت دراستنا حول انعكاسات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية و معالجة إشكالية الدراسة المتمثلة في كيفية تأثير حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في المؤسسة الإقتصادية مؤسسة اتصالات الجزائر لذلك قمنا بمعالجة الموضوع محل الدراسة من خلال الدراسة النظرية و الدراسة التطبيقية و قاربنا بينهما.

نتائج الدراسة و مناقشة الفرضيات:

- مؤسسة اتصالات الجزائر تتبنى حوكمة الشركات بشكل ضمني و ليس صريح ، تقوم المؤسسة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.
- أظهرت لنا الدراسة أن الحوكمة الجيدة للشركات تؤدي الى دقة الإفصاح المحاسبي في مؤسسة محل الدراسة ذلك راجع لأهم لمبادئ حوكمة الشركات الموضوعة من طرف المنظمة العالمية الاقتصادية للتعاون و التنمية ، كما بينت لنا الدراسة الميدانية أن معالجة المعلومات المحاسبية و الإفصاح المحاسبي تتم وفق إجراءات تمتاز بدقة و ذلك يعود بالجودة على التقارير المالية.
- تؤدي الحوكمة الجيدة للشركات الى المصداقية و الشفافية في الإفصاح المحاسبي لما أسفرت عليه الدراسة الميدانية بأن الافصاح المحاسبي يكون بشكل كامل و واضح كما يشمل ذلك الكشف عن السياسات المتبعة و التقديرات المهمة و تتم مراجعة المعلومات المحاسبية من قبل المراجع الداخلي ما يجعل الإفصاح المحاسبي ذو مصداقية و شفافية و يعود ذلك على التقارير المالية بالإيجاب و يجعلها ذات جودة بفضل حوكمة الشركات.

- تتأثر التقارير المالية بـ : بالمعلومات الصحيحة ، بالكفاءة ،و بالتكوين الجيد للعامل في ميدان المحاسبة و المالية ، تعود هذه التأثيرات باللإيجاب على التقارير المالية كما تعود بالسلب في حالة عدم توفرها.
- تمكننا الحوكمة الجيدة للشركات التحوط من المخاطر المالية ، لأنها تقوم بإعطاء جودة للتقارير المالية و ذلك راجع لقيامها بمعالجة الفساد المالي و الإداري و تقوم بالحد منه لكونها تفعل النظام الرقابي ، تساعد في عملية اتخاذ القرار لتوفر المعلومات الصحيحة.
- الإلتزام بمبادئ و آليات حوكمة الشركات له دور في تحقيق جودة المعلومات في التقارير المالية.
- تحقيق المصداقية و الشفافية في التقارير المالية من تحقيق الشركات للجودة في مختلف عملياتها.
- غياب الحوكمة في الشركات يمكن أن يؤثر سلبًا على جودة التقارير المالية. عندما تفتقر الشركة إلى هياكل وعمليات حوكمة فعالة، قد يحدث تلاعب في المعلومات المالية، وقد يتم تجاهل المخاطر المالية، وربما يتم اتخاذ قرارات غير مستنيرة. هذا قد يؤدي إلى تقديم تقارير مالية غير دقيقة وغير موثوقة، وبالتالي قد تتأثر سمعة الشركة وثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة.

التوصيات :

من خلال دراستنا للموضوع تم التوصل الى بعض التوصيات نذكر منها ما يلي :

- يجب فرض الإلتزام بمبادئ حوكمة الشركات على المؤسسات الإقتصادية الجزائرية.
- متابعة المؤسسات القتصادية الجزائرية المستجدات المتعلقة بموضوع حوكمة الشركات على الصعيدين الداخلي و الخارجي.
- نشر الوعي بما تقدمه حوكمة الشركات من فوائد لكل من الأطراف ذوي المصلحة و المؤسسة على حد سواء.
- مواكبة الدولة التغيرات الحاصلة في التشريع و القانون حول حوكمة الشركات.
- يجب إعطاء اهتمام أكبر و وضع معايير صارمة في الافصاح المحاسبي لما له من إيجابيات سواء داخل المؤسسة و خارجها.
- العمل على إجراء المزيد من الأبحاث و الدراسات المتعلقة بتطبيقات الحوكمة.
- توفير التدريب والتوجيه لأعضاء مجلس الإدارة وفريق الإدارة حول قواعد ومبادئ المحاسبة والتقارير المالية.
- تفعيل بورصة الجزائر لما لها دور من تشجيع وفرض على الشركات المدرجة من تبني مبادئ و آليات الحوكمة.

آفاق الدراسة :

بعد دراستنا لهذا الموضوع وبغرض الاحاطة بجوانب أخرى له بإمكاننا إقتراح بعض المواضيع :

- ✓ دور حوكمة الشركات في الحد من المخاطر المالية.
- ✓ أثر حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي.

قائمة المراجع

الراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. حسين عبد الجليل آل غزوي، وليد ناجي الحيالي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الافصاح في المعلومات، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015.
2. طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، مصر، 2005.
3. صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003، ص35-40.
4. محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والاداري، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009.
5. محمد الشريف بن زواى، حوكمة الشركات و الهندسة المالية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية ،مصر ، 2016 ص60-59-58-57-56.

الأطروحات و الرسائل

1. ضحى محمد العيسى، أثر الافصاح الاختياري في جودة التقارير المالية(دراسة تحليلية)، مذكرة ماجيستير، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة حلب، 2018/2017.
2. قمر أحمد عثمان، أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية دراسة تجريبية على الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية، مذكرة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين سوريا، 2016.

الملتقيات

1. موسى سهام، خالدي فراح، أثر تطبيق قواعد الحو كمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي و الاداري ، مخبر مالية،بنوك و ادارة أعمال ، يوم 06-07 ماي 2012، الجزائر.
2. محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة و معاييرها، جامعة لبنان، عولمة الادارة في عصر المعرفة، 15-17 ديسمبر 2012، طرابلس-لبنان

المجلات

1. الوردي شقرون، غلاي نسيمة، دور ركائز حوكمة الشركات في تحسين الأداء البشري بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة اسمنت عين التوتة–باتنة، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد05، العدد02، 2022.
2. حرية شعبان محمد الشريف، أثرجودة التقارير المالية على ترشيد قرارات الاستثمار (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في فلسطين)، مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية، المجلد04،العدد02، جامعة الأقصى، فلسطين، 2022.
3. حاج قويدر قورين، نظام حوكمة الشركات في الرفع من جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة مؤسسة باتيميتال بعين الدفلى، المجلد14، العدد01، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف(الجزائر)، 2020.
4. زبيدي البشير، سعيدي يحي، جودة التقارير المالية و دورها في تقييم الأداء المالي(دراسة حالة مجمع سيدال)، مجلة الدراسات الاقتصاديةو المالية، المجلد02، العدد09، جامعة الوادي، الجزائر.
5. صدوقي غريسي،بو شيخي محمد رضا، حوكمة الشركات بين البعد النظري و الواقع قراءة في المبادئ و مؤشرات القياس، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد16 ، العدد 01 ، الجزائر، 2020.
6. فتحة أميرة، أمين مخفي، هشام حريز، انعكاس تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد10، العدد02.
7. سندس ماجد الجعفري، منتظر رسول عبد السعبري، مدى مساهمة متطلبات الافصاح لبازل فى تحسين جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية فى عينة من المصارف العراقية التجارية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، العدد25.
8. نسرين مفتاح الواعر، الإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية وأثرها علي جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية علي البنوك التجارية الليبية)، مجلة القرطاس، العدد08، كلية الاقتصاد،جامعة الزاوية،2020.

المطبوعات

1. توفيق بن الشيخ، محاضرة بعنوان حوكمة الشركات، 2021-2022، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم علوم تجارية، جامعة 8ماي 1945 ، الجزائر، 2022.

2. كردوسي أسماء، محاضرة بعنوان حوكمة الشركات، مقياس حوكمة الشركات، السنة الجامعية:2018-2019، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 8ماي 1945 قالمة ، الجزائر، 2018.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Zahroh naimah ,hamidah , the role of corporate governance in firm performance, web conference34, Universitas Airlangga, Indonesia, 2017.
2. Rachel M.Gisselquist , Good Governance as a Concept, and Why This Matters for Development Policy , working paper no.2012/30 ,united nations university, World Institute for Development Economics Research ,march 2012 , page 3.

الملاحق

الملحق (01) : مزانية اتصالات الجزائر سنة 2016.

Algérie Téléco‌m - SPA
Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia
RC : 18083B02
IF : 000216001808337
AI : 16293838021

BILAN ACTIF

Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2016

DOT DOT_GUELMA EDITE LE :29-MAI-23 15:27:40

A C T I F	Note	N Brut	N Amort-Prov.	N Net	N - 1 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
ECART D''ACQUISITION OU GOODWILL		0.00	0.00	0.00	0.00
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES		0.00	0.00	0.00	0.00
IMMOBILISATIONS CORPORELLES		3 920 345 903.73	2 621 102 211.39	1 299 243 692.34	890 389 060.22
IMMOBILISATIONS ENCOURS		145 076 918.91	0.00	145 076 918.91	141 364 234.39
IMMOBILISATIONS FINANCIERES					
TITRES MIS EN EQUIVALENCE - ENTREPRISE ASSOCIEES		0.00	0.00	0.00	0.00
AUTRES PARTICIPATIONS ET CREANCES RATTACHEES		0.00	0.00	0.00	0.00
AUTRES TITRES IMMOBILISES		0.00	0.00	0.00	0.00
PRETS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS NON COURANTS		0.00	0.00	0.00	0.00
IMPOTS DIFFERES ACTIF		0.00	0.00	0.00	1 062 963.79
TOTAL ACTIF NON COURANT		4 065 422 822.64	2 621 102 211.39	1 444 320 611.25	1 032 816 258.40
ACTIF COURANT					
STOCKS ET ENCOURS		228 610 204.21	27 974 576.04	200 635 628.17	178 766 440.44
CREANCE ET EMPLOIS ASSIMILES					
CLIENTS		443 087 043.37	0.00	443 087 043.37	434 490 292.97
AUTRES DEBITEURS		1 806 895.44	0.00	1 806 895.44	158 994.48
IMPOTS		8 764 613.23	0.00	8 764 613.23	5 655 084.66
AUTRES ACTIFS COURANTS		0.00	0.00	0.00	0.00
DISPONIBILITES ET ASSIMILES					
PLACEMENTS ET AUTRES ACTIFS FINACIERS COURANTS		0.00	0.00	0.00	0.00
TRESORERIE		22 048 659.37	0.00	22 048 659.37	113 227 286.72
TOTAL ACTIF COURANT		704 317 415.62	27 974 576.04	676 342 839.58	732 298 099.27
TOTAL GENERAL ACTIF		4 769 740 238.26	2 649 076 787.43	2 120 663 450.83	1 765 114 357.67

Algérie Télécom - SPA
Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia
RC : 18083B02
IF : 000216001808337
AI : 16293838021

BILAN PASSIF

Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2016

DOT DOT_GUELMA

EDITE LE :29-MAI-23 15:27:40

P A S S I F	Note	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES			
CAPITAL EMIS (OU COMPTE DE L'EXPLOITATION)		0.00	0.00
CAPITAL NON APPELE		0.00	0.00
PRIMES ET RESERVES (RESERVES CONSOLIDEES(1))		0.00	0.00
ECART DE REEVALUATION		0.00	0.00
ECART D'EQUIVALENCE(1)		0.00	0.00
RESULTAT NET (RESULTAT NET PART DU GROUPE)(I)		- 15 427 384.97	71 435 050.51
AUTRES CAPITAUX PROPRES		12 395 772.00	0.00
REPORT A NOUVEAU		233 061.52	- 2 157 410.33
PART DE LA SOCIETE CONSOLIDANTE(1)			
PART DES MINORITAIRES(1)			
TOTAL I		**- 2 798 551.45**	**69 277 640.18**
PASSIFS NON COURANTS			
EMPRUNTS ET DETTES FINANCIERES		**0.00**	**0.00**
IMPOTS (DIFFERES ET PROVISIONNES)		**0.00**	**348 562.73**
AUTRES DETTES NON COURANTES		2 038 317.16	0.00
PROVISIONS ET PRODUITS COMPTABLILISES D'AVANCE		0.00	0.00
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**2 038 317.16**	**348 562.73**
PASSIFS COURANTS			
FOURNISSEURS ET COMPTES RATTACHE		181 866 868.03	149 263 696.18
IMPOT		34 317 339.56	31 200 131.64
AUTRES DETTES		36 320.48	6 511 593.48
TRESORERIE PASSIF		0.00	0.00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**216 220 528.07**	**186 975 421.30**
TOTAL GENERAL PASSIF		**215 460 293.78**	**256 601 624.21**

(1) A UTILISER UNIQUEMENT POUR LA PRESENTATION D'ETATS FINANCIERS CONSOLIDE.

الملحق (02) : مزانية اتصالات الجزائر سنة 2018.

Algérie Télécom - SPA
Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia
RC : 18083B02
IF : 000216001808337
AI : 16293838021

BILAN ACTIF

Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2018

DOT DOT_GUELMA EDITE LE :29-MAI-23 15:28:58

A C T I F	Note	N Brut	N Amort-Prov.	N Net	N - 1 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
ECART D''ACQUISITION OU GOODWILL		0.00	0.00	0.00	0.00
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES		0.00	0.00	0.00	0.00
IMMOBILISATIONS CORPORELLES		4 342 176 595.82	2 822 428 345.59	1 519 748 250.23	1 379 790 534.95
IMMOBILISATIONS ENCOURS		0.00	0.00	0.00	104 486 797.77
IMMOBILISATIONS FINANCIERES					
TITRES MIS EN EQUIVALENCE - ENTREPRISE ASSOCIEES		0.00	0.00	0.00	0.00
AUTRES PARTICIPATIONS ET CREANCES RATTACHEES		0.00	0.00	0.00	0.00
AUTRES TITRES IMMOBILISES		0.00	0.00	0.00	0.00
PRETS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS NON COURANTS		0.00	0.00	0.00	0.00
IMPOTS DIFFERES ACTIF		0.00	0.00	0.00	0.00
TOTAL ACTIF NON COURANT		4 342 176 595.82	2 822 428 345.59	1 519 748 250.23	1 484 277 332.72
ACTIF COURANT					
STOCKS ET ENCOURS		152 747 604.34	25 195 315.48	127 552 288.86	186 120 185.01
CREANCE ET EMPLOIS ASSIMILES					
CLIENTS		592 089 030.93	0.00	592 089 030.93	485 192 199.93
AUTRES DEBITEURS		916 312.87	0.00	916 312.87	1 908 940.69
IMPOTS		11 225 164.72	0.00	11 225 164.72	5 442 398.78
AUTRES ACTIFS COURANTS		0.00	0.00	0.00	0.00
DISPONIBILITES ET ASSIMILES					
PLACEMENTS ET AUTRES ACTIFS FINACIERS COURANTS		0.00	0.00	0.00	0.00
TRESORERIE		107 486 640.02	0.00	107 486 640.02	26 104 144.69
TOTAL ACTIF COURANT		864 464 752.88	25 195 315.48	839 269 437.40	704 767 869.10
TOTAL GENERAL ACTIF		5 206 641 348.70	2 847 623 661.07	2 359 017 687.63	2 189 045 201.82

Algérie Télécom - SPA
Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia
RC : 18083B02
IF : 000216001808337
AI : 16293838021

BILAN PASSIF

Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2018

DOT DOT_GUELMA

EDITE LE :29-MAI-23 15:28:58

P A S S I F	Note	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES			
CAPITAL EMIS (OU COMPTE DE L'EXPLOITATION)		0.00	0.00
CAPITAL NON APPELE		0.00	0.00
PRIMES ET RESERVES (RESERVES CONSOLIDEES(1))		0.00	0.00
ECART DE REEVALUATION		0.00	0.00
ECART D'EQUIVALENCE(1)		0.00	0.00
RESULTAT NET (RESULTAT NET PART DU GROUPE)(I)		- 33 119 887.44	74 422 650.12
AUTRES CAPITAUX PROPRES		23 629 648.62	23 629 648.62
REPORT A NOUVEAU		- 655 723.38	- 32 989 840.67
PART DE LA SOCIETE CONSOLIDANTE(1)			
PART DES MINORITAIRES(1)			
TOTAL I		**- 10 145 962.20**	**65 062 458.07**
PASSIFS NON COURANTS			
EMPRUNTS ET DETTES FINANCIERES		**0.00**	**0.00**
IMPOTS (DIFFERES ET PROVISIONNES)		**0.00**	**0.00**
AUTRES DETTES NON COURANTES		2 038 317.16	2 038 317.16
PROVISIONS ET PRODUITS COMPTABLILISES D'AVANCE		0.00	0.00
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**2 038 317.16**	**2 038 317.16**
PASSIFS COURANTS			
FOURNISSEURS ET COMPTES RATTACHE		198 795 494.04	157 336 302.88
IMPOT		37 621 208.72	30 332 679.62
AUTRES DETTES		111 162 265.39	54 591 159.37
TRESORERIE PASSIF		188.00	687.00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**347 579 156.15**	**242 260 828.87**
TOTAL GENERAL PASSIF		**339 471 511.11**	**309 361 604.10**

(1) A UTILISER UNIQUEMENT POUR LA PRESENTATION D'ETATS FINANCIERS CONSOLIDE.

الملحق (03) : مزانية اتصالات الجزائر سنة 2019.

Algérie Télécom - SPA
Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia
RC : 18083B02
IF : 000216001808337
AI : 16293838021

BILAN ACTIF

Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2019

DOT DOT_GUELMA EDITE LE :29-MAI-23 15:29:53

A C T I F	Note	N Brut	N Amort-Prov.	N Net	N - 1 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
ECART D''ACQUISITION OU GOODWILL		0.00	0.00	0.00	0.00
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES		0.00	0.00	0.00	0.00
IMMOBILISATIONS CORPORELLES		4 962 240 295.78	2 886 059 476.91	2 076 180 818.87	1 519 748 250.23
IMMOBILISATIONS ENCOURS		38 813 628.99	0.00	38 813 628.99	0.00
IMMOBILISATIONS FINANCIERES					
TITRES MIS EN EQUIVALENCE - ENTREPRISE ASSOCIEES		0.00	0.00	0.00	0.00
AUTRES PARTICIPATIONS ET CREANCES RATTACHEES		0.00	0.00	0.00	0.00
AUTRES TITRES IMMOBILISES		0.00	0.00	0.00	0.00
PRETS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS NON COURANTS		0.00	0.00	0.00	0.00
IMPOTS DIFFERES ACTIF		0.00	0.00	0.00	0.00
TOTAL ACTIF NON COURANT		5 001 053 924.77	2 886 059 476.91	2 114 994 447.86	1 519 748 250.23
ACTIF COURANT					
STOCKS ET ENCOURS		90 914 234.41	18 441 729.93	72 472 504.48	127 552 288.86
CREANCE ET EMPLOIS ASSIMILES					
CLIENTS		589 053 477.79	0.00	589 053 477.79	592 089 030.93
AUTRES DEBITEURS		7 094 499.96	1 576 906.08	5 517 593.88	916 312.87
IMPOTS		9 049 120.57	0.00	9 049 120.57	11 225 164.72
AUTRES ACTIFS COURANTS		0.00	0.00	0.00	0.00
DISPONIBILITES ET ASSIMILES					
PLACEMENTS ET AUTRES ACTIFS FINACIERS COURANTS		0.00	0.00	0.00	0.00
TRESORERIE		108 603 354.64	0.00	108 603 354.64	107 486 640.02
TOTAL ACTIF COURANT		804 714 687.37	20 018 636.01	784 696 051.36	839 269 437.40
TOTAL GENERAL ACTIF		5 805 768 612.14	2 906 078 112.92	2 899 690 499.22	2 359 017 687.63

Algérie Télécom - SPA
Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia
RC : 18083B02
IF : 000216001808337
AI : 16293838021

BILAN PASSIF

Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2019

DOT DOT_GUELMA

EDITE LE :29-MAI-23 15:29:53

P A S S I F	Note	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES			
CAPITAL EMIS (OU COMPTE DE L"EXPLOITATION)		0.00	0.00
CAPITAL NON APPELE		0.00	0.00
PRIMES ET RESERVES (RESERVES CONSOLIDEES(1))		0.00	0.00
ECART DE REEVALUATION		0.00	0.00
ECART D"EQUIVALENCE(1)		0.00	0.00
RESULTAT NET (RESULTAT NET PART DU GROUPE)(I)		285 308.45	- 33 119 887.44
AUTRES CAPITAUX PROPRES		23 629 648.62	23 629 648.62
REPORT A NOUVEAU		4 450 252.04	- 655 723.38
PART DE LA SOCIETE CONSOLIDANTE(1)			
PART DES MINORITAIRES(1)			
TOTAL I		**28 365 209.11**	**- 10 145 962.20**
PASSIFS NON COURANTS			
EMPRUNTS ET DETTES FINANCIERES		**0.00**	**0.00**
IMPOTS (DIFFERES ET PROVISIONNES)		**0.00**	**0.00**
AUTRES DETTES NON COURANTES		2 038 317.16	2 038 317.16
PROVISIONS ET PRODUITS COMPTABLILISES D"AVANCE		429 139 411.72	0.00
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**431 177 728.88**	**2 038 317.16**
PASSIFS COURANTS			
FOURNISSEURS ET COMPTES RATTACHE		325 762 202.00	198 795 494.04
IMPOT		44 000 724.57	37 621 208.72
AUTRES DETTES		68 343 202.21	111 162 265.39
TRESORERIE PASSIF		738.00	188.00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**438 106 866.78**	**347 579 156.15**
TOTAL GENERAL PASSIF		**897 649 804.77**	**339 471 511.11**

(1) A UTILISER UNIQUEMENT POUR LA PRESENTATION D'ETATS FINANCIERS CONSOLIDE.

الملحق (04) : دليل المقابلة

- س : هل حوكمة الشركات مطبقة في اتصالات الجزائر.

—

- س : من أين يبدأ تطبيق الحوكمة اتصالات الجزائر.

—

- س : من هي الأطراف الفاعلة في تطبيق الحوكمة.

—

- س : فيما يكمن دور الحوكمة (تحقيق أرباح- مجرد تطبيق لاجراءتها).

—

- س : كيف تؤثر الحوكمة في عملية اتخاذ القرار.

—

- س : ماهو أثر تطبيق الحوكمة في اتصالات الجزائر(جانب مالي – جانب اداري).

—

- س : كيف يتم اخطار موظفي اتصالات الجزائر بنطاق مسؤولياتهم فيما يتعلق بآليات الحوكمة.

—

- س : ماهو دور الامكانيات الالكترونية في تطبيق الحوكمة و تفعيلها في شركة اتصالات الجزائر.

—

- س : هل الحوكمة تعالج الفساد الاداري و المالي.

—

- س : ماهي الصعوبات التي تواجه تطبيق الحوكمة في المؤسسات القتصادية الجزائرية.

—

- س : ما هي التقارير المالية؟

—

- س : ما هي أهمية التقارير المالية؟

–

- س : ما هي المبادئ المحاسبية التي تم اتباعها في إعداد التقارير المالية؟

–

❖ س : هل تم استخدام أساليب وإجراءات محاسبية قوية وموثوقة في إعداد التقارير المالية؟

–

- س : هل تم الإفصاح بشكل كامل وواضح عن المعلومات المالية الهامة والأحداث الهامة المتعلقة بالشركة.

–

- س : هل تم تدقيق التقارير المالية من قبل مراجع خارجي مستقل؟

–

- س : هل تم توثيق وتوقيع التقارير المالية من قبل الإدارة المالية المسؤولة عنها؟

–

- س : هل تم تقديم تقرير مدير الحسابات أو تقرير المراجع حول الجودة والموثوقية العامة للتقارير المالية؟

–

- س : ما الذي يؤثر على جودة التقارير المالية.

–

- س : فيما تكمن أهمية التقارير المالية.

–

- س : ما الجهات المستفيدة من التقارير المالية.

–

- س : ما علاقة الحوكمة بالتقارير المالية.

–

- س : ما هي بعض مبادئ حوكمة الشركات التي يمكن أن تؤثر على جودة التقارير المالية؟

–

- س : ما هي الممارسات الجيدة في حوكمة الشركات التي يمكن تعزيز جودة التقارير المالية؟

– ج :

- س : هل يؤثر نقص الحوكمة في الشركات على جودة التقارير المالية؟

—

- س : كيف تنعكس حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية.

—

الملحق (05) : الهياكل التنظيمية لمؤسسة اتصالات الجزائر.

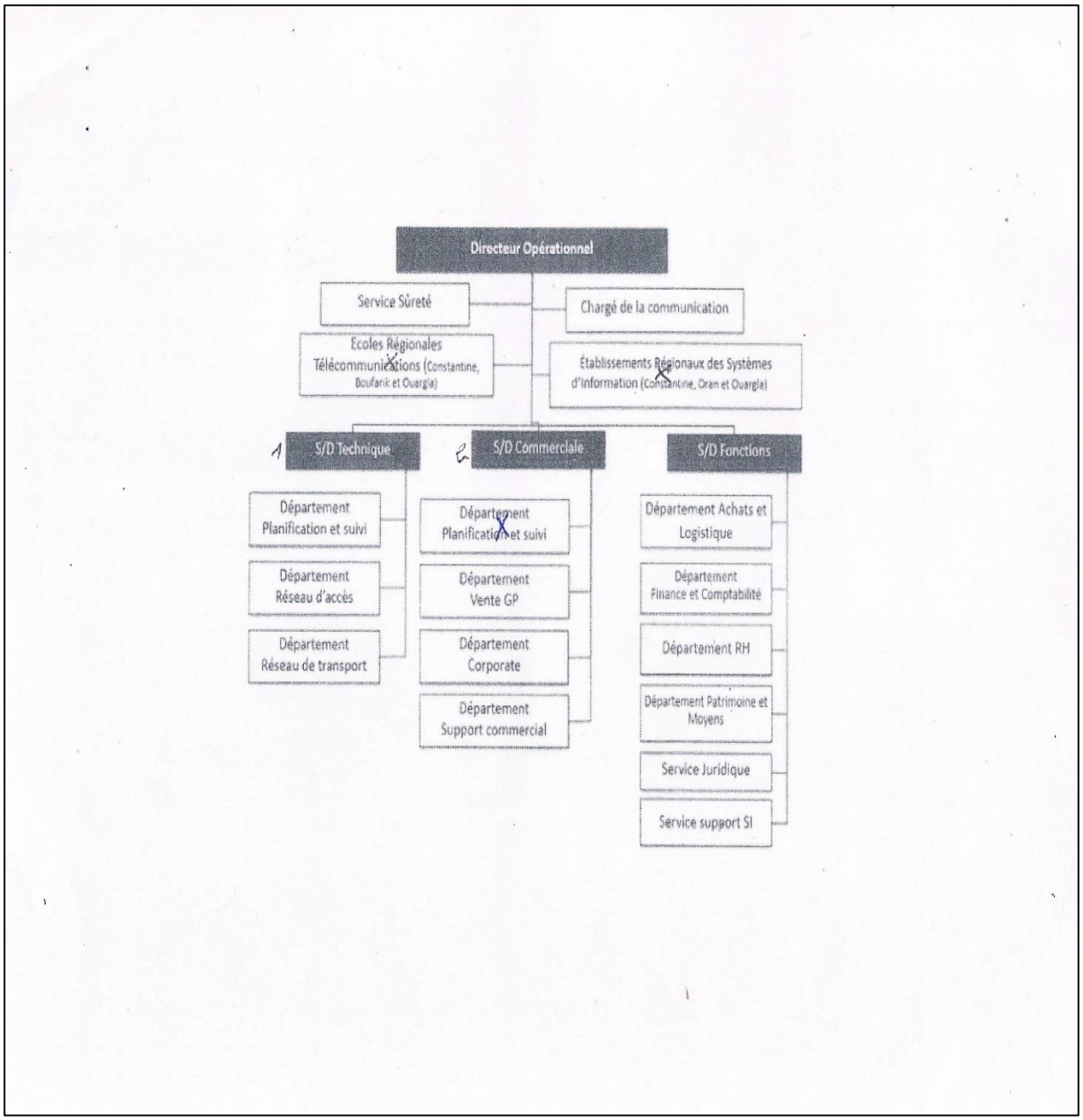

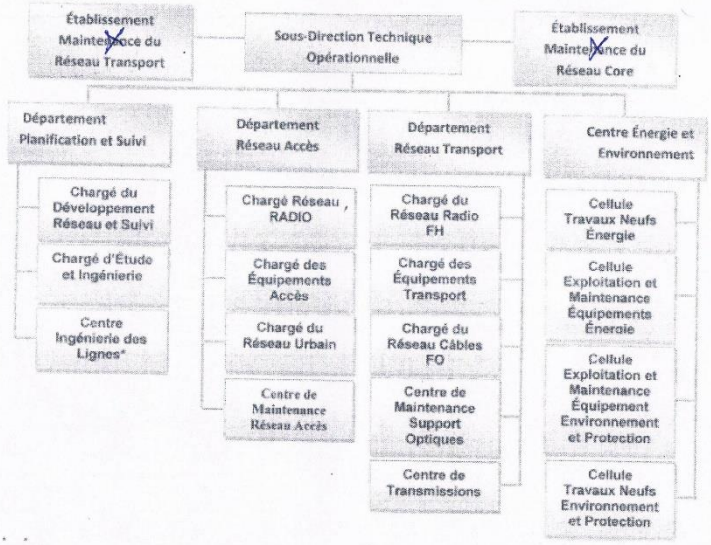
Établissement Maintenance du Réseau Transport
Sous-Direction Technique Opérationnelle
Établissement Maintenance du Réseau Core
Département Planification et Suivi
Département Réseau Accès
Département Réseau Transport
Centre Énergie et Environnement
Chargé du Développement Réseau et Suivi
Chargé d'Étude et Ingénierie
Centre Ingénierie des Lignes*
Chargé Réseau , RADIO
Chargé des Équipements Accès
Chargé du Réseau Urbain
Centre de Maintenance Réseau Accès
Chargé du Réseau Radio FH
Chargé des Équipements Transport
Chargé du Réseau Câbles FO
Centre de Maintenance Support Optiques
Centre de Transmissions
Cellule Travaux Neufs Énergie
Cellule Exploitation et Maintenance Équipements Énergie
Cellule Exploitation et Maintenance Équipement Environnement et Protection
Cellule Travaux Neufs Environnement et Protection

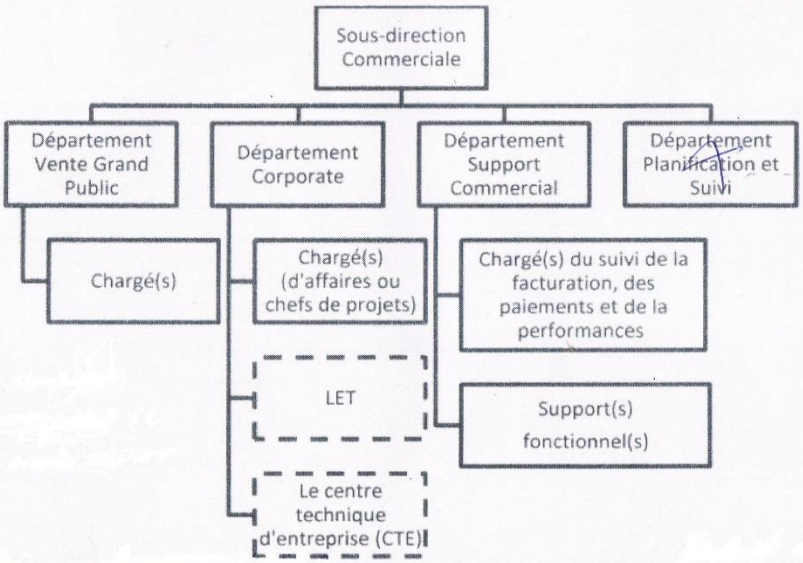
Sous-direction Commerciale
Département Vente Grand Public
Département Corporate
Département Support Commercial
Département Planification et Suivi
Chargé(s)
Chargé(s) (d'affaires ou chefs de projets)
Chargé(s) du suivi de la facturation, des paiements et de la performances
LET
Support(s) fonctionnel(s)
Le centre technique d'entreprise (CTE)

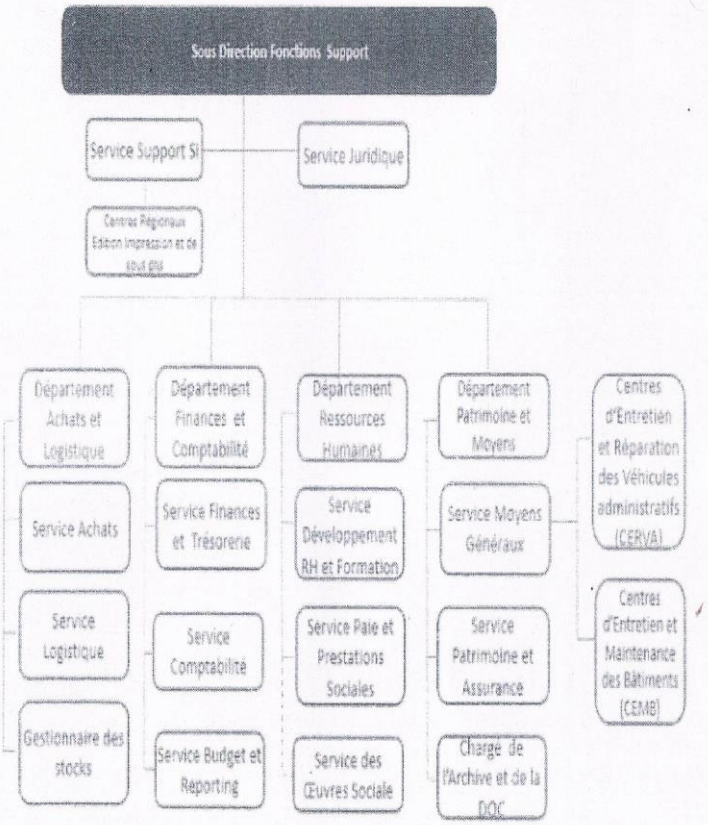
Sous Direction Fonctions Support
Service Support SI
Service Juridique
Centres Régionaux Edition impression et de sout gtie
Département Achats et Logistique
Département Finances et Comptabilité
Département Ressources Humaines
Département Patrimoine et Moyens
Centres d'Entretien et Réparation des Véhicules administratifs (CERVA)
Service Achats
Service Finances et Trésorerie
Service Développement RH et Formation
Service Moyens Généraux
Service Logistique
Service Comptabilité
Service Paie et Prestations Sociales
Service Patrimoine et Assurance
Centres d'Entretien et Maintenance des Bâtiments (CEMB)
Gestionnaire des stocks
Service Budget et Reporting
Service des Œuvres Sociale
Chargé de l'Archive et de la DOC